الباب الثالث

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وفي الدول العربية المضيفة

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

مقدمة عن اللاجئين والنازحين

تناولنا في الباب السابق ما تعرض له المواطنين الفلسطينيين في بلدهم فلسطين من قهر وبطش وتنكيل وترويع وإباده ومذابح على يد العصابات الصهيونية (الأرجون ، الشتيرن ، الهاجاناه) عام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ مما جعلهم يغادرون أرضهم لاجئين إلى مناطق جغرافية أخرى سواء داخل فلسطين إلى الضفة الغربية التي كانت تحت سيطرة الجيش الأردني عقب انتهاء حرب فلسطين وإعلان الهدنة الثانية في رودس عام ١٩٤٨ .

كما لجأ بعض الفلسطينيين المهاجرين من جنوب فلسطين من بئر السبع وعسقلان والقرى المحيطة بهما إلى قطاع غزة للاحتماء بالجيش المصري الذي ظل في الأرض الفلسطينية بعد هدنة رودس الثانية . كما لجأ بعضهم إلى البلاد المجاورة جغرافياً (لبنان ، سوريا ، الأردن ، مصر) واستمر نزيف الهجرة منذ قيام الدولة ولكن بدرجات أقل حتى عام ١٩٥٢ حيث طرد الجيش الإسرائيلي أعداداً كبيرة من بدو النقب إلى سيناء .

ونتناول في هذا الباب أوضاع اللاجئين في الدول والمناطق التي لجأوا إليها والدول التي استقروا فيها في بقية مناطق الوطن العربي مثل الخليج العربي والمغرب العربي . لكن تناولنا لن يمتد ليشمل المهاجرين الفلسطينيين الذين هاجروا منطلقين من مناطق اللجوء إلى دول العالم المختلفة ولاسيما في أمريكا الجنوبية وهو ما يصلح في حد ذاته إلى دراسة أخرى أكثر عمقاً وشمولية عن اللاجئين الفلسطينيين خارج الوطن العربي .

وفي تناول هذا الباب يتضح حجم وأبعاد المأساة الإنسانية غير المسبوقة أو الملحوقة بمغادرة أكثر من ٦٠ ٪ من الفلسطينيين لأرضهم ووطنهم عام ١٩٤٨ . وسنحاول في هذا الباب إبراز بعض الخصائص الأساسية لكل تجمع من تجمعات اللاجئين الفلسطينيين سواء الديموجرافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

وستتناول الدراسة لأول مرة الأوضاع القانونية والسياسية لمجتمعات اللاجئين في مناطقهم المختلفة والتي كان معظم الذين يتناولون دراسة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين يحجمون عنها لما لها من حساسية . كما أننا نقدم لأول مرة مقياساً أو معياراً لتقدير (جودة الحياة) ومستوي المعيشة في كل إقليم من أقاليم اللجوء .

- فقد بلغ عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية قبل إنشاء الدولة العبرية عام ١٩٤٨ مليون نسمة بينما بلغ عدد اليهود في ٢٩١ مستوطنة زراعية في نفس العام ٦٥٠ ألف .

- تم طرد ٨٥٠ ألف فلسطيني يشكلون ٧ , ٦٠٪ من إجمالي الشعب الفلسطيني ليصبحوا لاجئين في وطنهم والشتات .

أدت النكبة إلى إعادة رسم خريطة جديدة للتوزيع الديموجرافي الفلسطيني عام ١٩٤٨ كالآتي :

- السكان الذين صمدوا في ديارهم داخل الخط الأخضر ١٩٤٩ (إسرائيل حاليا) نحو ١٥٦ ألف .

- الذين فروا من الاحتلال إلى الضفة الغربية التي بقيت تحت الحكم الأردني من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٧ وبلغ مجموع سكانها بما فيهم اللاجئون ٣ , ٨١٧ ألف .

- سكان قطاع غزة الذى بقي تحت الإدارة المصرية حتى ١٩٦٧ بما فيهم اللاجئين ٣ , ٢٩٩ ألف .

- هناك ٣٠٧ ألف عربي فلسطيني أصبحوا خارج فلسطين (سوريا – لبنان – الأردن – مصر – العراق) وما لبث العديد منهم أن هاجر بعد عام ١٩٤٩ إلى المهاجر الأوربية والأمريكية ذات الجذب الاقتصادي .

- تركز ٨٠,٥٪ من مجموع اللاجئين في الضفة والقطاع عام ١٩٤٩ واضطر نحو ٣٠٧,٢ ألف إلى اللجوء لمناطق اللجوء العربية وهم يمثلون ١٩,٥٪ من مجموع اللاجئين عام ١٩٤٩ .

- تم طرد ٤٦٠ ألف فلسطيني بينهم عدد كبير من لاجئ ١٩٤٨ بعد احتلال الضفة والقطاع من قبل الجيش الإسرائيلي عام ١٩٦٧ .

- تم طرد نحو ٢٧٥ ألف فلسطيني بطرق غير مباشرة تحت وطأة السياسات الاقتصادية للسلطات الإسرائيلية خلال الفترة (١٩٦٧ – ٢٠٠٠) .

- الأردن أكثر الدول والمناطق التي يتركز فيها الفلسطينيون بعد ١٩٦٧.

- مجموع الشعب الفلسطيني عام ١٩٨١ إلى ٤,٥٦٦,١٥٣ نسمة.

- ارتفع عام ١٩٩٨ ليصل ٧,٣٨٩,١٥٤ نسمة .

- ثم عام ٢٠٠٠ وصل ٧,٧١٧,٤٥٦ نسمة .

- معدل النمو السنوي للفلسطينيين ٣٪

- وصل الفلسطينيين عام ٢٠٠٢ إلى ٨,١٨٧,٤٤٦ نسمة ، منهم ٤,٥٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني أى حوالي ٥٥٪ من إجمالي الشعب .

- سجلات الأونروا عام ٢٠٠٢ (٤,٠٠٠,٠٠٠) نسمة بنسبة ٨٨,٩٪ من إجمالي اللاجئين عام ٢٠٠٢ [1].

(1) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية مركز دراسات الغد العربي . دمشق ٢٠٣، صـ ٥٠٧.

وأشارت إحصائية لجهاز الإحصاء الفلسطينى إلى الآتى

- ارتفاع خصوبة المرأة الفلسطينية إلى ٦ , ٥ مولود لكل إمرأة .
- سيتساوى عدد الفلسطينيين مع عدد اليهود فى ٢٠١٠ [١] .
- بلغ عدد الفلسطينيين نهاية ٢٠٠٧ هو ٣ , ٥ مليون فى مقابل ٥ , ٥ مليون إسرائيلى .
- زيادة عدد الأطفال تحت ١٥ عام لتصل إلى ٤٥ ٪ من عدد السكان .
- بلغ عدد الفلسطينيين فى العالم بنهاية ٢٠٠٧ حوالى ١ , ١٠ مليون نسمه.
- عدد الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة حاليا هو ٩٥ , ٣ مليون (٣٩٪ من الفلسطينيين فى العالم) .
- فى إسرائيل ٠٠٠ , ٥٠٠ فلسطينى ، وفى الأردن ٨ , ٢ مليون ، وفى دول عربية أخرى ٦ , ١ مليون ، وفى بعض الدول الأجنبية ٥٧٣ فلسطينى .

وبشكل عام استحوذت

م	أماكن اللجوء	اللاجئين عام ١٩٤٩ [٢]	النسبة ٪	عدد اللاجئين عام ٢٠٠٧ [٣]
١	الضفة الغربية	٣٢٣ ألف	٣٨٪	٧٢٧ ألف
٢	قطاع غزة	٢١٩,٣ ألف	٢٥,٨ ٪	١ مليون
٣	سوريا	٩٧,٨ ألف	١١,٥ ٪	٤٤٤ ألف
٤	لبنان	١١٥,٦ ألف	١٣,٧ ٪	٤٠٩ ألف
٥	الأردن	٨٠,٨ ألف	٩,٥ ٪	١,٩ مليون

(١) وبمناسبة عيد الإستقلال الـ ٦١ أعلنت إسرائيل فى الإذاعة العربية أن عدد الفلسطينيين فيها يساوى ١,٤ مليون وأن عدد الفلسطينيين من البحر إلى النهر سيتساوى مع عدد اليهود عام ٢٠١٦.

(2) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ ٥٠٧.

(3) جريدة الحياة اللندنية ٢١/ ٦/ ٢٠٠٧ صفحة رقم ٦.

م	أماكن اللجوء	اللاجئين عام ١٩٤٩ (٢)	النسبة ٪	عدد اللاجئين عام ٢٠٠٧ (٣)
٦	العراق	٤٣٠٠	٠,٥ ٪	
٧	مصر	٨٥٠٠	١,٠ ٪	

obeikan.com

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

يطلق تعبير «أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية» على قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن تبعاً لاتفاق أوسلو ١٩٩٣ . وذلك مع الأخذ بكل الاعتبار العوامل التي تحد من سيطرة السلطة على قطاع غزة المحاصر براً وبحراً وجواً إلا في النذر اليسير من الأيام التي تسمح فيها إسرائيل بفتح المنافذ التجارية لدخول البضائع والمنتجات الزراعية الصادرة والواردة أو سماحها للأفراد بالعبور عبر منفذي رفح وبيت حانون حتى بعد انسحاب القوات الإسرائيلية والمستوطنات من القطاع في سبتمبر ٢٠٠٥ .

وغنى عن البيان أن القطاع تعرض للعزل والإغلاق الكاملين عقب تولى حركة حماس السلطة فى يونيو ٢٠٠٦ وتعرض لحملة «الرصاص المصبوب» التى قامت إسرائيل فيها بالاعتداء الوحشى فى الفترة من ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٨ حتى ١٩/ ١/ ٢٠٠٩ والتى قتلت فيها إسرائيل حوالى ١٤٠٠ شهيد و ٤٠٠٠ مصاب .

وبالنسبة للضفة الغربية فإنها ممزقة إلى كانتونات أو مدن منعزلة عن بعضها بواسطة الطرق التي تقيم عليها إسرائيل نقاط التفتيش والتي بلغت نحوا من ٦٦٠ حاجزا في الضفة الغربية .

وبرغم ذلك فإن اللاجئين في مناطق السلطة الفلسطينية يعدون أوفر اللاجئين حظاً لأنهم يتمتعون بعكس غيرهم بالإقامة في جزء من بلدهم (فلسطين) وأن السلطة التي تمثلهم (السلطة الوطنية الفلسطينية) على اتصال جغرافي بهم وقد أصبحوا بمضي

السنوات يمثلون جزءاً من النسيج العام للمجتمع ولا يشعرون بأنهم غرباء أو ضيوف على المجتمع الذي يقيمون فيه بل أنهم جزء من أصحاب الحق والأرض .

وهم الوحيدين الذين سمح للقليل منهم بإحضار بعض أفراد أسرته تطبيقاً لمبدأ (لم شمل العائلات) عن طريق الصليب الأحمر الدولي ، وتدعي إسرائيل أنها قد أدخلت إلى مناطق السلطة منذ عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٩٣ نحوا من ٨٠ ألف مواطن فلسطيني ليلحقوا بذويهم في الضفة والقطاع . وتعتبر السلطة الوطنية نفسها (دولة مستقبلة ومضيفة للاجئين) شأنها شأن الأردن ، وسوريا ، ولبنان في هذا المجال .

هناك رقابة صارمة على تنقلات الفلسطينيين بمن فيهم اللاجئين ، داخل الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية ، وقطاع غزة) ومنها وإليها ، حيث تخضع تنقلاتهم لنظام تصاريح معقد تنفذه السلطات الإسرائيلية وكذلك لاتفاقات مختلفة ، بما فيها اتفاق التنقل والعبور المؤرخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥ ، والذى تم التوصل إليه بمعرفة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس ، ويمكن للاجئين الفلسطينيين الحصول على وثائق هوية فلسطينية من السلطة الوطنية الفلسطينية ، ولكن السلطات الإسرائيلية هي التي تشرف على منح وثائق الهوية للسكان الذين كانوا موجودين يوم الاحتلال للقطاع فى ٥ يونيو ١٩٦٧ وذرياتهم ، وتسجل وتراقب إصدار وثائق الهوية للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة . ويحصل اللاجئون الفلسطينيون على خدمات السلطة الفلسطينية بالقدر الذي يحصل به على تلك الخدمات الفلسطينيون الآخرون في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما أن للاجئين الفلسطينيين نفس الحقوق في التصويت في الانتخابات ، مثل غيرهم من المقيمين الفلسطينيين وإن كانت السلطة الوطنية الفلسطينية تترك تقديم الخدمات داخل معسكرات اللاجئين لمنظمة الأونروا.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة

في أعقاب العمليات الحربية عام ١٩٤٨ انتقل ما يزيد عن ٢٠٠ ألف لاجئ أغلبهم من جنوب فلسطين (عسقلان ، المجدل ، بئر السبع ، ومن مناطق يافا ، حيفا ، عكا ، والقدس) إلى الإقامة في قطاع غزة وذلك بالإضافة إلى السكان الأصليين الذين كان عددهم يبلغ في هذا العام ٨٠ ألف نسمة .

وقطاع غزة هو ذلك الجزء من أرض فلسطين الذي تمسك به الجيش المصري ولم ينسحب منه [1]. وهو شريط صغير من الأرض يبلغ أقصى اتساعه في الجنوب مع مصر ١٢ كم وأقل عرض له عند خان يونس ٦ كيلو متر بطول ٣٦ كم وطول الشاطئ ٤٢ كم وتبلغ مساحته ٣٦٥كم٢ حاليا.

يبلغ عدد اللاجئين في القطاع حوالي مليون لاجئ (في ٣١/ ٣/ ٢٠٠٦) طبقاً لإحصاءات الـ UNRWA يعيش أغلبهم في المعسكرات ويعيش الباقي خارجها.

وتعتبر المخيمات في قطاع غزة من أكثر الأماكن اكتظاظا بالسكان في العالم وكذلك القطاع كله حتى بعد جلاء الإسرائيليين من ٢٢ مستوطنة وأماكن عسكرية في سبتمبر عام ٢٠٠٥ كانت تحتل ٤٠٪ من مساحة القطاع وكان يسكن

(1) تحدد القطاع خطوط الفصل أو التحديد بين القطاع وإسرائيل وهى الواردة فى اتفاق الهدنة وتقضم إسرائيل منها باستمرار وهى ليست حدودا متفق عليها أو واردة فى اتفاق سلام ، ولمزيد من المعلومات عن مساحة قطاع غزه الحقيقية وكيف قضمته إسرائيل ، راجع جريدة الحياة اللندنية ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٩ مقال «كيف قضمت إسرائيل قطاع غزة» سلمان أبو ستة صـ ١٥.

فى المستوطنات حوالي ألفين مستوطن إسرائيلى.

وقد ظل القطاع تحت الإدارة المصرية منذ توقف حرب ١٩٤٨ – حتى عام ١٩٦٧ باستثناء الفترة حوالي ٤ شهور عام ١٩٥٦ – ١٩٥٧ حيث ظل تحت الاحتلال الإسرائيلي أثناء العدوان الثلاثي ، ثم احتلت إسرائيل القطاع فى ٥/ ٦/ ١٩٦٧ كما احتلت سيناء والجولان وجنوب لبنان .

ومعسكرات غزة أعلى كثافة سكان في العالم ، وعلى سبيل المثال فإن معسكر الشاطئ به ٧٨,٧٠٠ نسمة يعشون في أقل من كيلو متر مربع واحد من الأرض ، وهذا يعكس اكتظاظ المدارس بالطلبة ، وهناك ٢,٠٠٦ طفل مسجلين لأول مرة في مدارس المعسكر في العام الدراسي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ ، و ٨٠٪ من المساكن متصلة بالمجاري وهناك ٣٥٨ ألف متر مربع من الطرق والحواري المرصوفة .

وهناك خصائص لإقليم غزة بالنسبة للاجئين :

هناك مكاتب رئاسة الأونروا ومكتب الأونروا لغزة ومقره مدينة غزة ونقلت لعمان بعد سيطرة حماس على القطاع فى يونيو ٢٠٠٧.

معظم سكان الإقليم من اللاجئين (حوالى مليون من مليون ونصف عام ٢٠٠٨) وهى ظاهرة لا توجد فى أى إقليم آخر .

أكثر من نصف اللاجئين يعيشون في ٨ معسكرات .

اللاجئين في القطاع من مدينة يافا وقراها وبئر السبع وقراها .

في عام ١٩٤٨ حضر لاجئا لغزة (للاحتماء بالجيش المصري الموجود فيها) ٢١٩,٣ ألف لاجئ والتي كان عدد سكانها فقط ٨٠ ألف نسمة أي بنسبة ٢٧٤٪ من عدد السكان الأصليين .

تمثل عملية اللجوء عبئاً شديداً على الأرض التي لاتزيد مساحتها عن ٣٦٥ كم٢ .

ثلاثة أرباع السكان المقيمين حالياً (٤ , ١) مليون لاجئين مسجلين .

يمثل اللاجئين في غزة ٤٢ , ٢٢٪ من المسجلين لدي الأونروا وفي مناطق عملياتها الخمسة .

حقائق وأرقام عن أوضاع اللاجئين في قطاع غزة[١] :

م	البيان	عام ٢٠٠٥	عام ٢٠٠٨
١	مجموع اللاجئين المسجلين	٩٩٣,٨١٨	٩٨٦,٠٣٤
٢	مجموع اللاجئين في المعسكرات	٤٧٤,١٣٠	٤٩٤,٢٩٦
٣	عدد المعسكرات	٨	٨
٤	عدد المدارس الابتدائية والإعدادية	١٨٧	٢٢١
٥	عدد التلاميذ المقيدين في العام	١٩٢,١٠٥	١٩٨,٨٦٠
٦	عدد المراكز الصحة الأولية	١٨	١٨
٧	عدد حالات الإعسار الشديد	٨٣,٦١٣	٩٢,١٨٠
٨	العاملين في مكاتب الأونروا فى غزة	٩,٧١٥	١٠,٣٣٥

عدد مراكز التأهيل المجتمعى ٦ .

عدد مراكز البرامج النسائية ١٠ .

عدد مراكز التدريب المهنى والتقنى ٢ .

(١) موقع الأونروا على الإنترنت تقدير عام ٢٠٠٥ تم الحصول عليه فى ٣١/ ٣/ ٢٠٠٦ أما تقدير ٢٠٠٨ فتم الحصول عليه فى ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٩.

عدد قروض التمويل الصغير والمشاريع الصغيرة الممنوحة (٨٩٣ , ٨٨).

القيمة التراكمية للقروض الممنوحة (٦٣٥ , ١٠٦ , ٩٣) مليون دولار .

جدول يوضح أعداد اللاجئين الفلسطينيين في معسكرات قطاع غزة (١)

المخيم	تاريخ إنشائه	المساحة بالدونم	مصدر السكان	السكان ٢٠٠٢	السكان ٢٠٠٨
جباليا	١٩٤٨	١٤٠٣	يافا ، الرملة ، بئر السبع	١٠٣٤٤٣	١٠٧,٥٩٠
الشاطئ	١٩٤٨	٥١٩	اللد ، الرملة ، بئر السبع	٨١٩١٢	٨٢,٠٠٩
النصيرات	١٩٤٨	٥٩	بئر السبع	٥٢٣٦٠	٦٢,١١٧
البريج	١٩٤٩	٥٢٨	بئر السبع	٣٠٨٩٠	٣١,٣٦٠
دير البلح	١٩٤٨	١٥٦	ج فلسطين	١٨٧٢٣	٢٠,٧٥٣
المغازي	١٩٤٩	٥٥٩	ج فلسطين	٢١٩٩٩	٢٣,٩٨١
خان يونس	١٩٤٩	٥٤٩	بئر السبع	٦٤١٢٦	٦٨,٣٢٤
رفح	١٩٤٩	٢٥٠٠	مدينة رفح	٩٣٦١٤	٩٨,٨٧٢
المجموع	----	٦,٨١٣	-----	٤٦٨٠٦٧	٤٩٥,٠٠٦

الدونم = ١٠٠٠ متر مربع

❊❊❊

(١) تعداد سكان ٢٠٠٨ من موقع الأونروا على الإنترنت ، تعداد سكان ٢٠٠٢ من نشرة الأونروا في أيلول ٢٠٠٢ .

رسم يوضح أعداد اللاجئين الفلسطينيين فى معسكرات قطاع غزه عام ٢٠٠٨ [1].

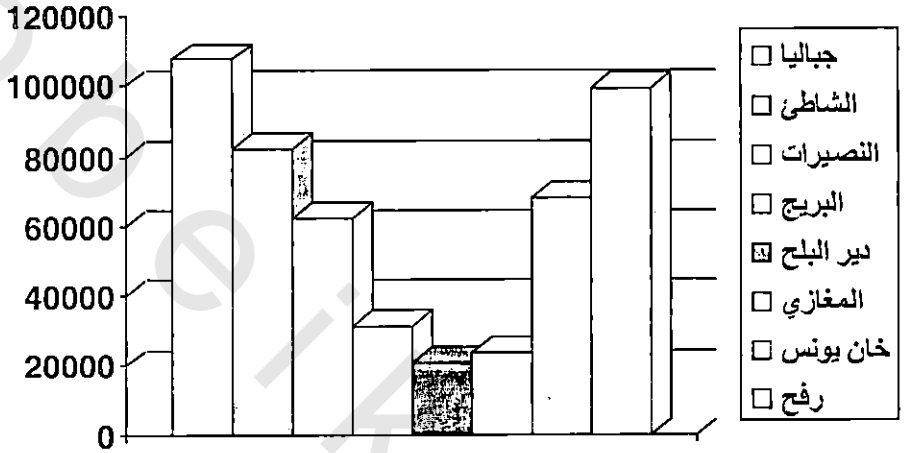

حياة مجتمعات مختلفة ومتباينة في قطاع غزة

تعيش في القطاع مجتمعات مختلفة ومتباينة في كل شيء لكن يجمعها جميعاً الإحساس بالقهر من مستعمر كان يعيش داخل عيونهم وبينهم ذلك أن ٣٦٥كم٢ كان يوجد فيها ٢٢ مستوطنة[2]، ويقسم الجيش الإسرائيلي القطاع البالغ طوله ٣٦كم إلى ثلاثة أجزاء بالطرق العرضية التي تنبع من المستوطنات خارجة من القطاع مباشرة فضلاً على أن كل من هذه المستوطنات (الـ٢٢) يحيط بها نطاق آخر ، وتبلغ مساحتها مع المنطقة الأمنية حوالي ٤٠٪ من القطاع وهذا واقع ملموس على

(1) موقع الأونروا فى ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٩.

(2) قبل انسحاب الجيش الإسرائيلى فى سبتمبر عام ٢٠٠٥ ولم يتغير وضع محاصرته للقطاع بل ازداد سوءا.

الأرض ينطبق على الجميع ، فضلاً عن صعوبة الخروج والدخول والتهديدات المستمرة بقطع الكهرباء وقطع إمدادات المياه وقطع الاتصالات التليفونية فضلاً عن قطع الأرزاق بإغلاق المنافذ ومنع الدخول والخروج ومنع دخول المواد الغذائية حيث لا ينتج القطاع إلا الحمضيات في المواسم والزهور على طول العام زهور تذبل دائماً لعدم القدرة على تصديرها تصبح طعاماً للأغنام والماعز ، وحتى القادرين على شراء المواد الغذائية إذا تعذر دخول الطحين (الدقيق) أو تعذر دخول القمح للمطاحن المهددة بالتوقف لعدم إمدادها بالقمح أو بالكهرباء ، ويشترك الجميع في تناول مياه من المخزون الجوفي الملوث لآخذ في التدهور ساعة بعد ساعة وليس يوماً بعد يوم حيث يسبب أمراض في الكلي لزيادة الأملاح الضارة لكل من لا يستطيع شراء مياه معدنية في زجاجات تأتي أحياناً من مصر وغالباً من إسرائيل وتقصر إمكانيات السواد الأعظم من الشعب عن شرائها ، وفي هذا المناخ والحياة التي يعيش فيها الجميع فإنه يتميز وجود ثلاثة مجتمعات على الأقل وهى :

أولها : مجتمع الغزاويين

الذين كانوا يعيشون وآباؤهم في القطاع قبل قيام الحرب الإسرائيلية العربية عام ١٩٤٨ وهم ملاك أرض وتجار وحرفيين ولم يحدث لهم أي تغيير في مكان الإقامة أو الحرفة أو التوجه . اللهم إلا تغير المدخولات نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتغيرة والتي كانت أولاً في صالحهم حيث وفد عمال لاجئين مهاجرين ذوي أجر قليل للقيام بجمع وفلاحة الحمضيات (أشجار البرتقال ، واليوسفي ، والجريب فروت وغيرها) وكذلك لكبر حجم السوق الداخلي ولو أنه كان سوقاً من المعدمين اللاجئين الفقراء ثم تعرضت حياتهم الاقتصادية لكساد طويل نتيجة الاحتلال وممارساته على منع التصدير والاستيراد ، ثم انتعشت تجارتهم وحياتهم الاقتصادية عقب وفود (٣٥ ألف) وافد عقب اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وظلت هناك عائلات

عريقة تمارس مهامها ونمط حياتها ويكنون كل الحب والتقدير لمصر خاصة زعميها الراحل جمال عبد الناصر الذي فتح أبواب مصر على مصراعيها لهم .

ثانيها : مجتمع اللاجئين فى غزة

وهم القادمين فراراً من ممارسات العصابات الصهيونية (الشيترن – البالماح الأرجون – وغيرها) قبل قيام الدولة العبرية ومن جيش الدولة أثناء وعقب حرب عام ١٩٤٨ . وهم يعيشون في معسكرات كانت أولاً من الخيام سميت «مخيمات» ثم بالتدريج تحولت إلى مباني يغطيها الحديد الممووج «الجلزون» ثم بتقدم الحالة الاقتصادية تم بناؤها من الأسمنت وبعضها من عدة أدوار لكن معظمها له دور واحد وافتقارها إلى المرافق (الصرف الصحي منعدم في بعضها) ولها إمداد ضعيف من المياه ، وهذه المعسكرات تشرف عليها الـ UNRWA وهي تعد أكثر عشر مرات كثافة من أكبر كثافة سكانية في العالم .

والمعسكرات هي أماكن للإقامة والسكن فقط وليس هناك مجالات للعمالة داخلها سوى الخدمات القليلة التي يقدمها بعض سكانها مثل محلات (البقالة ، ورش النجارة والحدادة ، والتنجيد ، محلات لبيع بعض الأدوات البسيطة ، والملابس) لكن ليس فيها أي نوع من المصانع اللهم إلا بعض مشاغل الخياطة والملابس التى يطلبها التجار الإسرائيليين ويرسلون باتروناتها (نماذج لها) والأقمشة وكل المستلزمات ثم يطبعون بعد ذلك عليها (بطاقات) (تكيت) أنها صنعت في إسرائيل .

ثالثاً : مجتمع القادمين إلى غزه بعد توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣ [1].

وعددهم حوالي ٣٥ ألف قادم جديد من الشتات أصبحوا يعرفون «بجماعة

(1) لمزيد من المعلومات عن وصول الفلسطينيين بعد اتفاق أوسلو يراجع كتابنا : السلطة الوطنية الفلسطينية – فلسطين فى الطريق إلى الدولة. مطبعة الأهرام ٢٠٠٧.

أوسلو» أو «المهاجرين» فيما يعرف الغزاويين الأصلاء وسكان المعسكرات «بالأنصار» ، وقد قدموا حاملين معهم قيما وثقافة وحضارة البلاد التى قدموا منها ، فعلي سبيل المثال فإن القادمين من اليمن ومن ليبيا قد حملوا معهم أفكارا وتطبيقات إسلامية متشددة في مقابل القادمين من بلدان كالجزائر والمغرب الذين حملوا معهم ثقافة أوروبية كتلك التي أثرت في بلدان المغرب العربي ، وذلك في مقابل فئة عاشت الاعتدال الدينى والثقافي غير المتشدد في مصر والذين كانوا يمثلون قوات «عين جالوت» التي تمركزت في مصر لعشرات السنين.

ومن ثم فقد كان من الطبيعي والمتوقع أن تصطدم هذه الثقافات والتوجهات بعضها ببعض ولكن فرحة العودة إلى الوطن من دول الشتات وأيضاً ظروف المعيشة الصعبة السابق بيانها ، مع الإدراك الواعي الكامل بوجود عدو متربص شرس لا يحترم عهوداً أو مواثيق ومع شعور الجميع بأن السلام لم يستتب بعد ، وأن المشوار مازال أمامه طويلاً . ونستطيع أن نسجل هنا معلومة لم تسلط عليها أضواء كافية وهي أن إسرائيل كانت تعي وتعلم تمام العلم عن طريق معاهد أبحاثها ومراكزها العلمية المنتشرة في طول البلاد وعرضها أن التجانس بين مجموعة الوافدين سيكون صعباً وأن مدة كافية يجب أن تنقضي حتى ينصهر الجميع في بوتقة واحدة ونسيج واحد وأن أفضل ما يمكن أن يسرع بهذا التجانس ويقوي عراه هو المجابهة العسكرية مع إسرائيل .

وفي هذه الفترة المبكرة من تطبيق اتفاق أوسلو في أعوام من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨ فإن إسرائيل قد راهنت على حدوث صراعات داخلية ليس بين فئات القادمين فحسب بل بين القادمين والمقيمين سواء سكان المخيمات أو سكان غزة الأصليين ، ومن العسير إن لم يكن من المستحيل أن يقتنع أي مراقب يعلم التقدم التكنولوجي

الكبير الذي وصلت إليه إسرائيل (والذي من بين مظاهرة مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لها في تطوير الصواريخ ومساعدة فرنسا في تصنيع طائرات الاستكشاف بدون طيارين والمساعدة التكنولوجية لدول غرب أوروبا في تطوير قدراتها العسكرية مثل مساعدة ألمانيا في تطوير دباباتها وهولندا في تطوير الأنظمة الالكترونية المتقدمة التي تمد بها الطائرات الأمريكية المقاتلة من طراز F16) فإنه من العسير إزاء هذا التقدم التكنولوجي أن لا تستطيع إسرائيل الكشف عن الأنفاق التي يحفرها الفلسطينيون بطريقة بدائية عبر ممر صلاح الدين (ممر فيلادلفي) والذي لا يتجاوز عرضه ٢٠٠ متر .

لكن إسرائيل في تقديرنا كانت تسمح بتهريب نوعيات معينة من السلاح عبر مصر براً وبحراً وذلك بأمل وهدف أن يحدث الصراع بالسلاح بين مختلف قوي الأمن والتي بلغ عددها على الأقل عشرة أجهزة مختلفة . وأن تحتك مثلاً القوة ١٧ (حرس الرئاسة) مع قوات الأمن الوطني برئاسة اللواء (عبد الرازق المجايدة) مع قوات الأمن الوقائي برئاسة العميد (محمد دحلان) مع قوات المخابرات برئاسة اللواء (أمين الهندي) وغيرها .

إلا أن الشعب الفلسطيني بوعيه وإدراكه قد فوت على إسرائيل هذه الفرصة، وذلك قبل استيلاء حماس على السلطة فى غزة فى يونيو ٢٠٠٧ ، وإن كان هناك احتكاكات قليلة العدد قليلة الضحايا غير غائرة الأبعاد قد حدثت . ومن ثم فإن إسرائيل بهجمتها الشرسة على رفح في إبريل ٢٠٠٤ كانت تهدف إلى تدمير هذه الأنفاق التي تعلمها جيداً والتي كانت تسمح تحت بصرها وسمعها بتهريب أنواع من السلاح لإحداث اقتتال داخلي (لم يحدث) ومن ثم فإن تدفق السلاح أصبح يهدد إسرائيل بعد أن فشل حتى الآن في إحداث اقتتال داخلي ، ونأمل أن لا يحدث

في المستقبل ، وهذا الأمر (توفير السلاح بين أيادي المواطنين الفلسطينيين) كانت له سابقة أخرى ، فقبل وصول السلطة الفلسطينية مباشرة فإن أي طفل فلسطيني كان يرسم على جدار منزله مدفعاً رشاشاً أو بندقية كان يتعرض للمسائلة الجنائية ، لكن إسرائيل عن طريق عملائها قد أنزلوا إلى الأسواق الفلسطينية كميات من الأسلحة الصغيرة ليشتريها الفلسطينيين بهدف قيام حرب أهلية بين الجبهات الإسلامية مثل حماس والجهاد وبين السلطة الوطنية الفلسطينية حديثة العهد كان الفلسطينيين يقولون أن تواجد السلاح أصبح متوفراً مثل البنادورا (الطماطم) لكن الفلسطينيين فوتوا عليهم أيضاً هذه الفرصة وكان هذا هو المناخ الثقافي والسياسي والعسكري الذي كان يموج به القطاع في السنوات الأولي لدخول السلطة الوطنية الفلسطينية .

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية

يبلغ مجموع سكان الضفة عام ١٩٤٩ (٨١٧) ألف فلسطيني منهم ٣٢٣ ألف لاجئ طردوا في ١٩٤٨ أى بنسبة ٥ ,٣٩٪ .

تراجع مجموع اللاجئين إلى ٢٧٣ ألف عام ١٩٧٠ والسبب في ذلك عمليات الترانسفير الصهيونية التي طالت ٤٦٠ ألف فلسطيني من الضفة والقطاع في يونيو عام ١٩٦٧ ، ووقوع الضفة تحت الإدارة الأردنية .

وصل مجموع اللاجئين في الضفة عام ١٩٩٨ (٥٥٥٠٥٧) لاجئ .

زاد مجموع اللاجئين في الضفة عام ١٩٩٩ (٥٦٩٧٤١) لاجئ يمثلون ٤٠٪ من مجموع سكان الضفة الفلسطينية .

وصل مجموع اللاجئين في الضفة عام ٢٠٠١ إلى (٦٠٧٧٧٠) لاجئ .

زاد مجموع اللاجئين في الضفة عام ٢٠٠٢ إلى (٦٢٦٥٣٢) لاجئ .

استحوذت المخيمات الـ (١٩) التى تدار من قبل الأونروا على ٢٧٪ من إجمالي مجموع اللاجئين هناك .

تعود أصول ٧٠٪ من اللاجئين في الضفة إلى مناطق وسط فلسطين والساحل الفلسطيني[١] .

(١) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية ص٥١٩

اللاجئون في الضفة وخدمات الأونروا

أولاً : التعليم :

كان يتبع الأونروا (٩٥) مدرسة إعدادية وابتدائية في (٢٠٠١ – ٢٠٠٢) بعد أن كانت (٩٨) مدرسة بسبب تراجع موازنات الأونروا في هذا القطاع.

استوعبت المدارس (٥٨٥٠٩) طالب وطالبه في (٢٠٠١ – ٢٠٠٢) .

بلغت نسبة الإناث (٢ , ٥٦٪) .

يوجد في الضفة ٣ مراكز للتدريب المهني للوكالة بين اللاجئين فضلاً عن كليتين للعلوم والتربية[١] .

ثانياً : الصحة :

تدير الأونروا (٣٤) مركزا صحيا عاما ، ٢١ مركزا لخدمات صحة الأسنان وتشمل ٨ وحدات متنقلة .

استحوذت النشاطات في مجال الخدمات التربوية للوكالة على (٤ , ٥٩٪) من الموازنة البالغة (٥٦ , ٩٦) مليون دولار ، وقطاع الصحة على (٥ , ١٧٪) .

بلغت نفقات مجال الإغاثة والخدمات الاجتماعية (٢ , ١٢٪) من النفقات.

الخدمات التشغيلية والمشتركة بلغت نسبتها (٩ , ١٠٪) .

الخدمات الصحية (تنظيم الأسرة ، رعاية مرضي السكري ، ارتفاع ضغط الدم ، بالإضافة إلى مجموعات خدمات الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية) .

❊❊❊

(١) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية ص٥٢٠.

معسكرات اللاجئين في الضفة الغربية[1]

تشغل الضفة الغربية ٥٥٠٠ كم٢ ويسكنها عام ٢٠٠٣ حوالي ١,٩٨ مليون نسمة وربع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية يسكنون في ١٩ معسكر معترف به (من قبل الأونروا) والغالبية من اللاجئين تسكن في مدن الضفة الغربية وقراها .

تقع بعض المعسكرات بجوار المدن الكبيرة ويقع بعضها في مناطق زراعية ، ويوجد في الضفة الغربية أكبر عدد من معسكرات اللاجئين التي تشرف عليها الأونروا ، وأكبر معسكر هو «بلاطة» الذى يأوي نفس عدد اللاجئين في أصغر معسكر في غزة .

بعد توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣ والاتفاقات المرتبطة به أصبحت معسكرات اللاجئين في الضفة الغربية تقع ضمن مختلف المناطق التي حددها الاتفاق المذكور هي:

المنطقة أ: مناطق خاضعة بالكامل للسلطة الفلسطينية من الناحيتين الأمنية والإدارية .

المنطقة جـ: وهي خاضعة بالكامل لسلطة الاحتلال الإسرائيلي من الناحيتين الأمنية والإدارية .

المنطقة ب : التي تخضع تحت السلطة الفلسطينية إدارياً ولإسرائيل أمنياً .

معسكر شعفاط : الذي يقع ضمن الحدود الإدارية لمدينة القدس ظل تحت السلطة الإسرائيلية .

معسكر قلنديا : وقع في المنطقة (ج) وظل تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة

(1) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية ص٥٢٠.

هناك ٦ معسكرات وهي :(دير عمار – الجلزون – الفوار – العروب – الفارعة – نور شمس) وقعت تحت السيطرة المشتركة للسلطة الفلسطينية وإسرائيل .

المنطقة (ب) : أما المعسكرات الاحدي عشر الباقية فقد وقعت تحت السيادة الفلسطينية الكاملة .

المنطقة (أ) : بعد التوقيع على اتفاق (واي – ريفر) المرحلة الأولي عام ١٩٩٨ فإن معسكري الفارعة ، ونور شمس انتقلا إلى المنطقة (أ) ليصبح عدد المعسكرات الواقعة في مناطق إشراف السلطة الوطنية الفلسطينية إلى ١٣ معسكر ولقد عاني سكان المعسكرات في الضفة الغربية بشدة نتيجة للإغلاق الذي تعرضت له الضفة الغربية بواسطة إسرائيل نظراً لأن السكان يعتمدون بنسبة كبيرة على الدخل الناتج من العمل في إسرائيل . وبالتالي ارتفع عدد العاطلين وتدهورت الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان[1].

ومخيمات الضفة الغربية عبارة عن وحدات اجتماعية نشطة فبينما لا تتحمل الأونروا إدارة المعسكرات فإنها فقط تدير المنشأة التي تتبعها وكذلك برامج العمل والأنشطة التي تقوم بها ، يدير سكان المعسكرات نشاطاتهم بأنفسهم وتدير المعسكرات لجانها المنبثقة عنها التي تمثل سكان المعسكر ، وتدير الأونروا عدد من مراكز البرامج النسائية ومراكز التأهيل وتدعيم البرامج الشبابية ومراكز تلبية احتياجات المرأة ، ومراكز المعاقين والشباب ، والعديد من الهيئات الغير حكومية وتعمل وزارات السلطة الفلسطينية بنشاط في معسكرات الضفة الغربية وتقدم لها عدد من الخدمات .

(1) كان هذا الوضع سائدا قبل الانتفاضة الثانية فى ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ ، وبعدها ألغت إسرائيل عمليا هذه التقسيمات بين السلطة وإسرائيل كما ينص عليها اتفاق أوسلو ١٩٩٣.

وتدير الأونروا المدارس الابتدائية والإعدادية، والعقبة الكبرى التي تقابلها في مجال التعليم في الضفة الغربية هو اكتظاظ الفصول الدراسية بمتوسط ٥٠ طفل في الفصل الواحد وذلك بسبب النمو في عدد التلاميذ ونقص المدارس . وهناك ٢٤ مدرسة تجري فيها الدراسة على مرحلتين أي أنهم يشتركون في مباني نفس المدرسة . وهناك ٢١ مدرسة يتم استئجار مبانيها . وكذلك المدارس التي دمرها الجيش الإسرائيلي منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠ .

وتدير الوكالة عدد من المراكز الصحية الابتدائية ومستشفي يضم ٤٣ سرير في قلقيليا ، ولكن العقبة الكبرى في مجال الرعاية الصحية التي تقدمها الأونروا للاجئين في المعسكرات هو العدد الكبير من المرضى الذين يزورون يومياً هذه المراكز الصحية والعبء الكبير الملقي على عاتق الأطباء وأطقم التمريض ، فمتوسط عدد الحالات التي تعرض على الطبيب يومياً تصل إلى ٨٩ حالة .

حقائق وأرقام عن معسكرات اللاجئين في الضفة الغربية[1]

م	البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٨
١	عدد اللاجئين في الضفة الغربية	٦٨٧٥٤٢	٧٦٢,٨٢٠
٢	اللاجئين المسجلين داخل المخيمات	١٨١٢٤١	١٩٣٣٧٠
٣	القروض الممنوحة بمعرفة الأونروا	١٥٦٦٦ قرض	٤٢,٨٣
٤	قيمة القروض بالدولار الأمريكي	١٨ مليون دولار	٥٥,٧٤٦ دولار
٥	عدد المدارس	٩٦	٩٤
٦	الطلبة في المدارس (ابتدائى وإعدادى)	٦٠ ألف	٥٦,٣٨٤
٧	عدد المراكز الصحية	٢٢	٤١

(١) موقع الأونروا بيانات ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٦ ، بيانات ٢٠٠٨ بتاريخ ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٩.

جدول يوضح توزيع اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية والقدس[1]

م	المخيم	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠٠٥	عام ٢٠٠٨
١	عقبة جبر (أ)	٤,٧٧٥	٥,٥١٠	٦,٥٨١
٢	عين السلطان (أ)	٢,١٨٧	١,٧٢٣	١,٩٦٦
٣	شعفاط (ق)	٨,٩٥٥	١٠,٠٦٩	١١,١٧٠
٤	الأمعري (ق)	٧,٣٩٦	٨,٨٠٥	١٠,٧٠٣
٥	قلنديا (ق)	٨,١٨٩	١٠,٠٢٤	١١,١٧٥
٦	دير عمار (ق)	٢,٠٤٣	٢,٢٧٥	٢,٤٠٤
٧	الجلزون (ق)	٨,٣٧٢	١٠,٣٩٠	١١,٣٩٣
٨	الفوار (خ)	٦,٤١٩	٧,٦٣٠	٨,٢٤٤
٩	العروب (خ)	٨٤٧	٩,٨٥٩	١٠,٥٨٤
١٠	الدهيشة (خ)	٩,٨١٢	١٢,٠٤٥	١٣,١٥٦
١١	عائدة (خ)	٣,٨٩٥	٤,٥٣٤	٤,٨٣٠
١٢	بيت جبرين (خ)	١,٧٢٧	٢,٠٢٥	٢,١١٨
١٣	الفارعة (ن)	٦,٣١٢	٧,٢٤٤	٧,٧٥٤
١٤	مخيم رقم ١ (ن)	٥,٨٤٧	٦,٥٠٨	٦,٨٥٤
١٥	عسكر (ن)	١٢,٧١٢	١٤,٦٢٩	١٦,٢٦١
١٦	بلاطه (ن)	١٩,١٩٦	٢١,٩٠٣	٢٣,٦٧٧
١٧	طولكرم (ن)	١٤,٨٦٢	١٧,٤٥٥	١٨,٧٠١
١٨	نور شمس (ن)	٧,٥٧٧	٨,٦٥٩	٩,٣٥١
١٩	جنين (ن)	١٣,٣٦١	١٥,٤٩٦	١٦,٤٤٨
٢٠	المجموع	١٥٥,٣٦٥	١٧٦,٧٨٣	١٩٣,٣٧٠

(١) البيانات مستفادة من موقع الأونروا على الـ INTER NET ، ملحوظة أماكن المعسكرات : (أ) أريحا ، (ق) القدس ، (ن) نابلس ، (خ) الخليل .

سكان معسكرات اللاجئين في الضفة الغربية والقدس[1]

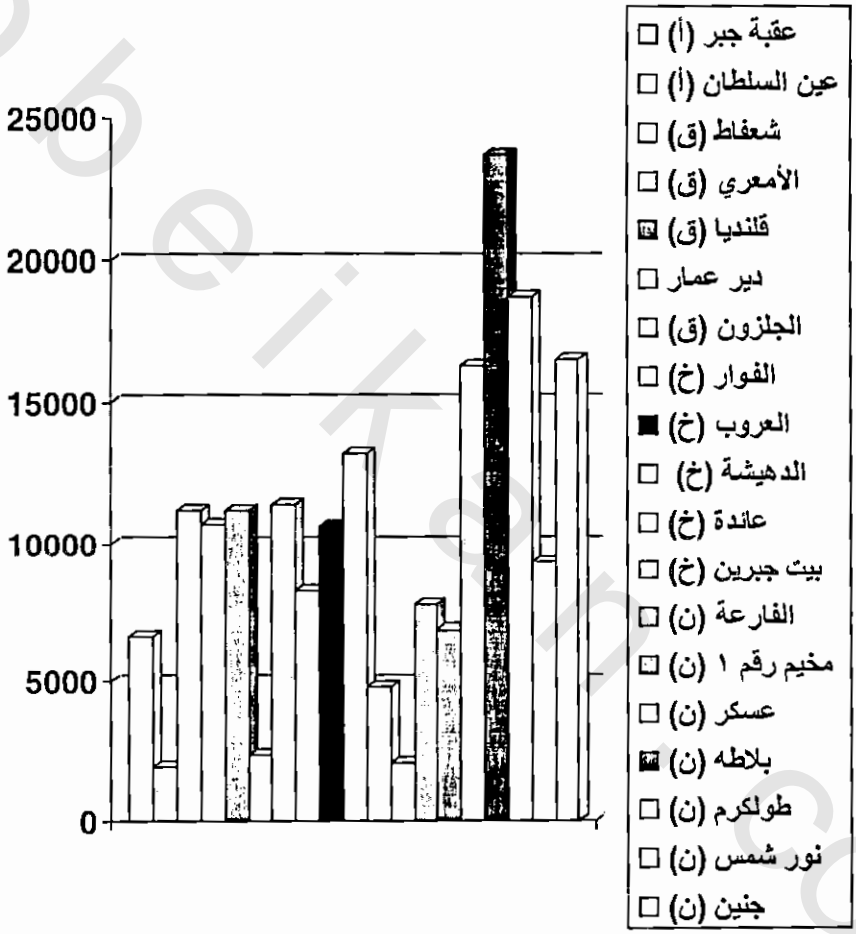

(1) موقع الأونروا على الانترنت ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٩.

التفاوض على القدس

لا يجب تناول موضوع اللاجئين في القدس قبل أن نتناول الوضع في القدس ذات المكانة المقدسة دينياً للمسلمين والمسيحيين واليهود ، فاحتلالها ليس كاحتلال أي جزء من فلسطين مثل نابلس أو رام الله أو نمرة ، فمن المعلوم أن قرار التقسيم (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادر بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧) والذي تم بموجبه تقسيم فلسطين التاريخية (فلسطين تحت الانتداب البريطاني وحتى عام١٩٤٨) إلى جزء لدولة عبرية وجزء لدولة فلسطين ، وبموجبه أصبحت القدس جزءاً آخر ثالث لا يقع تحت سيطرة أي منهما بل جزء منفصل تحت الإدارة الدولية للأمم المتحدة CORPUS SEPARATUM وقد حدد هذا القرار كل ما رأته الأمم المتحدة لازماً لإنشاء هذه الوحدة المستقلة ومن ذلك:

حدودها التي تشمل أبو ديس شرقاً وعين كارم غرباً والبلدان والقرى المجاورة والتي تشمل أيضاً بيت لحم جنوباً وحددت لذلك خريطة توضيحية.

تعيين مجلس وصاية لإدارة المدينة نيابة عن الأمم المتحدة

نظام أساسي(دستور) لإدارتها ويشمل الإدارة الحكومية-الحاكم والموظفون الإداريون-الاستقلال المحلي-تدابير الأمن-التنظيم التشريعي- القضاء - الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي-حرية العبور والزيارة- العلاقة بين الدولتين العربية واليهودية- اللغات الرسمية – المواطنة - حريات المواطنين - الأماكن المقدسة.

وفى حرب عام ١٩٤٨ استولت إسرائيل على الجزء الغربي من المدينة وبقى الجزء الشرقي تحت الإدارة الأردنية وهو الذي يشمل المدينة القديمة والمساحة شرقها حتى نهر الأردن بما فيها مدينة أريحا ، وبذلك وقع الجزء الغربي من المدينة تحت الاحتلال الإسرائيلي والشرقي تحت الإدارة الأردنية .

والخطأ الواضح والقاتل للموقف السياسي العربي في تناول موضوع القدس (في رأى كاتب هذه السطور) أن أهم مبادئ التفاوض الدولي تدعو المفاوض أن يطلب أكثر كثيراً مما يريد الحصول عليه حتى يمكنه أن يحصل بعد التفاوض الشاق على ما يريد ، أو على الأقل تكون طموحاته وموقفه التفاوضي الأولى الذي يضعه على منضدة التفاوض هو سقف أعلى مما يرضى به وليس خط التفاوض الأحمر الذي لايمكن القبول بأدنى منه.

وكان يجب أن يكون الموقف التفاوضى الأول و الأساسي هو التفاوض على القدس كلها كما كانت في قرار التقسيم (بالرغم من عدم موافقة العرب على قرار التقسيم عند صدوره وبالرغم من وضعها الحالي تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل ، وبالرغم من قوة العرب الحالية المادية أو العسكرية أو السياسية المتواضعة بالنسبة لقوة إسرائيل) .

أما تناول الموقف القانونى الحالى الذى تؤمن به حتى الولايات المتحدة الأمريكية فهو أن القدس أرض احتلت عقب عدوان ١٩٦٧ ومن ثم فهى لم تنقل سفارتها من تل أبيب إليها حتى الآن (٢٠٠٩) .

لكن للأسف الشديد (في رأينا) فإن إستراتيجية الدول العربية و كل المفاوضين بل والمتحدثين والدبلوماسيين العرب اقتصرت متطلباتهم بالقبول والرضا والاقتناع بالقدس الشرقية فقط لموقف تفاوضى أولى وهو تفريط لا مبرر له لا

قانونيا ، ولا سياسياً ، ولا إنسانياً فكان من غير المستغرب أن ترفض إسرائيل هذا الطرح وتتفاوض فقط على باحة المسجد الأقصى بل وما فوق الحرم وما تحت الحرم وجزء من الحرم ، والادعاء بأن الحائط الغربي وهو حائط البراق (والذي من أجله حدثت ثورات فلسطينية عديدة استشهد فيها آلاف الشهداء قبل عام١٩٤٨ ولاسيما خلال ثورة عام ١٩٣٦) جزء من الهيكل الأول والثاني وهو الذي جاءت من أجله لجنة من الأمم المتحدة وعاينت وبحثت وقررت أن ليس هناك لا هيكل أول ولا ثاني .

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

أعلنت بريطانيا (الدولة المنتدبة من قبل عصبة الأمم) إنهاء وجودها فى فلسطين فى منتصف ليل ١٤-١٥ مايو ١٩٤٨ ، وفى نفس الوقت أعلن المؤتمر اليهودى قيام دولة إسرائيل ، ودخلت الجيوش العربية الحرب ضد إسرائيل فى نفس اليوم ، واستمرت الحرب حتى وقعت فى جزيرة رودس[1] اتفاقات للهدنة بين الدول المحاربة وإسرائيل كما وقعت الهدنة الأردنية الإسرائيلية فى ٣/ ٤/ ١٩٤٩ .

وأصبحت المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الأردني في الضفة الغربية لنهر الأردن تحت إدارة المملكة الأردنية الهاشمية ، مثلما أصبحت الأرض التي يسيطر عليها الجيش المصري في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية ، وقد استمرت الإدارة الأردنية في الضفة الغربية حتى يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ عندما احتل الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية بالكامل وكذلك قطاع غزة . أي أن الضفة الغربية ظلت تحت الإدارة الأردنية من ٣/ ٤/ ١٩٤٩ حتى ٥ يونيه ١٩٦٧ أي نحوا من ثمانية عشر عاماً .

وقد فر كثير من الفلسطينيين تاركين أراضيهم إلى الضفة الغربية ومنهم من ترك أرضه في فلسطين مباشرة إلى الأردن ومنهم من ترك أرضه إلى الضفة الغربية ثم إلى الأردن وأصبحوا يشكلون عبئا كبيراً على موارد الأردن فإنه برغم مساحته الكبيرة والتي تبلغ ٩١,٨٦٠ كم مربع فإن ٨٠٪ من هذه المساحة هي أرض صحراوية رملية أو جبال جرداء ولا يملك من الثروات سوى ثروة معدنية صغيرة تقتصر على

(١) التابعة لليونان .

الفوسفات والبوتاس ومنفذا صغيرا على خليج العقبة يتمثل فى مدينة العقبة .

وقد تعرضت البنية الاجتماعية للأردن لهزة قوية عقب لجوء الفلسطينيين إليه في خلال وعقب الحرب العربية الإسرائيلية الأولي عام ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ وكذلك عندما تدفق عليه أكثر من ٣٠٠ ,٠٠٠ من العاملين الفلسطينيين الذين يقيمون في العراق والكويت عقب غزو الرئيس صدام حسين للكويت عام ١٩٩٠ (وهم لا يعدوا من قبل وكالة الأونروا لاجئين لأنهم غير مسجلين لديها) . وقد تطور وضع الفلسطينيين واللاجئين منهم في الضفة الغربية وإلي المملكة الأردنية الهاشمية شرق نهر الأردن كالتالي :

منذ توقيع هدنة رودس في ٣/ ٤/ ١٩٤٩ وحتى ٣/ ٤/ ١٩٥٠ فإن الفلسطينيين كانوا يعيشون تحت الإدارة الأردنية بجنسيتهم الفلسطينية .

في عام ١٩٥٠ أعلن «الملك حسين بن طلال» ملك الأردن ضم الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية مكوناً المملكة الأردنية الهاشمية وبذلك أصبح الفلسطينيين مواطنين أردنيين .

وفيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٨٨ لم يكن هناك أي فارق بين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية من لاجئين ومقيمين حتى عام ١٩٨٨ .

وفي ٣١/ ٧/ ١٩٨٨ أعلن «الملك حسين بن طلال» فك الارتباط بين شرق الأردن والضفة الغربية الذي كان قد أعلن في ٣/ ٤/ ١٩٥٠ .

ومنذ ذلك التاريخ لم يعد سكان الضفة الغربية واللاجئين منهم يتمتعون بالجنسية الأردنية ولم يعد يسمح لهم بالإقامة في الأردن ولكنهم برغم ذلك منحوا جوازات سفر أردنية صالحة لمدة عامين فقط (وهى تماثل وثائق السفر التى تمنحها كل من مصر وسوريا ولبنان للاجئين) لا تجيز لهم دخول الأردن إلا بتصريح دخول أو موافقة

يحصلون عليها من أفراد يرتبطون بالمملكة بعلاقات قوية ولهم حق منحها.

وأصبح أكثر من ربع السكان البالغ عددهم ١ , ٤ مليون مسجلون لدي الأونروا كلاجئين فلسطينيين ، وهم يمثلون ما يساوي ٦ , ٤٠٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدي الأونروا ، وهم الكتلة السكانية الأكبر مقارنة بالأقاليم الأربعة الأخرى (قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان).

جهود الحكومة الأردنية تجاه اللاجئين الفلسطينيين[1]

تتباين أعداد الفلسطينيين في المخيمات بين تقديرات وكالة الغوث وتقديرات دائرة الشئون الفلسطينية التابعة للحكومة الأردنية المبنية على نتائج المسح الوطني للسكان عام ١٩٩٤ ويشكل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ما نسبته ٤١ ٪ من مجموع اللاجئين المسجلين لدي الأونروا ، وإذا استثنينا اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) تصبح نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن أكثر من ٦٠٪ من أعداد اللاجئين في الدول المضيفة .

وتعتبر الأردن أكبر دولة مانحة لوكالة الغوث الدولية حيث تشير التقديرات المختلفة إلى أن قيمة الخدمات التي تقدمها الحكومة الأردنية للاجئين الفلسطينيين تبلغ قيمتها سنوياً حوالي ٣٥٠ مليون دولار أمريكي .

واللاجئ الفلسطيني في الأردن مواطن يحمل الجنسية الأردنية وله حرية التنقل والإقامة في أي من مناطق المملكة الهاشمية وهم أقل نسبة من اللاجئين المقيمين في المخيمات في أي دولة من الدول المضيفة للاجئين إذ يبلغ سكان المخيمات في المملكة

(١) The Department Of Palestinian Affairs «The Hashemite Kingdom «Of Jordan

ما نسبته ١٨٪ من مجموع اللاجئين المسجلين لدي الأونروا في منطقة عمليات الأردن ، ومن الصعب حصر كافة الخدمات المقدمة من حكومة الأردن للاجئين والنازحين باعتبارهم مواطنون أردنيون يتمتعون بكافة الحقوق والخدمات التي توفرها الحكومة الأردنية لمواطنيها في مختلف المجالات .

تطور عدد السكان الفلسطينيين اللاجئين في المخيمات الأردنية[1]

المخيم	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨
البقعة	٦٣,٤٦٣	٧٥,٢٩٥	٦٨,٣٨٦	٩٣,٩١٦
الوحدات	٣٩,٨٦١	٧,١٨٤	٥٠,٧٠٣	٥١,٤٤٣
ماركا	٣٠,٥٨٠	٣٨,٦٣٠	٣٨,٤٢٥	٤٥,٥٩٣
جبل الحسين	٢٨,٧٥٤	٢٧,٨٧٠	٢٩,٩٩٨	٢٩,٤٦٤
إربد	١٩,٧٦٢	٢٢,٢٤٣	٢٤,٣٥١	٢٥,٢٥٠
الحصن	١٦,٠٣٩	١٨,٤٦٦	٢٠,٩٨٨	٢٢,١٩٤
الزرقا	١٥,٥٢٥	١٦,١٣٨	١٨,٠٠٤	١٨,٥٠٩
سوف	١٢,١٩٣	١٣,٩٦٧	١٥,٨٨٢	٢٠,١٤٢
جرش	١١,٤٧١	١٣,٨٥٢	١٥,٤٨٨	٢٤,٠٩٠
الطالبية	١,٠٤٠	٣,٤٦٣	٠,٨٧١	٦,٩٧٠
المجموع	٢٣٨,٦٨٨	٢٣٧,١٠٨	٢٨٣,٠٩٦	٣٣٧,٥٧١

(١) عداد ١٩٩٥ من كتاب صلاح عبد ربه : اللاجئون حلم العودة على أرض البرتقال الحزين وتعداد ٢٠٠٠ نقلا عن كتاب اللاجئين الفلسطينيين ووكالة الغوث١٩٩٦ للأستاذ / على فيصل أما تعدادى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ من موقع الأونروا على الإنترنت ، يلاحظ أن الأرقام متزايدة ما عدا مخيم الطالبية فى تعداد ٢٠٠٥.

سكان معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن[1]

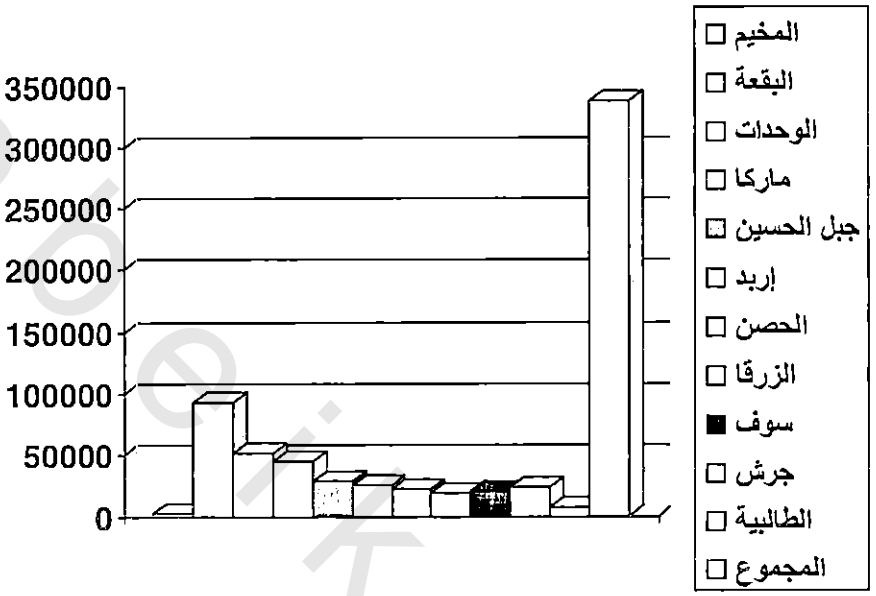

وهناك مخيمات لا تعترف بها وكالة الغوث ولا تقدم لها أي خدمات ولا تتوفر عنها أية معلومات أو سجلات لدي الوكالة وهي :

١- حي الأمير حسن .

٢- مأدبا .

٣- السخنة

وتقدم الحكومة الأردنية مباشرة الخدمات التالية لسكان المخيمات

دفع قيمة إيجار الأراضي المقامة عليها المخيمات (العشرة) .

تنفيذ مشاريع البني التحتية والخدمات العامة الأساسية مثل الطرق والماء

(1) من موقع الأونروا على الإنترنت ٢٢ / ٤/ ٢٠٠٩.

والكهرباء والصرف الصحي.

تأمين خدمات الصحة والسلامة العامة والحفاظ على النظافة .

حفظ الأمن والنظام وإقامة مراكز الأمن العام والدفاع المدني .

التعليم الثانوية (وأحيانا الأساسي) .

خدمات الرعاية الصحية .

خدمات إدارية وإشرافية عامة .

دعم النازحين عبر تقديم مواد عينية أو مساعدات نقدية .

تقديم دعم مالي للهيئات التطوعية والنوادي داخل المخيمات .

إدارة ٣ مراكز لتعليم الخياطة في ثلاثة من المخيمات .

هذا وتقع على الأردن أعباء كثيرة لأن له أطول حدود لدولة عربية مع فلسطين إذ تبلغ ٣٦٠ كيلو متر يقع جزء منها مع الضفة الغربية التي يفصلها نهر الأردن وجزء آخر يفصله عنها حدوده على البحر الميت وهو بذلك حساس لأية اضطرابات في فلسطين قد تؤدي إلى تهجير مزيد من اللاجئين إليه مما لا تتحمله الموارد الأردنية والخدمات الأردنية التي يقدمها لمواطنيه .

والأردن شأنه شأن جميع الدول العربية المضيفة للاجئين لا يقبل ولا يتمني توطين اللاجئين المقيمين فيه بل يتمني عودتهم إلى بلادهم (في إسرائيل والضفة الغربية وغزة) يمارسون حقهم في العودة ويعيشون حياة مستقرة . وترعي دائرة الشئون الفلسطينية التابعة مباشرة لمجلس الوزراء الأردني أحوال اللاجئين على الأرض الأردنية ، وقد أنشأت الحكومة الأردنية دوائر مختلفة عبر العقود الماضية لمعالجة المسألة الفلسطينية في جانبها الإنساني والسكاني ، واليوم كوريثة للدوائر

السابقة فإن دائرة الشئون الفلسطينية وهي دائرة حكومية مستقلة تعمل على تنفيذ السياسات الأردنية الرسمية وفق محاور أربعة هي :

تقديم الدعم الكامل للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وسلطتهم الوطنية الفلسطينية عبر تنسيق الجهود الرسمية التي تقوم بها الدوائر والوزارات المختلفة في هذا المجال باعتبارها مركزاً للمعلومات والمتابعة فيما يتعلق بالملف الفلسطيني .

متابعة تطورات القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً عبر المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الرسمية والمفاوضات المتعددة الأطراف وبخاصة مجموعة عمل اللاجئين واللجنة الرباعية المنبثقة عن اتفاق أوسلو الخاصة بالنازحين .

الإشراف على شئون المخيمات في المملكة وتقديم الخدمات العامة بكافة أشكالها والعمل على تنمية المجتمعات المحلية من سكان المخيمات ووضع الخطط والمشاريع الهادفة إلى رفع مستوي المعيشة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة .

التعاون والتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين UNRWA في جميع أعمالها داخل الأردن فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها كذلك في رسم السياسات العامة لعمل الوكالة من خلال عضوية لجنتها الاستشارية ومنتدى كبار الدول المانحة والمضيفة للأونروا.

اللاجئون الفلسطينيون والمواطنين الأردنيين[1]

مجموع الفلسطينيين في الأردن تتراوح نسبتهم إلى مجموع السكان هناك (٦٥ - ٧٠٪) بين عامى ١٩٤٨- ١٩٦٧ .

بلغ مجموع الفلسطينيين في الأردن (١ , ٢) مليون نسمة عام ١٩٩٣ .

(1) حمد موعد اللاجئون : الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ٥١١-٥١٢.

زاد مجموع الفلسطينيين في عام ١٩٩٨ في الأردن ليصل (٣,٢) مليون .

كان هناك تقدير أن يصل عدد الفلسطينيين عام ٢٠٠٠ إلى (٥,٢) مليون ثم إلى (٧,٢) مليون في نهاية ٢٠٠٢ .

نسبة الفلسطينيين في الأردن إلى مجموع الشعب الفلسطيني في العام المذكور تصل إلى (٣,٣٣) ٪ من أصل (٢,٨) مليون فلسطيني .

من بين مجموع الفلسطينيين في الأردن عام ٢٠٠٢ هناك (٧,١) مليون لاجئ مسجل في الأونروا يمثلون ٦٣٪ من مجموع الفلسطينيين في الأردن .

يوجد نحو مليون نازح فلسطيني في الأردن هاجروا إبان احتلال الضفة والقطاع عام ١٩٦٧ وصل عددهم حوالى ١,٥ مليون نازح في عام ٢٠٠٢ .

يستحوذ الأردن على ٦٦,٧٪ من مجموع النازحين الفلسطينيين .

من بين (٣٩٧٣٣٦٠) لاجئ فلسطيني مسجل عام ٢٠٠٢ هناك (١٦٧٩٦٢٣) لاجئ يتركزون في الأردن يمثلون ٤٢,٣٪ من مجموع اللاجئين .

تعود أصول ٧٥٪ من اللاجئين في الأردن إلى مدن (اللد – الرملة – يافا – بيسان – طبريا) .

خصائص اللاجئين في الأردن[1] :

تشكل نسبة الأطفال دون ١٥ سنة أكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين .

يقدر العمر المتوقع بين اللاجئين الفلسطينيين ٦٨ عاماً .

تدني النشاط في مجال الزراعة في مناطق اللجوء الفلسطيني .

لا تتعدي معدلات القراءة والكتابة بين الكبار في الأردن ٧٠٪ ولا يتجاوز دخل

(1) المصدر السابق صـ٥١٢-٥١٣.

الفرد ٢٨٠٠ دولار .

ارتفعت معدلات الإعالة لتتعدى ٤ أفراد لارتفاع معدل الخصوبة عند المرأة.

تقدر نسبة العمل بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ٢٧٪ ساهمت منها الإناث بـ ١٨٪ من إجمالي قوة العمل الفلسطينية .

يستوعب قطاع الزراعة الأردني ١٥٪ من إجمالى قوة العمل الفلسطينية وهو مؤشر متدني نظراً لظروف اللجوء .

يستحوذ قطاع الصناعة الأردني على ٢٣٪ من إجمالي قوة العمل للاجئين .

استأثر قطاع الخدمات الذي يضم القطاعات الأخرى ٦٢٪ .

يوجد في الأردن عشرة مخيمات فلسطينية تقدر مساحتها بـ ٤٧٤٠ دونم أكبرها مساحة هو مخيم البقعة .

مساحة مخيمات لاجئ ١٩٤٨ (الحسين ، الوحدات ، الزرقاء ، إربد) ١٢٧٩ دونم أي بنسبة ٢ , ٢٢٪ من المساحة الإجمالية .

مخيمات النازحين الذين طردوا في عام ١٩٦٧ تقدر مساحتها بـ (٤٤٧١) دونم وهي مخيمات (البقعة ، حطين ، الحصن ، الطالبية).

خدمات الأونروا للاجئين الفلسطينيين في الأردن[1]:

التعليم :

يستأثر التعليم بنسبة ٦ , ٦٩٪ من ميزانية الأونروا البالغة ٠٦٩ , ٧١ مليون دولار يوجد (١٩٠) مدرسة ابتدائية وإعدادية عام ٢٠٠٢ .

(1) تقرير المفوض العام لوكالة الأونروا فى (١ يناير – ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥).

عـدد التلاميـذ في مـدارس الأونـروا في الأردن في العـام الـدراسي (٢٠٠١ – ٢٠٠٢) ١٣٥٩٠١ تلميذ وتلميذة منهم (٤٩,٤٪) إناثا.

تدير الأونروا وتمول مركـزين للتـدريب المهني في الأردن إضـافة إلى كليـة علـوم تربوية لمدة ٤ سنوات .

الصحة:

يعتبر قطاع الصحة النشاط الثاني للأونروا بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إذ يستأثر بنسبة ١٥,٥٪ من المجانية المخصصة للأردن ، وتقدم الأونـروا خـدماتها الصحية عبر ٢٣ مركز صحي ويوجد أيضاً ٢٣ مركز صـحي عـام تقـدم رعايـة الأم والطفل ، ونفس العدد لصحة الأسنان منها ٣ وحدات متنقلة .

يتركز حوالي ١٧٪ مـن إجمالي اللاجئين في الأردن في المخيمات الفلسطينية بينما يقطن حوالي ٨٣٪ منهم في المدن الأردنية عام ٢٠٠٢ .

بعد القرار الأردني بفك الارتبـاط الإداري والقـانوني مـع الضـفة الغربيـة أصبح بعض الفلسطينيين يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة صالحة لسنتين لكنهـا ليسـت دليلا على التمتع بالجنسية .

وعلي الرغم من اعتبار مشاريع التوطين الإسرائيلية والأمريكيـة بـأن مسـألة تـوطين اللاجئين في الأردن حيث هم مسألة سهلة للغاية ، فإن اللاجئين أصحاب الحـق هنـاك أكدوا مراراً وفي كل المناسبات الوطنية خاصة خلال انتفاضة الأقصى أنـه لا بـديل عـن حـق العـودة إلى الـوطن ، وذلـك رغـم كافـة السـيناريوهات لشـطب قضـية اللاجئـين الفلسطينيين التي تعتبر أهم القضايا في إطار القضية الفلسطينية حيث طالت ٧٧٪ مـن الأراضي الفلسطينية ونفس النسبة من مجموع الشعب الفلسطيني[١] .

(١) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ ٥١٣ ، ٥١٤ .

ويقيم أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ، حيث يتمتع معظمهم بالجنسية الأردنية ، ويمكنهم العمل في المكاتب الحكومية وفي جميع مجالات الاقتصاد المحلي كما يمكنهم الوصول إلى المؤسسات الحكومية والحصول على الأنواع الأخرى من المساعدات ، ومن الناحية الأخرى فإن الفلسطينيين الذين غادروا قطاع غزة عام ١٩٦٧ والمنحدرين منهم يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة فقط سارية المفعول لمدة سنتين وبدون أرقام هوية وطنية ، ويطلب قانون العمل لعام ١٩٩٦ من غير الأردنيين لكي يتمكنوا من العمل أن تكون لديهم إقامة قانونية وجوازات سفر سارية المفعول وأذونات بالعمل ، ويعتمد الحصول على فوائد الضمان الاجتماعي على الامتيازات المتبادلة مع بلد منشأ العامل مما يجعل اللاجئين الفلسطينيين باعتبار عدم انتمائهم لدولة غير مستحقين للضمان الاجتماعي وتقدم حكومة الأردن للاجئين الفلسطينيين وللنازحين خدمات واستحقاقات مثل التعليم والإيجار والمرافق والإعانات وحصص الإعاشة وخدمات المخيمات والرعاية الصحية والأمن العام والخدمات الاجتماعية.

المهام الخاصة للأردن بالنسبة للاجئين الفلسطينيين [1]

الأردن البلد المضيف المعني أكثر من غيره بمفاوضات الحل الدائم ، بحكم الديموغرافيا والجغرافيا السياسية ، ولأن الهاجس الدائم للسلطة الحاكمة يتركز على مقولة «الوطن البديل» و«الترانسفير شرقاً» تصبح المهمات المطلوب معالجتها من ذلك النوع الحساس .

معالجة التناقض الداخلي المفتعل بين «حق المواطنة» للفلسطينيين المقيمين في الأردن وبين «حق العودة» إلى فلسطين بما لا يجعل المواطنة نافية للعودة ولا يجعل

(١) اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية حمد موعد صـ٣٠٣ .

من حق العودة فيتو ينسف المواطنة .

البحث عن صيغة للتوافق بين ضوابط «الوحدة الوطنية» ومستلزمات الهوية القومية للمملكة.

معالجة الآثار السلبية الناشئة عن الالتزامات التوطينية الواردة في اتفاقية وادي عربة .

إعادة النظر في برنامج التأهيل وحزمه الأمان الاجتماعي بما يمنع الدمج السياسي للاجئين ويحافظ على دور الأونروا .

معالجة قضية التمثيل السياسي للاجئين الفلسطينيين بما يزيل التعارض بين دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ودور الأردن كدولة ذات السيادة .

التعامل الصريح لمطلب التعويض للدولة المضيفة بحيث يجري الاتفاق على تعريفه وطبيعته والآثار المترتبة عليه .

تطور أوضاع مخيمات اللاجئين فى الأردن

تضم المعسكرات الرسمية العشرة للاجئين في الأردن ٢٨٣١٨٣ لاجئ من المسجلين لدي الأونروا أو ما يعادل ١٦٪ من ١,٧ مليون لاجئ مسجل لدي الأونروا في الأردن ، وقد أقيمت ٤ من هذه المعسكرات في الضفة الشرقية لنهر الأردن في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ ، و٦ معسكرات بعد حرب ١٩٦٧ وبالإضافة إلى ذلك فهناك ٣ أحياء في عمان : الزرقا ، مأدبا ، والتي تعتبر معسكرات من قبل الحكومة الأردنية كما أنها تعتبر في نفس الوقت من قبل الأونروا معسكرات غير رسمية ، وعدد السكان في المعسكرات العشرة الرسمية والثلاثة غير الرسمية والسكان المحيطين بالمعسكرات الذين يعيشون في نفس

المستوي الاقتصادي والاجتماعي يشكلون جميعاً ٦٥٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن .

في عام ١٩٤٨ عبر حوالي ١٠٠ ألف لاجئ نهر الأردن واتخذوا مأوى لهم في معسكرات مؤقتة وفي المساجد والمدارس وفي المدن وفي القرى ، وقد قامت الهيئات الإنسانية الدولية مثل الهيئة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) بتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين منذ عام ١٩٤٨ حتى بدأت الأونروا عملها في ١٩٥٠ .

وقد أقيم المعسكر الأول «الزرقاء» على بعد ٢٥ كم شمال غرب عمان وفي الفترة (١٩٥١ – ١٩٥٤) أقيمت ٣ معسكرات إضافية ٢ منها في منطقة عمان والثالث في مدينة إربد شمال الأردن .

وقد أقام اللاجئون في خيام حتى نهاية الخمسينات حيث استبدلت الأونروا الخيام بمواد أكثر تحملاً ، وكانت الإضافة عبارة عن غرفة واحدة مبنية بالطوب الأحمر ولها سقف من (الأسبستوس) وتم إسكان الأسرة التي تحتوي على ٤ أو ٥ أفراد في غرفة مساحتها ١٢ متر مربع والأسرة ذات ٦ إلى ٨ أفراد تحصل على منزل مكون من غرفتين على مساحة لا تتعدي ٨٠ إلى ١٠٠ متر مربع ، وسمح للاجئين بزيادة عدد الغرف في المساحة المخصصة لهم نتيجة زيادة أعضاء الأسرة بالميلاد أو بالزواج ، وبوصول اللاجئين إلى الجيل الرابع فإنه قد تم استخدام كل مساحة الأرض المخصصة للأسرة وأصبحت المعسكرات الآن مزدحمة للغاية ومكتظة بالسكان.

أصبح العديد من المعسكرات محاطة بمناطق سكنية كنتيجة للزيادة السكانية للشعب الأردني وما نتج عن ذلك من بناء مدن وقرى جديدة ، وقد تطورت المعسكرات بتقسيمها على مربعات مناظرة للمباني والأحياء التي بنيت بجوارهم

وقد عمل اللاجئين بكل جدية لتطوير حياتهم وقدمت الحكومة الأردنية لهم مبالغ طائلة لتقديم الخدمات الأساسية للمعسكرات .

عقب الحرب الإسرائيلية العربية ١٩٦٧ واحتلال القوات الإسرائيلية للضفة الغربية وقطاع غزة فقد حدثت موجة جديدة من المهاجرين إلى الأردن بعد الموجة الأولى عام ١٩٤٨ وكان هناك ١٤٠ ألف لاجئ فى الضفة سجلوا أنفسهم كلاجئين جدد لدي الأونروا منذ عام ١٩٤٨ واشترك معهم حوالي ٢٤٠ ألف مواطن من الضفة الغربية حيث تم تسجيلهم لأول مرة كلاجئين لدى الأونروا والذين عرفوا فيما بعد بالنازحين أي DISPLASED (وقد أدارت الأردن الضفة الغربية من ١٩٤٨-١٩٦٧) وبالتالى أصبح المجموع (٠٠٠ , ٣٨٠) لاجئ . هؤلاء اللاجئين الجدد اتخذوا ملاجئ لهم في معسكرات مؤقتة في وادي نهر الأردن عندما تصاعدت العمليات العسكرية وتحركوا إلى أماكن أكثر أمناً في الأردن .

وفي أوائل عام ١٩٦٨ أقيمت ٦ معسكرات طوارئ تشغلها الخيام لهؤلاء اللاجئين والنازحين ، وقد استبدلت الأونروا بعد ذلك الخيام بملاجئ سابقة التصنيع وقد قام اللاجئين أنفسهم باستبدال الحوائط سابقة التجهيز بمباني من الأسمنت المسلح ، وبالرغم أن هناك تقدما هائلا في معسكرات الطوارئ التي أقيمت عام ١٩٦٧ فإنهم لازالوا أقل تطوراً من المعسكرات التي أنشئت في الخمسينيات فبعضهم ينقصه المرافق الأساسية والخدمات العامة وخاصة المعسكرات في المناطق البعيدة .

وتنسق الأونروا أعمالها في الأردن مع الحكومة الأردنية (إدارة الشئون الفلسطينية في وزارة الخارجية) وكذلك مع مجالس تطوير المعسكرات المشكلة من اللاجئين أنفسهم والذين يتم اختيار بعضهم بمعرفة إدارة الشئون الفلسطينية من

بين الوجهاء وقادة المجتمع الذين يضطلعون بدور المجلس البلدي . ويعد إمداد المعسكرات بالمرافق الأساسية من مسئوليات الدولة المضيفة .

وبالرغم من ذلك فإن إدارات الأونروا الفنية تعمل يداً بيد مع إدارة الشئون الفلسطينية وجمعيات اللاجئين لتحسين أوضاع الطرق والأزقة والصرف الصحي ، وكل اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدي الأونروا في الأردن يحق لهم التمتع بخدمات الأونروا وبالرغم من ذلك فإن أولئك الذين يقيمون بالقرب من المعسكرات هم الأسوأ حالا من بين اللاجئين . وكل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يحصلون على المواطنة الأردنية وذلك باستثناء حوالي ١٢٠ ألف لاجئ من قطاع غزة ، الذي كان حتى عام ١٩٦٧ تحت الإدارة المصرية فإنهم يحصلون فقط على جوازات سفر أردنية مؤقتة لا تمنحهم مواطنة كاملة مثل حق التصويت أو التعيين في الحكومة .

كل اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدي الأونروا في الأردن سواء كانوا يقيمون في المعسكرات أو خارجها فإنهم مؤهلين للحصول على خدمات الأونروا ، وتقع في عمان الرئاسة الإقليمية لإقليم الأونروا في الأردن وكذلك رئاسة منطقة عمان .

مجموع اللاجئين المسجلين لدي الأونروا ١,٧٨٠,٧٠١ لاجئ .

عدد مراكز التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة ٨ مراكز .

عدد قروض التمويل الصغير والمشاريع الصغيرة الممنوحة ١٥,٥٩٤ .

القيمة التراكمية للقروض الممنوحة (١٩,٥٦٤,٥٤٨) مليون دولار

حقائق وأرقام عن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن[1]

(1) موقع الأونروا على الإنترنت المسجلة بتاريخ ٣١/ ٣/ ٢٠٠٥.

م	البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٨
١	عدد سكان المعسكرات المسجلين	٢٨٣, ١٨٣	٣٣٧٥٧١
٢	عدد المعسكرات	١٠	١٠
٣	عدد المدارس الابتدائية والإعدادية	١٧٧	١٧٤
٤	عدد التلاميذ في الفصل الدراسي	١٣١١٥٥	١٢٣٩١٧
٥	عدد مراكز التدريب المهني	٢	٢
٦	مراكز الرعاية الصحية الأولية	٢٣	٢٤
٧	حالات اللاجئين ذوي الإعسار الشديد	٤٦٩٥٣	٥٠٥٣٨
٨	مراكز تنمية المرآة	٢١	١٤
٩	مراكز إعادة التأهيل المجتمعي	١٠	١٠
١٠	عدد العاملين في الأونروا	٦٦٦٩	٧١٥٥

obeikan.com

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

لا يحتاج الأمر لكثير من الجهد لإثبات أن اللاجئين الفلسطينيين أتعس اللاجئين في العالم على مر التاريخ ، ولا يحتاج الأمر أيضاً جهداً لإثبات أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هم أتعس اللاجئين الفلسطينيين حظاً . ذلك أن الأردن وسوريا لكل منهما سياسته المحسوبة بطريقته الخاصة في استيعاب المهاجرين الفلسطينيين بينما الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ وصول اللاجئين إليها في عامي ١٩٤٧ – ١٩٤٨ وقفت موقفاً ثابتاً في منع اللاجئين الفلسطينيين من التفاعل مع المجتمع المحلي أو الاشتراك معه فضلاً عن الذوبان أو الانخراط فيه .

ذلك أن الحكومات اللبنانية عموماً والمؤسسات الحاكمة خصوصاً نظرت إلى هؤلاء المهاجرين والغالبية منهم من المسلمين على أنهم تهديد للتوازن الديني الدقيق بين المسيحيين والمسلمين في لبنان رغم أنهم يشكلون ١٠٪ فقط من الشعب اللبناني (وليسوا ٥٠ ٪ مثل الحالة في الأردن في وقت من الأوقات) ذلك لأنه في سوريا – الأردن فإن المهاجرين الفلسطينيين قدموا على مجتمعات متجانسة دينياً (إسلامية) أساسا، أما في لبنان فإن الموقف بالغ الحرج رغم أن من اللاجئين مسيحيو الديانة .

وقد تأثر مجتمع اللاجئين في لبنان بالأوضاع السياسية السائدة في لبنان والصراعات الطائفية والدينية فيه منذ عام ١٩٧٠ ، وفي ٦/ ٦/ ١٩٧٢ قام شارون بغزو لبنان (مشكوراً أنه تأخر يوما ولم يجعل مأساة ٥ يونيه ١٩٦٧ مأساة متكررة) ولقد أضافت الحرب الأهلية ما بين ١٩٧٦ حتى ١٩٩١ (١٥ عام) إلى معاناة

إنسانية صعبة وسببت تهجيراً ولجوءاً للفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء لمغادرة لبنان.

ويعتبر الفلسطينيين في لبنان – قانونيا – أجانب ، ومن ١٩٦٩-١٩٨٧ كانوا خاضعين لاتفاق القاهرة ، لكن الغالبية العظمي من الفلسطينيين في لبنان يعدون فاقدوا الجنسية ، وعندما كان «كميل شمعون»رئيساً لجمهورية لبنان فيما بين ١٩٥٢-١٩٥٨ قد منح كثيراً من اللاجئين الفلسطينيين المسيحيين الأغنياء الجنسية اللبنانية وذلك لإبقاء التوازن الإسلامي المسيحي في البلد .

ويعد الفلسطينيون فى لبنان أجانب في كل مناحي الحياة : (الملكية ، العمل الضرائب ، .....الخ) وعلي الراغبين منهم فى العمل فى أى مهنة كأطباء أو صيادلة أو محاميين أو أصحاب أعمال فإن عليهم الحصول على تصريح من «وزارة الاقتصاد الوطني» ومن الصعب جداً على أي فلسطيني في لبنان أن يحصل على عمل قانوني خارج المعسكرات . (هناك نحوا من ٧٥ وظيفية محظور عليهم العمل فيها)[١] .

وفى لبنان كما هو الحال في مصر و سوريا والعراق فإن للفلسطينيين الحق في الحصول على الوثيقة التي أقرتها الجامعة العربية للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية وذلك بخلاف الأردن التي أعطتهم جوازات سفر أردنية لمدة عامين .

ويحصل الفلسطينيين في لبنان على ثلاث أنواع من الوثائق[٢] .

المدرجين في كشوف (UNRWA) كلاجئين مسجلين يحصلون على وثيقة صالحة لمدة عام واحد يتم تجديدها لمدة ثلاثة مرات (أي بصلاحية كلية لمدة ٤

(١) راديوا إسرائيل : برنامج الوجه الآخر ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧.

(2)مترجمة عن:

A.TAKKENBERG, THE STATUS OF PALESTINIAN REFUGEESIN INTERNATIONAL LW , AMESTERDM DECEMBER 95 P.

سنوات) .

اللاجئين غير المسجلين مع (UNRWA) لكن المسجلين مع جمعيات الصليب الأحمر الدولي عام ١٩٤٨ يمنحون وثيقة سفر مثل السابقة تماماً لكن مختومة بخاتم صالحة للعودة (AVEC RETURE) .

والفلسطينيين غير المسجلين لدي (UNRWA) ولا جمعيات الصليب الأحمر فإنهم يمنحون وثائق سفر صالحة فقط لمدة ثلاث شهور مختومة بخاتم غير صالحة للعودة (SAN RETURE) وعقب الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢ فإن السلطات اللبنانية امتنعت كلية عن تجديد وثائق السفر حتى تم تدخل الأونروا وكذلك تدخلت وكالة اللاجئين الدولية العامة:

(UNITED NATIONAS HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES)

حتى عاد الأمر روتينيا بالتجديد .

ولقد عاني الفلسطينيون من حاملي الوثيقة اللبنانية المقيمين في ليبيا (والذين طردهم العقيد القذافي عقب توقيع إتفاق كامب ديفيد) صعوبة الرجوع إلى لبنان باستثناء أولئك الذين كانوا في لبنان عام ١٩٤٨ وحاصلين على وثائق موقعة من وزير الداخلية السابق «ميشيل المر» .

ومن الإنصاف أن يقال أن لبنان عاني كثيراً بسبب اللاجئين الفلسطينيين وأن الظروف بالغة الصعوبة التي يعيشها اللاجئون الآن ناتجة عن ظروفه الداخلية والانقسامات الموجودة فيه ، وتقول لبنان الرسمية أنها عانت من حروب الغير على أرضه والتي أدت إلى تدمير العديد من مدنه وقراه ، إضافة إلى عاصمته بيروت والأحداث العسكرية في احتلال إسرائيل للجنوب لمدة عشرين عاماً ، وأدت

جميعها إلى تهجير مالا يقل عن ٧٠٠ ألف لبناني داخل لبنان أى حوالي ربع سكانه ، وتهجير ربع مليون آخر للخارج ، مما يحتم على السلطة اللبنانية تكريس جهودها إلى إعادة بناء ما تهدم وتأمين عودة المهجرين وتشجيع اللبنانيين إلى العودة من الخارج من خلال فرص عمل لهم فلا يمكن بذلك تحميل لبنان أكثر من طاقته أو جعله يبدل سلم أولوياته على حساب استقراره وسلمه الوطني .

ويظهر هذا الاستعراض أيضاً الحساسية البالغة لأية مشاريع أو مجرد أفكار لتوطين اللاجئين في أماكن استضافتهم (في لبنان والدول المضيفة الأخرى) .

وتقول الحكومة اللبنانية أنها تقوم تجاه اللاجئين الفلسطينيين بما يلى[1] :

- تسجيل كثير من الطلاب اللاجئين في المدارس الرسمية اللبنانية .
- عدد الطلاب اللاجئين الفلسطينيين في الجامعات عام ١٩٩٧ هو ١٥٠٠ طالب.
- أن المستشفيات اللبنانية الحكومية المجانية تستقبل المرضي دون أي تمييز.

وقد أنشأت الحكومة اللبنانية مجلس الجنوب لتقديم بعض المساعدات في مجال المياة والكهرباء لمناطق المخيمات بلغت في الفترة من ١٩٩٤ – ١٩٩٧ مليون ليرة لبنانية ، ولا يمكن تناول وضع معسكرات اللاجئين في لبنان دون التعرض لمذبحة مخيمي «صبرا وشاتيلا» التي قامت بها القوات المسيحية المارونية يوم ١٦/ ٩/ ١٩٨٢ وذلك بتشجيع من القوات الإسرائيلية المحتلة بقيادة وزير الدفاع شارون والذي قامت لجنة برلمانية إسرائيلية من الكنيست الإسرائيلي بعزله من وزارة الدفاع وتوليه منصب وزير الزراعة لدوره فى هذه المذبحة التى قتل فيها ما يتراوح بين ٢٠٠٠ – ٣٠٠٠ فلسطينى . كما لا يمكن إغفال مجزرتي قانا عامي ١٩٩٦-٢٠٠٦.

(1) ملف وزارة الخارجية اللبنانية المقدم لاجتماع الجامعة العربية للمشرفين على اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة فى القاهرة عام ١٩٩٤.

تصنيف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حسب وضعهم القانوني

تتعاطى الدولة اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين وفق تقسيمات أساسية لشرعية إقامتهم وهي كالتالي :

الفئة الأولى : هي التي شملها إحصاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأونروا في الخمسينات وهي مسجلة في سجلات المديرية العامة للأمن العام ، ومديرية شئون اللاجئين ، ولا يوجد خلاف على شرعية إقامة هذه الفئة في لبنان ، وبالتالي تم منحهم وثائق سفر لاجئين فلسطينيين تمكنهم من السفر إلى الخارج والعودة إلى لبنان وهذا الإجراء ساري المفعول .

الفئة الثانية : هذه الفئة لم يشملها الإحصاء الأول بالرغم من إقامتهم في الأرض اللبنانية وقد تمت تسوية أوضاعها في عام ١٩٦٦ ، وأصبح أفراد هذه الفئة يحصلون على وثائق مرور للسفر والعودة إلى لبنان يبد أن هذه الفئة ليست مسجلة في سجلات الأونروا وبالتالي لا تستفيد من الخدمات .

الفئة الثالثة : دخل أفراد هذه الفئة لبنان وأقاموا فيها بعد حرب ١٩٦٧ (بصفتهم نازحين) وهى تضم عددا كبيرا من الفلسطينيين وهؤلاء لا يملكون أي أوراق ثبوتية وليسوا مسجلين في قيود الأونروا أيضاً أي أن إقامتهم في نظر السلطات اللبنانية غير شرعية[1] .

الواقع والتوقع الديموغرافي لأعداد الاجئون فى لبنان

تؤكد المؤشرات أن نحو (١٠٠ - ٣٠٠) ألف فلسطيني اضطروا للتوجه شمالاً إلى لبنان في عام ١٩٤٨ ، وارتفع الرقم بفعل الزيادة الطبيعية إلى (٩٥٨ , ١٧٥)

(١) حمد موعد اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ٥٢٨.

لاجئ في عام ١٩٧٠ ثم إلى (٣٥١,٥٥٢) لاجئ عام ١٩٩٥ ، والمتوقع أنه بلغ(٤١٨) ألف في عام ٢٠٠٠ وبناء على معدل النمو السكاني ٣٪ سنوياً وصل الرقم إلى ٤٤٣,٥ ألف لاجئ نهاية عام ٢٠٠٢ .

لم يتعد مجموع اللاجئين في لبنان وفق الأونروا ٣٧٠ ألف في عام ١٩٩٩ ارتفع إلى ٣٧٦ ألف في عام ٢٠٠٠ ثم (٣٩٢,٨٤٩) لاجئ في نهاية عام ٢٠٠٢ ، ووصل عدد المسجلين فى الأونروا فى مارس ٢٠٠٩ إلى ٤٢٢ ألف فلسطينى[١].

الخصائص المختلفة للمخيمات وللاجئين الفلسطينيين في لبنان[٢]

تعتبر مخيمات لبنان من أكبر المخيمات التي تستوعب اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة .

من أصل ٣٨٧,٠٤٣ لاجئ في لبنان عام ٢٠٠٢ يستحوذ ١٣ مخيما على نحو ٥٦٪ والنسبة الباقية تقيم في تجمعات مثل (القاسمية ، وجل البحر في صور ، ووادي الزينة إلى الشمال من صيدا) .

مساحة المخيمات المعترف بها من قبل الأونروا ١,٦٦٩,٢ دونم .

٤٢ ٪ من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان دون سن ١٥ سنة .

لا يتجاوز عدد الذكور المقابل لكل ١٠٠ أنثي ٩٥ ذكرا نظر لسيل الهجرة الكثيف للشباب إلى خارج لبنان للبحث عن عمل .

بلغ متوسط حجم الأسرة نحو ٦ أفراد والخصوبة الكلية للمرأة في لبنان ٥ مواليد طيلة حياتها الإنجابية عام ٢٠٠٠ .

---

(1) نشرة الأونروا من مكتبها بالقاهرة فى مارس ٢٠٠٩.

(2) حمد موعد اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ٥٣٠.

ارتفع معدل وفيات الرضع ٦٠ في الألف بسبب تراجع الخدمات الصحية.

١٢٪ من إجمالي لاجئي لبنان في المهاجر المختلفة في أنحاء العالم (ألمانيا والدول الإسكندنافية).

لا يوجد نقابات تحمي العامل الفلسطيني في القطاع الخاص اللبناني ولا يتمتع بالضمان الاجتماعي، وقد تفاقمت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين اقتصاديا خاصة بعد خروج منظمة التحرير من لبنان ١٩٨٢.

معدلات البطالة وصلت إلى أكثر من ٤٠٪ عام ١٩٩٨، وزادت إلى ٤٣٪ عام ٢٠٠٠ من إجمالي قوة العمل الفلسطيني.

استحوذ قطاع الزراعة على ٣٢٪ من قوة العمل الفلسطيني في لبنان، أما قطاع الخدمات ٢٤٪، وقطاع البناء ٢٠٪، و ١٦٪ قطاعات أخرى.

اللاجئون في لبنان وخدمات الأونروا

نسبة اللاجئين في لبنان حسب وكالة الغوث تصل عام ٢٠٠٢ إلى ٤,١١٪ من إجمالي سكان لبنان.

نسبة المسجلين في الأونروا في لبنان تصل إلى ١٠٪ من إجمالي مجموع اللاجئين المسجلين عام ٢٠٠٢ والبالغ عددهم ٣,٩٧٣,٣٦٠ لاجئ وتدير الأونروا ١٢ مخيم معترف بها في لبنان تستحوذ على ٥٦٪ من إجمالي اللاجئين.

تنتشر خدمات الأونروا عبر ٧٩ مدرسة فيها ٤٢,٢٥٩ طالب وطالبة خلال العام الدراسي (٢٠٠١- ٢٠٠٢) منهم ٥١,٨٪ إناث، وأضيف لها مدرستان فقط حتى عام ٢٠٠٨.

تدير الأونروا ٢٥ مركزا صحيا عاما لرعاية الطفولة والأمومة ومرضى السكر.

بالإضافة إلى ١٧ مركزا صحيا لتقديم خدمات صحة الأسنان .

من بين إجمالي اللاجئين المسجلين في لبنان فإن ١٠٪ مسجلون في حالة العسر الشديد وهي النسبة الأكبر بين اللاجئين في إطار عمليات الأونروا فى مختلف البلدان

بلغت موازنة الأونروا للإنفاق على اللاجئين في لبنان عام (٢٠٠٢) إلى ١٥٢ , ٤٨ مليون دولار يستحوذ قطاع التعليم منها على ٦ , ٥٠٪ ، قطاع الصحة ٨ , ٢٣٪ وتوزعت باقي النسبة ٦ , ٢٥٪ على باقي القطاعات الإغاثة والخدمات الاجتماعية والتشغيلية المشتركة[١] .

الأحوال المادية في المخيمات اللبنانية في تدهور سريع ، والبنية التحتيه الخاصة بالمياه والمجاري في حالة انهيار ، ومما يفاقم هذا الوضع القيود التي تفرضها الحكومة اللبنانية على أي أعمال صيانة (داخل المعسكرات) . هذا إضافة إلى أن الأسر الفلسطينية المهجرة من مخيمات مدمرة كمخيمات تل الزعتر وجسر الباشا والنبطية ، والمقيمة خارج حدود المخيمات لا تتلقى أي خدمات اجتماعية على الإطلاق .

يعيش أكثر من ٦٠٪ من مجتمع اللاجئين تحت خط الفقر ، و٣٦٪ دون دخل منتظم ، كما أن البطالة بينهم وصلت إلى نسبة ٤٠٪ .

تطور أعداد اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان المسجلين فى الأونروا[٢] .

***

(١) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية ، صـ٥٣١.

(2) تعداد عام ١٩٩٥ من تقارير الأونروا لعام ١٩٩٦ ، وتعداد عام (٢٠٠٠ ، ٢٠٠٢) من كتاب اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية وتعداد ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨ من موقع الأونروا على الإنترنت.

اللاجئون في المخيمات	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٨
عين الحلوة	٣٨٤٨٣	٤٢٣٦٩	٤٤١٢٠	٤٥٩٦٧	٤٧٦١٤
نهر البارد	٢٥٠٠٠	٢٦٧٩٢	٢٧٩٤٨	٣١٣٠٣	٣٣١٥٦
الرشيدية	٢٢٥٢٤	٢٣٧٠٥	٢٤٧٢٨	٢٩٣٦١	٢٧٥٢١
البرج الشمالي	١٦٣٣٢	١٧٤٥٧	١٨٢١١	١٩٠٧٤	١٩٧٧١
البداوي	١٣٤٣٢	١٥٠٠٤	١٥٦٥٢	١٥٩٤٧	١٦٥٩١
برج البراجنة	١٣٨٢٠	١٨٣٨٥	١٩١٧٩	١٥٧١٨	١٦٠٦٦
شاتيلا	٧١٨٦	١١٤٣٦	١١٩٣٠	٨٣٧٠	٨٦٤٥
البص	٨١٣٥	٩٤٩٨	٩٩٠٨	٩٥٠٨	٩٨٤٩
ويفل (بعلبك)	٧١٨٦	٧٠٧٨	٧٣٩٣	٧٦٦٨	٧٩٠٩
الميه ميه	٣٩٦٣	٥٠١٨	٥٢٣٥	٤٥٦٩	٤٦٨٣
ضبيه	٣٩٤٩	٤١٨٤	٤٣٦٥	٤٠٢٥	٤٠٤٨
مار إلياس	٦٣٥	١٣٩٧	١٤٥٧	٦١٦	٦١٥
المجموع	١٦٠٦٤٤	١٨٢٣٢٣	١٩٠١٢٦	١٩٢١٢٦	١٩٦,٤٦٨

حقائق وأرقام عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان [1]

م	البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٨
١	مجموع عدد اللاجئين المسجلين	٣٩٤,٥٣٢	٤٢٢,١٨٨
٢	عدد سكان المعسكرات	٢٢٣,٩٥٦	٢٢٢,٧٧٦

(١) موقع الأونروا على الإنترنت لعام ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٦، أما عام ٢٠٠٨ بتاريخ ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٩.

م	البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٨
٣	عدد المعسكرات الرسمية	١٢	١٢
٥	عدد المدارس الابتدائية والإعدادية	٨١	٨١
٦	عدد المراكز الصحية مركز	٢٥	٣٠
٧	عدد التلاميذ في العام الدراسي	٤١,٥٨٣	٣٤,٥١٦
٨	حالات الإعسار الشديد	٤٦,٢٣٥	٤٨,٥٠٦
٩	عدد العاملين التابعين للأونروا في لبنان	٢,٦٢٩	٣,٢٦٥

عدد مراكز التأهيل الاجتماعى ١ .

عدد مراكز برامج المرأة ٩ .

عدد مراكز التدريب المهنى ٢ .

عدد المعسكرات جميعها في لبنان ١٦ معسكر .

عدد المدارس الثانوية ٦ مدارس (لا ترعي الأونروا أي مدارس ثانوية في أي من أقاليمها الخمسة باستثناء ٦ مدارس في المعسكرات اللبنانية لعدم تمتع اللاجئين بالدخول في المدارس الحكومية اللبنانية بعكس ما هو كائن في الأقاليم الأربعة الأخرى : سوريا ، الأردن ، الضفة الغربية ، غزة) .

ونظرا لسوء الأحوال المعيشية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين فى لبنان فإن أعداد كبيرة منهم تحاول النزوح إلى بلاد أخرى تكون فيها فرص المعيشة أفضل .

رسم توضيحي لعدد معسكرات اللاجئين في لبنان عام ٢٠٠٨

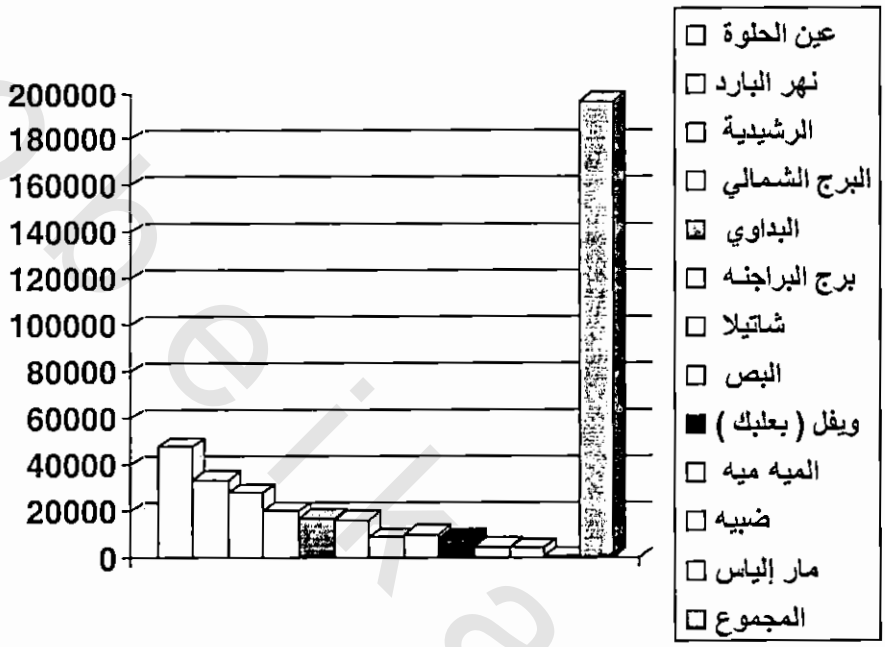

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بالأرقام عام ١٩٩٥

عام ١٩٥١	١٠٦,٨٠٠ لاجئ
عام ١٩٩٥	٣٤٦,١٦٤ لاجئ
يقطنون المخيمات (١٢ مخيماً)	٥٣,٦ ٪
يقطنون خارج المخيمات	٤٦,٤ ٪
نسبتهم إلى مجموع السكان	١٠,٢ ٪
نسبة وفيات الأطفال	٣٠-٤٠ بالألف
العاطلون عن العمل	٤٠ ٪
يجيدون القراءة والكتابة	ذكور ٩٢ ٪ / إناث ٨١ ٪

تطور أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لدى الأونروا وغير المسجلين[1].

الأعوام	١٩٤٨	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٠٢
اللاجئون بالألف	١٠٠-١٢٠	١٣٧	١٧٦	٣٧٨	٤١٨	٤٤٤

التطور التاريخي لمعسكرات اللاجئين في لبنان

تم تدمير ثلاثة معسكرات للاجئين الفلسطينيين في لبنان خلال سنوات المواجهة بين لبنان وإسرائيل ، ولم يتم إعادة بناءها منذ ذلك الحين كما لم يتم نقل اللاجئين فيها إلى معسكرات جديدة وهي معسكر النبطية في جنوب لبنان ، ومعسكر ديكوانا وجسر الباشا في منطقة بيروت . وهناك ٦ آلاف عائلة من اللاجئين – النازحين جاءوا من هذه المعسكرات المدمرة الثلاثة إلى معسكرات أخرى قائمة.

وهناك معسكر رابع في بعلبك تم إجلاء سكانه منذ العديد من السنوات ونقلهم إلى معسكر الرشيدية في منطقة الطير ، وهناك اليوم ١٢ معسكر رسمي للاجئين الفلسطينيين في لبنان يعانون من مشاكل حادة بسبب عدم وجود مجاري أو مياة نظيفة إضافى إلى الفقر المدقع والبطالة والاكتظاظ ، وتعاني المعسكرات في لبنان أكبر نسبة من تعتبرهم الأونروا (في فقر مدقع) .

فى نهاية عام ٢٠٠٣ بلغ عدد اللاجئين المسجلين في لبنان ٣٩٤,٥٣٢ لاجئ أو حوالي ١٠٪ من سكان لبنان البلد الصغيرة التي تزداد فيها كثافة السكان .

يعاني اللاجئون الفلسطينيون في لبنان مشاكل محددة فلا يتمتعون بحقوق مدنية أو اجتماعية ولديهم فرصة ضئيلة جداً في دخول المستشفيات اللبنانية أو المدارس الحكومية وليس لهم التمتع بالخدمات الاجتماعية.

(1) من ١٩٤٨–٢٠٠٢ من كتاب اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية عام ٢٠٠٥ تقدير الباحث على أساس متوسط معدل نمو السكان خلال الفترة السابقة .

يعتمد غالبية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بصفة أساسية على الأونروا كمصدر وحيد للتعليم والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية والإغاثة.

وتمنع الحكومة اللبنانية اللاجئين الفلسطينيين من العمل في أكثر من ٧٠ حرفة ووظيفة وهذا يؤدي إلى وجود نسبة عالية من البطالة بينهم.

المهمات الخاصة للبنان تجاه اللاجئين الفلسطينيين فيها

تعتبر لبنان البلد المضيف الثاني الأكثر حساسية من وجود اللاجئين الفلسطينيين على أرضه[1]، بحكم تركيبته الطائفية والسياسية، حيث يتركز الهاجس الدائم للسلطة السياسية والقوى الطائفية للحكم وللمعارضة على مقولتي «التوطين» و«الأمن الداخلي». وبالنسبة لموضوع التوطين في لبنان فرغم أن رفض التوطين يشكل سياسة رسمية للبنان (أرساها اتفاق الطائف واعتمدها الدستور الجديد)، فإن إثارته بين حين وآخر تتراوح بين الرفض المبدئي القومي الملتزم (كشعار حق)، وبين الرفض السياسي الاستهلاكي (يراد به باطل) حيث تتخذ منه بعض القوى والشخصيات اللبنانية فزاعة في إطار حساباتها المحلية ولعبتها الداخلية لذلك يجب النظر في كيفية استخدام هذا الشعار والمناسبة والجهة والأغراض الخفية وهنا تبدو مهمة ترشيد الحملة ضد التوطين وإصدار إعلان لبناني فلسطيني رسمي مشترك ضد التوطين.

أما بالنسبة لموضوع الأمن الداخلي فإن الإشكالية الأمنية المتعلقة بسلاح المخيمات والمسلحين المتواجدين فيها تبرز على الساحة اللبنانية أكثر منها على الساحات العربية الأخرى وقد خضع هذا الموضوع لاجتهادات ومساومات

(١) الحساسية في لبنان للانتماء الديني (الإسلام) أما الانتماء الطائفي (السنة)، أما الدولة الأكثر حساسية هي الأردن لنسبة أعداد اللاجئين للسكان الأصليين ٦٠٪ تقريبا.

ومناورات من الجانب الفلسطيني واللبناني ، كان آخرها اقتراح فلسطيني بالموافقة على جمع سلاح المخيمات مقابل رفع الحظر عن عمل الفلسطينيين في لبنان ومنحهم الحقوق الاجتماعية والإنسانية ولذلك تبرز مهمة ضبط الحالة الأمنية في المخيمات على رأس المهمات المشتركة .

لإنجاز تلك المهمة لابد من تصحيح العلاقة الفلسطينية اللبنانية الرسمية وإعادة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني إلى سابق عهده ، بإعادة الاعتبار لمكانة ممثليه منظمة التحرير الفلسطينية ، بما يسمح لعودة التنسيق والتعاون السياسي والدبلوماسي بين الطرفين ، وبمعالجة الأزمات والمشكلات الناشئة في الوقت المناسب وتوقيع الاتفاقات والبروتوكولات الناظمة لتلك العلاقة الأخوية ، وإنجاز « ملف علمي وإحصائي دقيق »حول الوجود الفلسطيني في لبنان لحسم قضية التباين في الأرقام .

إعادة الاعتبار إلى المرجعية السياسية الشعبية الفلسطينية المحلية بما يسمح لها بإدارة العلاقات اليومية بين الطرفين ، ومعالجة الإشكاليات والاحتياجات ومتابعة أوضاع الفلسطينيين الاجتماعية الاقتصادية والحقوق المدنية وتنسيق العلاقة مع الوكالة ومع الجهات اللبنانية ذات العلاقة .

دعوة السلطة اللبنانية إلى تنفيذ مقررات الجامعة العربية حول تحسين أوضاع اللاجئين ومعاملتهم على نحو أفضل ، والموافقة على إدارة الملف الفلسطيني ومعالجة مشكلاته الحساسة كمشكلة التجنيس وجوازات السفر وتأشيرات الدخول والعودة ...إلخ .

العمل مع الجهات الرسمية المعنية ومع القوى السياسية والحزبية اللبنانية لخلق جبهة لبنانية فلسطينية موحدة وتنظيم حملة واسعة متوازنة (بين رفض التوطين والدفاع عن حق العودة) تشمل مؤتمرات فرعية ومؤتمر قطري ولجان مشتركة

للدفاع عن حق العودة مركزياً ومحلياً[1].

وقد أضفت الحرب الإسرائيلية على لبنان فى الفترة من يوليه إلى أغسطس ٢٠٠٦ التى استمرت لمدة ٣٤ يوم أعباء إضافية ومسئوليات كبيرة ومفاجئة على عاتق وكالة الأونروا وقد تمثل ذلك فى :

- تقديم العلاج الصحى لكل المصابين الذين قصدوا أماكن العيادات العلاجية الخاصة فى جنوب لبنان وعددها ٢٥ مركز صحى .

- تقديم المأوى للنازحين من جنوب لبنان إلى الشمال بالإقامة فى مدارس الوكالة.

- تقديم العون اللوجستى لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية وغيرها .

- إخلاء الموظفين الدوليين من مناطق العمليات إلى الأردن وسوريا ، وقد كان هناك اتجاهات لحكومة (فؤاد السنيورة) لتحسين أوضاع اللاجئين فى المعسكرات فى لبنان لكن الأعمال القتالية أجهضتها .

وإذا كان اللاجئون المسجلون لدى الأونروا فى لبنان ٤٠٥ ألف لاجئ يقع ١٠٤ ألف منهم داخل صيدا ومحيطها و٠٠٠ ,٩٩ آخرون فى ضواحى صور عانوا أشد المعاناة من العمليات القتالية[2].

نشأة مخيم نهر البارد وتطور أوضاعه

نشأ المخيم عام ١٩٤٨ من عائلات الفلسطينيين المهجرين من شمال فلسطين

(1) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(2) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ ، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الدورة الحادية والستون الملحق رقم ١٣ صـ ١٧ .

والمتوجهين إلى سوريا حيث كانت الأنباء تصلهم أن الحياة فى سوريا أرحب من الحياة فى لبنان فاتجهوا إليها كذلك للحاق بذويهم هناك ، وبعد فترة من الوقت أغلقت السلطات السورية حدودها مع لبنان لوقف سيل اللاجئين إليها لذلك استقر اللاجئون فى لبنان وحاولوا التأقلم مع الواقع الزراعى للمخيم الذى استمد اسمه من نهر البارد الذى يجرى جنوبه وكان عددهم يتراوح بين ٦-٩ آلاف لاجئ .

وكان هناك فى كل معسكر من المعسكرات اللبنانية مركزين للأمن اللبنانى فالأول يتبع الشرطة و الثانى يتبع الجيش حتى اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ حيث حلت منظمة التحرير الفلسطينية محل أذرع السلطة اللبنانية وأدارت المعسكرات اللجان الشعبية التى تتكون من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية واتحادات المرأة والعمال والوجهاء وخلافه.

وعند دخول القوات السورية فإنها شجعت بعض الفصائل فى منظمة التحرير الفلسطينية مثل فتح الانتفاضة التي يتزعمها العقيد محمد سعيد موسى (أبوموسى) ومقره دمشق في الانشقاق عن حركة فتح التي يقودها اليوم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. ففي عام ١٩٨٣ دعمت سورية مجموعة من ضباط حركة فتح وجيش التحرير الفلسطيني في حركة انشقاق عن زعيم منظمة التحرير وحركة فتح ياسر عرفات قادها العقيد أبو موسى ، وأبو خالد العملة ، وعدلي الخطيب (أبوفاخر) وغيرهم. وجرت مواجهات عنيفة في شمال لبنان والبقاع أفضت إلى إخراج عرفات نفسه من طرابلس التي عاد إليها بعد طرده من دمشق، وتمخضت عن إعلان قيام مجلس قيادة الانتفاضة في حركة فتح التي عرفت فيما بعد بحركة فتح – الانتفاضة.

والجبهة الشعبية للقيادة العامة بقيادة أحمد جبريل وكانت قد أنشأت تنظيم فتح

الإسلام بقيادة (شاكر العبسى) المفرج عنه من السجون السورية بعد اتهامه بتهريب سلاح من الأردن والعمل على التخطيط لضرب أهداف فى إسرائيل انطلاقا من الجولان وقد حكمت عليه الأردن بالإعدام لاتهامه بعلاقته بتنظيم القاعدة فى العراق .

ويتهم (شاكر العبسى) بأنه فلسطينى متعصب دينيا كان من ضمن القوات الفلسطينية فى اليمن ثم انتقل إلى غزة وعمل طيارا فى سلطة الطيران الفلسطينية ثم انتقل إلى الأردن واستقر فى سوريا وهو مؤسس فتح الإسلام التى انشقت عن فتح الانتفاضة والتى انشقت بدورها عن تنظيم فتح أكبر فصيل فى منظمة التحرير الفلسطينية.

أبدت القوى المختلفة بخاصة الموالية لسوريا اعتراضا على استخدام قوة الجيش اللبنانى مثل قوات الصاعقة ، أو الجبهة الشعبية القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل وتنظيم فتح الانتفاضة وفصائل أخرى خارج منظمة التحرير الفلسطينية مثل «جند الشام» و «عصبة الأنصار» والتى تتواجد فى اكبر مخيمات اللاجئين مساحة وسكانا فى لبنان (مخيم عين الحلوة) كما عارض ذلك أيضا منظمتا حماس والجهاد الإسلامى[1] .

هذا فى الوقت الذى يعلن فيه مندوب منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان أن المنظمة والفلسطينيين فى لبنان يقفون على بعد متساو بين مختلف الأطراف اللبنانية وأن قوة ووحدة لبنان هى نصر للقضية الفلسطينية والعكس مع التأكيد الدائم فى محاولة لإبعاد ملف بعض الأوساط اللبنانية وأن الوجود الفلسطينى فى لبنان هو وجود مؤقت وليس هناك أى فكر رسمى فلسطينى فى الاستيطان وأن الهدف هو

(1) مخيم نهر البارد : بقلم محمد ثابت عزة مقال على الإنترنت

العودة وأن الوجود فى لبنان مؤقت.

وعند تناول صعوبة الحياة فى معسكرات اللاجئين فى لبنان يجب أن يوضح مأساة نحوا من (٣-٥ آلاف) فلسطينى قدموا إلى لبنان بعد الصدام الذى حدث بين منظمة التحرير الفلسطينية والملك حسين والجيش الأردنى فى أحداث أيلول الأسود عام ١٩٧٠ حيث وصل إلى لبنان المبعدون من الأردن وهم لا يحملون أى وثائق من أى نوع لا أردنية ولا فلسطينية ولم يعطوا وثائق لبنانية ولم يذكروا فى أى مجال حتى فى الإحصاءات مما يشكل صعوبة متناهية لكل فرد منهم فى كل مناحى الحياة (التجول – الترحال – العلاج – الزواج) وتشغل حياتهم فجوة واسعة بين ما هو منصوص عليه فى القوانين الإنسانية والواقع المعاش ، وقد برزت مآسيهم بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية واستقرار الأوضاع عام ١٩٨٢ [١].

موقف منظمة التحرير والقوى الفلسطينية من أزمة نهر البارد

حاولت المنظمة وممثلها فى لبنان أن تجعل هذا التمرد موضوعا فلسطينيا ولا تتدخل فيه أطراف لبنانية أو خارجية ، لعلمها أن هذا التدخل سيكون مدعاة لتدخل أكبر بعد انتهاء التمرد إن عاجلا أو آجلا وسيفقد الفلسطينيون اللاجئون فى المعسكرات خصوصياتهم بعدما فقدوا فرص الحياة الاقتصادية الكريمة بالعمل فى لبنان .

لكن عندما اشتدت المواجهات فإن المنظمة سعت بكل الطرق لإنهاء الصراع بأية وأسرع طريقة حرصا على المنازل والمساكن فى المخيم و الذى دمر تماما بعد احتلال القوات اللبنانية له فى ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٧ .

(١) موقع المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) بيروت ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧

مأساة مخيم نهر البارد

لا يمكن أن نترك موضوع معسكرات اللاجئين فى لبنان دون التطرق إلى مأساة مخيم نهر البارد مثل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تتصف بها حياة اللاجئين فى معسكرات اللاجئين فى لبنان ، ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان نحوا من ٤٠٠ ألف لاجئ يمثلون ١١٪ من سكان لبنان (٣,٦٤٦,٠٠٠ مواطن).

يستند أمل اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان وسائر البلاد المضيفة فى العودة إلى بلادهم إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨ الذى ينص على حق العودة أو التعويض للاجئين المغادرين لفلسطين عام ١٩٤٨ وذريتهم .

كان اتفاق القاهرة الذى وقع فى ٣/ ١١/ ١٩٦٩ بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة اللبنانية قد أعطى شرعية لوجود المقاومة الفلسطينية ، وشكل فى نظر الكثير من اللبنانيين انتهاكها لسيادة لبنان وأصبح هذا الاتفاق فى حكم الملغى بعد إخراج منظمة التحرير من لبنان عام ١٩٨٢ .

فرضت المنظمات الفلسطينية سلطتها على المعسكرات وجعلتها جزرا منعزلة عن الدولة اللبنانية لا يمتد سلطانها إليها .

وسط مخاوف اللبنانيين من توطين هؤلاء اللاجئين وهى مخاوف مشتركة بين كل الدول المضيفة إلا أنها فى لبنان تزداد بصورة مضاعفة للخوف من أثر التوطين على التركيبة السكانية التى هى منقسمة أصلا بين مسلمين ومسيحيين مع تشكيل كل من الطرفين لفصائل مختلفة داخل الاتجاه الواحد .

فلقد أدت عوامل مختلفة لانفجار الوضع ويمكن أن يشار إلى هذه العوامل التى

تشترك فيها معظم المخيمات بدرجة أو بأخرى فى لبنان وكذلك فى بقية مخيمات اللاجئين فى عديد من الدول المضيفة بدرجات متفاوتة .

العوامل المؤدية لانفجار الموقف فى المعسكرات

أولاً :العوامل الاقتصادية

أول هذه العوامل هو الوضع الاقتصادي بالغ السوء الذى يجد اللاجئون فى لبنان أنفسهم فيه نتيجة اقتصار فرصهم فى العمل على عدد محدد من المهن ، ومنع الاشتغال بأكثر من ٩٠ مهنة فى لبنان ومن ثم انعدام الدخل .

تتفاقم هذه الضائقة الاقتصادية والمعيشية نتيجة تناقص التبرعات و تراجع مساعدات الأونروا مقارنة بزيادة عدد اللاجئين وارتفاع تكاليف الخدمات ونشأة مصاريف غير متوقعة توجه إليها الميزانية المحدودة نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلى وهدم المدارس والمنازل والمراكز التى تخدم اللاجئين فى مختلف مناطق الخدمات فى الضفة وغزه .

ثانياً : العوامل السياسية

يلعب انعدام الأفق السياسي أمام ساكنى المعسكرات وعدم رؤيتهم لضوء فى نهاية النفق بالإضافة إلى ما يتناهى إلى أسماعهم من مشاريع لتصفية قضية اللاجئين بصورة أو بأخرى ، مما سنعالجه فى الفصول القادمة مثل مشروع (أبو مازن – بيلين) أو (أبو بشار – بيلين) .

يساهم الوضع اللبناني المنقسم خاصة بعد مقتل رئيس الوزراء «رفيق الحريرى» والانقسام السياسى الحادث بين معارضى النفوذ السورى وبين التيار الوطنى فى زيادة اليأس لدى جميع اللاجئين .

لا يمكن كذلك استبعاد عامل الانقسام السياسى الحاد داخل الوطن الفلسطينى وفصل غزة عن الضفة وسيطرة حماس على السلطة فى غزه ، حيث انبرى الرئيس محمود عباس أبو مازن وحركة فتح وحكومة سلمان فياض فى الحديث عن تمثيلهم للوطن الفلسطينى ككل .

كما أن العامل السورى فى الصراع اللبنانى يلقى بظلاله على الأوضاع السياسية فى المخيمات وما دفع بعض اللبنانيين أولاً لتوجيه أصابع الاتهام إلى سوريا فى إذكاء الفتنه فى نهر البارد .

لا يمكن إهمال عنصر تحريض تنظيم القاعدة وفكرها التى تحاول أن تجعل العالم كله مسرحا لصراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية والعناصر التى تعارضها من تدخل فى هذا الانفجار .

ثالثاً : العوامل الإعلامية

لا يمكن استبعاد العامل الإعلامى الذى جعل العالم كله قرية واحدة يستطيع اللاجئون من خلال مجالات الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة أصبحت تعطى اللاجئ فكرة عن الحياة خارج المعسكر والوطن والبلد وحتى القارة وأصبح الأمل هو الهجرة أو إعادة اللجوء لظروف معيشي أفضل أو الإحباط إذا لم تجدي أي من هذه الوسائل .

وفى تقديري – للأسف – أن جميع المعسكرات فى لبنان وغيرها مرشحة لمثل هذه التفاعلات بدرجة أو بأخرى وأن العصر قد مضى الذى تحمل فيه ملايين الفلسطينيين أوضاعهم السيئة بصمت وسكينة وأذنت بفتح صفحة جديدة مضطربة من أوضاع المعسكرات وما يحيطها ما لم تتم تدارك تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية وهو ما لا يتبدى –للأسف– فى الأفق المنظور .

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا

تبلغ مساحة سوريا على وجه التقريب (١٨٤,٠٥٠) كيلو متر مربع ويبلغ عدد سكانها حالياً ٢٠ مليون نسمة وكان عددهم أقل من نصف هذا العدد عند بدء نزوح اللاجئين الفلسطينيين إليها عام ١٩٤٨ ، وتتمتع سوريا بإمكانيات اقتصادية ممتازة حيث أن ثلث مساحتها تقريباً أراضي صالحة للزراعة ويتكون سكانها من العرب بنسبة ٩٠ ٪ كما أن حوالي ٧٥٪ من سكانها من المسلمين السنة .

وتجود الزراعة فى سوريا على نهر «دجلة والفرات» وكان قدم إليها ١١٪ فقط من عدد اللاجئين النازحين من فلسطين بسبب الترويع الإسرائيلي . ومن ثم فإنهم قد قدموا إلى بلد إمكانياته الاقتصادية جيدة وكثافته السكانية قليلة وسكانه متجانسون عرقياً ودينياً لذلك كانوا محل ترحيب من السلطات السورية أكثر مما لاقاه اللاجئون الفلسطينيين في أي بلد مضيف آخر ولم يشكل نزوح نحوا من ٩٠ إلى ١٠٠ ألف مهاجر فلسطيني إلى سوريا عام ١٩٤٨ ضرراً على السكان الأصليين نظراً لأنهم لم يشكلوا إلا نسبة ٢ : ٣ ٪ من السكان .

لكن اللجوء إلى سوريا من شمال فلسطين كان صعباً لوجود عائق جغرافي طبيعي متمثل في هضبة الجولان وقد بلغ الترحيب باللاجئين الفلسطينيين في سوريا درجة كبيرة عام ١٩٤٩ لدرجة أن رئيس الوزراء آنذاك «الزعيم أديب الشيشكلي» قد عرض استعداد سوريا لاستقبال ٣٠٠ ألف مهاجر من خلال تسوية شاملة للقضية الفلسطينية .

وقد أصدرت الحكومة السورية قوانين بمساواة اللاجئين الفلسطينيين بالمواطنين السوريين تماماً في جميع المجالات في التعليم ، والتملك ، والعمل ، وبلغت المساواة درجة تامة فإن اللاجئين الفلسطينيين يعملون في المصالح الحكومية ويجندون في الجيش وهم بذلك قد تساووا مع إخوانهم اللاجئين في مصر أثناء حكم الرئيس «جمال عبد الناصر» .

ومازال بإمكان اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية الاستفادة بصورة كاملة من الخدمات الحكومية وسوق العمل باستثناء أنه بمقتضي القانون رقم ٢٦٠ لعام ١٩٥٦ لا يسمح للاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٥٦ أو بعده بتقلد مناصب مدنية في الحكومة وبموجب القانون السوري لعام ١٩٥٧ والمعني بالمركز القانوني للفلسطينيين فإن اللاجئين الفلسطينيين المقيمين يتمتعون تقريباً بنفس الحماية القانونية التي يتمتع بها المواطنون السوريون ولكن لا يحق لهم التجنس أو التصويت . وتقدم حكومة الجمهورية العربية السورية للاجئين الفلسطينيين خدمات مثل التعليم ، والصحة والإسكان ، والمرافق ، والأمن ، والخدمات الاجتماعية [1] .

كما نزح من هضبة الجولان السورية ١٠٠ ألف آخرين نتيجة حرب عام ١٩٦٧ واستيلاء إسرائيل على هضبة الجولان في يونيه ١٩٦٧م كما لجأ إلى سوريا بضعة آلاف من الفلسطينيين الذين هربوا من لبنان على أثر اجتياح القوات الإسرائيلية للبنان عام ١٩٨٢ وتصدر السلطات السورية للاجئين وثائق سفر تسمح لهم بالخروج والعودة .

(1) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدني (١ يناير – ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥) الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الدورة الحادية والستون ، الملحق رقم ١٣ (A/16/13) .

اللاجئون المقيمون فى المخيمات غير الرسمية عام ٢٠٠٨:

المخيم	اليرموك	اللاذقية	عين التل
٢٠٠٨	١١٢,٥٥٠	٦,٣٥٤	٤,٣٢٩

أعداد الفلسطينيين فى المخيمات فى سوريا[1] :

المخيم	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨
النيرب	١٤,٣٨٧	١٦,٩٥١	١٨,٧٢٩	١٨,٨٤٠
خان الشيخ	١٢,٦١٩	١٥,٣٥٢	١٧,١٨٩	١٨,٤٨٨
حمص	١١,٣٣١	١٣,٣٤٩	١٣,٦٢٨	١٤,١٦٨
قبر الست	٩,٢٤٥	١٣,٠٦٦	٢٠,٦٠١	٢١,٦٤٣
جرمانا	٨,٨٧٩	٨,٩٥٠	٣,٧٦٧	٣,٧٢١
سبينة	٧,٣٠٣	١٥,٨٥٧	١٩,١٨٢	٢٠,٥٥٨
خان دنون	٦,٠١٤	٧,٩٧٣	٩,٠٢٤	٩,٦٢٥
حماة	٥,٩٢٠	٧,٢٢٣	٧,٨٣٧	٨,١٠٠
درعا	٤,١٧٧	٥,٨٠٨	٩,٥٤٨	٥,٢٠٣
مخيم درعا	٣,٤٤٥	٥,٣٨٠	؟؟؟	٤,٦٦٣
المجموع	٨٣,٣٢٠	١٠٩,٩٠٩	١١٩,٠٥٥	١٢٥,٠٠٩

(1) تعداد سنة ٢٠٠٠ اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية ، أما تعداد سنة ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨ من موقع الأونروا على الإنترنت .

obeikan.com

عدد الفلسطينيين فى جميع المخيمات فى سوريا عام ٢٠٠٨

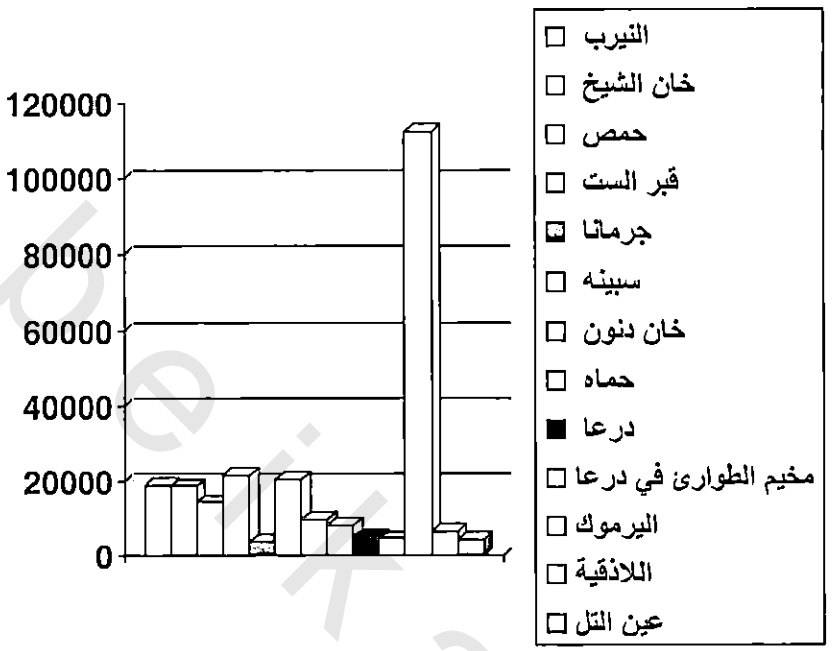

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا بالأرقام بين عامى ١٩٥١ - ١٩٩٥

عام ١٩٥١	٨٠,٥٠٠ لاجئ
عام ١٩٩٥	٣٣٧,٣٠٨ لاجئ
يقطنون المخيمات (عشرة)	٢٨,١ ٪
يقطنون خارج المخيمات	٧١,٩ ٪
نسبتهم إلى مجموع السكان	٢,٤ ٪ .
نسبة وفيات الأطفال	٣٠-٤٠ بالألف
العاطلون عن العمل	١٤-١٥ ٪
يجيدون القراءة والكتابة	ذكور ٩٤ ٪ ، وإناث ٨٤ ٪

تطور أعداد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا [1]

مجموع اللاجئين الفلسطينيين الوافدين إلى سوريا عام ١٩٤٨ (٨٥-٩٠) ألف لاجئ، ارتفع عددهم ليصل في عام ١٩٦٠ إلى (١٢٦٦٦٢) لاجئ، ثم زاد في عام ١٩٥٨ إلى (٢٦٩٧٧٦) لاجئ ثم وصل إلى (٤٠٠) ألف لاجئ عام ٢٠٠٠ ووصل في نهاية عام ٢٠٠٢ إلى ٤٣١٠٧٩ لاجئ.

يوجد (٤٠٠٠ – ٥٠٠٠) من كراد الغنامة والبقارة في قضاء صفد على سبيل المثال غير مسجلين في الأونروا .

الخصائص المختلفة للاجئين في سوريا

- يتمركز اللاجئون الفلسطينيون في العاصمة السورية دمشق من (١٩٤٨ – ٢٠٠٢) بنسبة ٦٧ ٪ من مجموع اللاجئين .

- استحوذت محافظة درعا على ٩ , ٧٪ ، وحلب ٩ , ٧٪ ، حمص ٨ , ٤٪ ، حماه ١ , ٢ ٪ ، اللاذقية ٤ , ٢٪ .

- لا يعتبر مخيم اليرموك الذي يضم ١٣٠ ألف لاجئ فلسطيني من عداد المخيمات التي تديرها الأونروا رغم انتشار الخدمات الصحية والتربوية فيه وذلك لأنه يدار عبر إدارة محلية تابعة لوزارة الإدارة المحلية السورية في بلدية اليرموك وكذلك الحال بالنسبة لكل مخيمات المدن في دمشق ، وحندرات في حلب ، والرمل في اللاذقية .

***

(1) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ٥٢٢.

أصول اللاجئين في سوريا

تندرج أصول اللاجئين الفلسطينيين القادمين إلى سوريا(من مدينة صفد وقضائها ٤٠٪ - من مدينة حيفا وقضائها ٢٢٪ - من مدينة طبرية والقضاء ١٦٪ - من مدينة عكا والقضاء ٨٪ - مدن الرملة واللد وبيسان والمدن الفلسطينية الأخرى ١٤٪).

قدرت نسبة الأطفال (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢) بنحو ٢,٤٣٪ .

تصل نسبة القوي البشرية بين اللاجئين في سوريا إلى ٥,٥٤٪ وهي نسبة مقارنة بنحو ٦٠٪ في المجتمعات المتطورة .

متوسط دخل الفرد بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا حوالي ١٢٠٠ دولار سنوياً والعمر المتوقع ٦٨ عام ، تجاوز معدلات التعليم بين الكبار ٧٠٪[1].

خدمات الأونروا في سوريا

التعليم :

أقامت الأونروا في سوريا ١١١ مدرسة ابتدائية وإعدادية إضافة لمعهد للتدريب المهني في منطقة المزة غرب دمشق .

تضم تلك المدارس ٦٤٤٠٠ طالب وطالبة منهم ٦,٤٨٪ من الإناث إضافة إلى ٨٤٦ طالب وطالبة في مركز التدريب المهني .

يستحوذ قطاع التعليم على ١٢,٤٢٢ مليون دولار أي بنسبة ٤,٤٧ من إجمالي ميزانية الأونروا البالغة ٢٦,٢١٣ مليون دولار .

(1) المصدر السابق صـ٥٢٣.

تنتشر خدمات الأونروا في التعليم الأساسي مع سهولة الولوج إلى المرحلة الثانوية حيث لا يتعدى الاتفاق على التسجيل والكتب الجامعية في السنة ١٠٠ دولار .

معدلات التعليم بين الكبار

- نسبة الملمين (٢٣٪) .
- شهادة ابتدائية (٣٢٪) .
- الإعدادية (١٦٪) .
- الثانوية (٨٪) .
- معهد متوسط (٧٪) .
- شهادة جامعية (٣٪) .

هناك ٨٠ ٪ من المسجلين الفلسطينيين في المدارس الابتدائية تستحوذ عليهم مدارس الأونروا ويتوزع ٢٠ ٪ الباقية من الطلبة على المدارس الحكومية والخاصة السورية ، كذلك تستأثر مدارس الأونروا على ٨٤ ٪ من إجمالي الطلبة في المرحلة الإعدادية . وتجاوز عدد الطلبة في المرحة الثانوية نحو (١١٨١٧) طالباً عام ٢٠٠٢ مقابل (١٠٥٠٠) طالب وطالبة عام ١٩٩٨ ، ومن بين هؤلاء ٩٥ ٪ مسجلون في مدارس تابعة للحكومة ، و٥ ٪ فى المدارس الخاصة[1] .

الصحة :

فى مجال الصحة تقدم الأونروا خدمات علاجية ووقائية من خلال شبكة من المراكز الصحية .

(1) المصدر السابق صـ٥٢٥ ،٥٢٦.

- يوجد ١٣ مركزا صحيا لتقديم خدمات صحة الأسنان .

- تنشر الأونروا خدماتها الصحية بين اللاجئين في سوريا من خلال ٢٣

- مركزا صحيا لخدمات الأمومة والطفولة ، وأمراض السكري ، والأمراض الأخرى .

- يستحوذ قطاع الصحة على ٦٦٣ , ٦ مليون دولار بنسبة ٣ , ٢٥٪ من إجمالي ميزانية الأونروا البالغة ٢١٣ , ٢٦ مليون دولار ، باقي نسبة ٣ , ٢٧٪ على الإغاثة والخدمات الاجتماعية والتشغيلية المشتركة[1] .

مؤشرات اقتصادية واجتماعية

صدرت عدة قوانين في سوريا ساعدت على دخول اللاجئين الفلسطينيين في سوق العمل السورية مثل :

- إحداث مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين لتنظيم سجلات اللاجئين في سوريا .

- يعتبر الفلسطينيين المقيمين في الأرض السورية بنفس السوية مع السوري مع الاحتفاظ بالجنسية الأصلية .

- إصدار وثائق سفر للاجئين العرب الفلسطينيين .

ومن بين حجم القوة البشرية بين اللاجئين في سوريا (وهم مجموع السكان مطروحاً منه غير القادرين عن العمل ومن بحكمهم كالأطفال – الشيوخ – المرضى – ذوي العاهات المستديمة) هناك ٢٩٪ من اللاجئين هم النشيطون اقتصادياً بسبب التركيب العمري الفتي نسبياً . كذلك ارتفع معدل الإعالة ليصل إلى ٤ أفراد للفرد العامل أي أن كل فرد في قوة العمل يعول إضافة لنفسه ٣ أفراد من خارج قوة العمل .

(1) المصدر السابق صـ٥٢٤.

أما قطاع الزراعة فيستحوذ على ٢٪ من قوة العمل في عام ٢٠٠٢ وهو بذلك أقل قطاع استحوذ على قوة العمل الفلسطينية من بين النشيطين اقتصادياً. واستوعب قطاع الخدمات السوري ٤١ ٪ من قوة العمل الفلسطينية في سوريا ، واستحوذت الصناعات التمويلية على ١٥ ٪ ، والتجارة على ٨ ٪ ، أما قطاع البناء فقد استأثر بنحو ٢٧ ٪ ، أما النسبة الباقية وهي ٣ ٪ توزعت على القطاعات الأخرى وبشكل أساسي على الكهرباء ، النقل ، قطاع المال ولم تتعد معدلات البطالة ١١ ٪ بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا .

ذكرنا أن معظم اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى سوريا كنتيجة لحرب ١٩٤٨ جاءوا من مناطق في شمال فلسطين أساساً من صفد ومن حيفا ويافا وفي عام ١٩٦٧ لجأ أكثر من ١٠٠ ألف من سكان مرتفعات الجولان السورية إلى أجزاء أخرى من سوريا منهم لاجئين فلسطينيين عندما احتلت إسرائيل الجولان . وفي عام ١٩٨٢ عندما اشتدت الحرب الإسرائيلية اللبنانية فإن عدة آلاف هاجروا إلى سوريا .

ويتمتع اللاجئون الفلسطينيون في سوريا بالخدمات الحكومية مثل المدارس الحكومية والجامعات والمستشفيات ، وتقدم الأونروا الخدمات التكميلية لما تقوم به الحكومة السورية وتأخذ الحكومة السورية على عاتقها تقديم الخدمات الأساسية في المعسكرات وتقدم الأونروا خدمات صحية بيئية مثل المجاري ، جمع القمامة ، التخلص من النفايات الصلبة ، ومقاومة الحشرات والآفات الضارة.

وبالرغم من ذلك فإن هناك العديد من مشروعات المجاري والمياه تحتاج إلى تحسين كبير وهناك معسكرات ما زالت تحتاج هذه الشبكات حيث لا توجد فيها بالمرة وتشكل عدم النظافة مشاكل صحية للاجئين ، وفي معظم المعسكرات فإن المساكن تقتصر على الأساسيات ومعظمها يحتاج إلى تعديلات هيكلية .

وتقوم الأونروا بإدارة المدارس وتقديم الدراسة الابتدائية والإعدادية متبعة نفس المناهج والمقررات الدراسية للطلبة السوريين في المدارس الحكومية وتدير الأونروا مركز تدريب حرفي في دمشق والذي يعد شباب اللاجئين للعمل وذلك بتسليحهم بمهارات تحتاجها السوق المحلية ، وهناك ١١٥٦٣ متدرب فيها بعد الدراسة الابتدائية والإعدادية تم تخرجهم من مركز التدريب منذ افتتاحه سنة ١٩٦١ .

وتشرف الأونروا على برامج النشاطات النسائية وإعادة التأهيل المجتمعي وتدعم اللاجئين في حالات الإعسار الشديد بمعونة إضافية وتتعاون الأونروا مع المؤسسة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب (G.A.P.A.R) وهي إدارة من إدارات وزارة العمل والشئون الاجتماعية التي أنشئت ١٩٥٠ .

حقائق وأرقام عن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا المسجلين في الأونروا[1]

م	البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٨
١	مجموع اللاجئين المسجلين	٤١٧,٣٤٦	٤٦١,٨٩٧
٢	مجموع اللاجئين المسجلين في المعسكرات	١١٠,٤٥٠	١٢٥,٠٠٩
٣	عدد المعسكرات	١٠	١٠
٤	عدد التلاميذ (٢٠٠١ – ٢٠٠٢)	٦٣,٩٥٠	٦٥,٤٧٩
٥	المدارس الابتدائية والإعدادية مدرسة	١٥	١٩
٦	اللاجئون المسجلون في حالات الفقر الشديد	٣١٢٨٨	٣٣,٠٤٠
٧	عدد مراكز التدريب المهني	١	١
٨	المراكز الصحية الأولية	٢٣	٢٣
٩	مراكز التأهيل المجتمعي	٥	٥
١٠	عدد العاملين في الأونروا	٣,١٦٤	٣,٦٦٤

(١) بيانات عام ٢٠٠٥ من موقع الأونروا ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٦ أما بيانات ٢٠٠٨ فمن موقع الأونروا بتاريخ ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٩.

- مشاريع إدارة الدخل ٤٩٧ مشروع .
- عدد مراكز برامج المرأة ١٦ .
- عدد قروض التمويل الصغير والمشاريع الصغيرة الممنوحة (٦٤٦ ,١٨) .
- القيمة التراكمية للقروض الممنوحة (٨٢٨ , ٩٥٢ , ١٢) مليون دولار .

المعاملات الخاصة لسوريا تجاه اللاجئين :

حيث أن سوريا أكثر البلدان المضيفة للفلسطينيين احتراماً لمكانتهم وتأميناً لحقوقهم وحسناً لمعاملتهم فإن المهمات القطرية بها تنحصر في :

تعزيز التعاون بين القيادتين الفلسطينية والسورية على جبهة المفاوضات لتشمل موضوع اللاجئين كما الموضوعات الأخرى والعمل ضمن استراتيجية موحدة لمعالجة قضية اللاجئين في الإطار السياسي والدولي .

إعادة الاعتبار إلى المرجعية الفلسطينية في سوريا بما يشمل تعزيز دورها في معالجة ملف اللاجئين والتمسك بحقوقهم والدفاع عن حق العودة والتنسيق مع الجهات السورية المعنية لمعالجة إشكاليات السفر والإقامة عند بروزها وإدارة العلاقة مع وكالة الأونروا والمشروعات التنموية التي ترعاها على الأراضي السورية .

العمل على تنسيق العمل والتحرك بين اللجان والجمعيات والمجموعات المختلفة المتواجدة بين اللاجئين في المخيمات للدفاع عن حق العودة من ناحية وتشكيل لجان سورية فلسطينية مشتركة للدفاع عن حق العودة بما يفعل الحملة الوطنية ويعزز الجبهة العربية المدافعة عن حق العودة[1] .

وعلي الرغم من أن سوريا لم تمنح اللاجئين الفلسطينيين الجنسية ، فإنه لم يكن

(1) اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ٣٠٥، ٣٠٦.

لعدم حصولهم عليها أي تأثير يذكر بالنظر إلى طبيعة معاملتهم على المستوي الداخلي فقد استطاع الكثيرون منهم ولوج مراتب عليا في الوظائف الحكومية مثل وكيل وزارة ، أو ضابط برتبة لواء في الجيش السوري فضلاً عن استحواذ الكثير من الفلسطينيين على مرتبة المديرين في كثير من الوظائف الأخرى ، وفي الخمسينات صدرت سلسلة من القوانين والقرارات جعلت الفلسطينيين على قدم المساواة تقريباً مع المواطنين السوريين في مجالات حيوية كالتوظيف والنشاط التجاري والتعليم وبذلك استطاع اللاجئون الفلسطينيون في سوريا الاندماج في بنية الاقتصاد والمجتمع السوريين إلى درجة أبعد مما استطاعوه في أي بلد عربي آخر باستثناء الأردن الذي أعتبر فيه الفلسطيني أردنيا بعد حصوله على جواز أردني [1].

يحصل الفلسطينيون المقيمون في سوريا على وثيقة تخول لصاحبها خلال مدة صلاحيتها حق العودة إلى الجمهورية العربية السورية دون تأشيرة عودة على عكس وثيقة السفر الممنوحة من الحكومة المصرية ، وكذلك وثيقة السفر الممنوحة من الحكومة اللبنانية للاجئين الفلسطينيين والتي أصبح على حاملها ضرورة الحصول على تأشيرة عودة إذا كان خارج لبنان قبل عودته أو وضع تأشيرة ذهاب وعودة قبل السفر من لبنان إلى خارجها وهو الأمر الذي بدأ تطبيقه منذ صيف ١٩٩٥ عندما قامت السلطات الليبية بطرد الفلسطينيين من ليبيا ، ويحق للفلسطيني في سوريا تبعاً للقوانين الصادرة تملك أكثر من محل تجاري والتمتع بحقوق الانتفاع الناتجة عن حق الإيجار وفي هذا المجال عومل الفلسطيني معاملة المواطن السوري في استثمار المتاجر .

يحق للفلسطينيين الانتساب إلى النقابات السورية مثل (الأطباء ، المحامين ،

(1) نبيل السهلي: الفلسطينيون في سوريا الواقع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي صـ٢٢ .

المقاولين ..الخ) ويكون للفلسطيني ذات الواجبات والحقوق التي تكون للمواطن السوري في النقابات السورية .

يحق للفلسطيني تملك شقة سكنية واحدة للعائلة (كل شخص متزوج وأسرته) بصيغة (الطابو) وهو السجل العقاري ، في حين يحق للمواطن السوري تملك العديد من الشقق بصيغة (الطابو) ، في مقابل ذلك يحق للفلسطيني أن يمتلك عدة شقق وأراضي زراعية ولكن بعقود غير مسجلة في السجل العقاري أي عن طريق (الكاتب بالعدل) .

وفي المنازعات حيال هذه الملكية الغير مسجلة يكون المالك الطرف الأضعف على عكس المالك بصيغة (الطابو) والسجل العقاري .

للفلسطيني في سوريا حق التقاضي وحق توكيل المحامين شأنه في ذلك شأن المواطن السوري ، وله مطلق الحرية والسفر داخل الأراضي السورية والسكن في أية قرية أو مدينة سورية ، إضافة إلى ذلك تسمح القوانين في سوريا بأن يمتلك اللاجئ الفلسطيني فيها المنقول (سيارات ، جرارات ، وسائل نقل ...الخ) شأنه في ذلك شأن المواطن السوري .

وعليه تبدو الحقوق المدنية للاجئ الفلسطيني كاملة في سوريا ما عدا حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب والانتخابات في حين يرشح الفلسطيني لرئاسة وعضوية كافة النقابات السورية [1] .

(1) نبيل السهلي : الفلسطينيون في سوريا الواقع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي صـ٢٣ .

معيار جودة الحياة للاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة

تختلف ظروف الحياة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين فى دولة عن دولة أخرى ، ويأتى هذا الاختلاف من عدة عوامل تتباين من دولة لأخرى ، ولم يتم حتى اليوم – على حد علمنا – دراسة شاملة لتقدير هذه العوامل ، وذلك بسبب حساسيات كثيرة قد تنشأ بين القائمين بالدراسة وبين الدولة المضيفة من ناحية ، وبين اللاجئين وبين الدول من ناحية أخرى .

وفى تقديرنا أنه ليس هناك عنصر واحد يمكن عن طريق تطبيقه الخروج باستنتاج يعطى صورة واضحة عن شكل الحياة فى المعسكرات وخارجها بالنسبة للاجئين فى الدولة المضيفة ، بل يجب استخدام عدة عناصر تكون معا فى مجموعها نوع الحياة للاجئين ، كما أن هذه العناصر ليست متساوية فى القيمة النسبية فحق العمل مثلا لايتعادل مع نسبة وفيات الأطفال .

ونقترح فيما يلى العناصر التى يشكل مجموعها النسبى شكل الحياة ودرجة جودتها فى بلد مضيف عن البلد الآخر بالنسبة للاجئين الفلسطينيين فيها داخل وخارج المعسكرات وهو ما يمكن أن يشكل وحده مجالا لدراسة أكبر وأكثر شمولا وتخصيصا ، ومن هذه العناصر التى نقترح تطبيقها ما يلى :

أولا : معايير حرية الحركة

– الحرية فى مغادرة المعسكر إلى المعسكرات الأخرى ، ومن المعسكرات إلى بقية أجزاء الدولة ، والعوائق التى قد توضع للحد من الحركة .

- الحرية فى مغادرة الدولة إلى الخارج والعودة بعد الحصول على التصاريح اللازمة .

- حرية الحصول على وثائق سفر للاجئين الفلسطينيين للسفر والعودة وعوائق ذلك والتكاليف المدفوعة لها .

- حرية وصول زائرين من الخارج للأهل والأصدقاء بالمعسكر وبلد الملجأ.

ثانيا : معايير ممارسة الحياة فى المعسكر وخارجه :

- نسبة عدد السكان إلى مساحة المعسكر .

- قوانين حرية العمل فى الدولة المضيفة ، ومدى السماح بها، ونوع الوظائف المتاحة ، وأى الوظائف ممنوع على اللاجئين ممارستها .

- مدى السماح للاجئين بتولى الوظائف العامة فى الدولة .

- مدى تمتع المعسكر بخدمات المياه ، والكهرباء ، الصرف الصحى ، ونسبة ما تدفعه الهيئات فى الدولة أو فى الـ UNRWA لكل من هذه المرافق .

- نسبة العوز أو الإعسار الشديد وما يقدم من مساعدات من جهات مختلفة (البلد المضيف – الحكومة الفلسطينية – الأونروا) .

- متوسط دخل الفرد فى المعسكر ونسبة التحويلات الخارجية التى تصل للاجئين ومدى انسيابها .

ثالثا : المعايير الصحية وصحة الأسرة

- معدل العمر عند الوفاة .

- نسبة وفيات الأطفال .

- عدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان ، والطاقم الطبى .

- عدد المستشفيات ومدى إمكانية نقل المرضى للعلاج فى الخارج .

- مدى انتشار الأمراض المعدية (الكوليرا – الدرن – السل) .

- مدى توزيع العيادات الطبية ومعدل صرف الأدوية .

رابعا : المعايير الثقافية والتعليمية

- عدد الطلاب فى الفصل الدراسى .

- عدد المدارس بالنسبة لعدد الطلاب .

- عدد دورات الدراسة فى اليوم الواحد .

- الحق فى إستكمال الدراسة بعد الفترة التى تقدمها الـ UNRWA .

- عدد مراكز التدريب المهنى .

- مدى فعالية الدورات التى تقدم للارتقاء وتدريب المدرسين .

- نسبة عدد الحاسبات لكل طالب .

- نسبة ما ينفق على التعليم بالنسبة لكل فرد وطالب .

خامسا : المعايير الأمنية والسياسية

- مدى الترحيب باللاجئين الناتج عن عوامل (أمنية – اقتصادية – سياسية – التجانس العرقى والدينى) .

- مدى توفر الأمن الجنائى داخل المعسكر .

- مدى توفر تدبير الأمن الداخلى بمعرفة مؤسسات اللاجئين أنفسهم ، وإشتراك الدولة المضيفة فى هذه الإجراءات وتدخلها .

- مدى السماح للاجئين بتكوين منظماتهم السياسية والانخراط فى نشاطات سياسية فى البلد المضيف والانضمام إلى الحركات السياسية الفلسطينية

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في إسرائيل

- أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فى إسرائيل (لاجئو الداخل) بعد حرب ١٩٤٨ .
- بلديات اللاجئين التى هاجروا إليها بعد الحرب .
- الاستقرار العفوى بقرى ومدن اللجوء .
- القرى الغير معترف بها من قبل الدولة .
- وضع اللاجئين مع انتهاء عمليات الاحتلال .
- اللاجئون فى مقابل السكان الدائمين .
- وكالة غوث اللاجئين ١٩٤٩ – ١٩٥٠ .
- اتفاق أوسلو واللاجئين داخل إسرائيل .
- أراضى اللاجئين والجهاز القضائى .
- قانون أموال الغائبين .
- تحويل الصلاحيات من الأونروا إلى حكومة إسرائيل .
- قانون تملك الأراضى (مصادرة الأعمال والتعويض) .
- الحاصلون على التعويضات .
- دور تأجير الحكومة للأراضى المهجرة إلى اللاجئين لاستزراعها فى ظل تملك الحكومة للأرض .
- لاجئو الداخل فى الفترة من (١٩٦٧ – ١٩٩٧) .

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في إسرائيل

قليلة هي المصادر التي تتناول شئون العرب في الجزء من فلسطين الذي احتلته إسرائيل في عام ١٩٤٨ عقب الحرب العربية الإسرائيلية الثانية ولهذا السبب سنفرد بعض الصفحات لبيان أوضاعهم ، ويعتبر كثير من المؤرخين أن الحرب بين السكان الفلسطينيين الأصليين والعصابات الصهيونية مثل (الأرجون – الشتيرن – المباي) هي الحرب الأولى والتي انتهت بهزيمة الفلسطينيين وتشتيتهم نتيجة الإرهاب الإسرائيلي وتهجيرهم من وطنهم لاجئين في دول أخرى ، وهذه الحرب هي التي انتهت يوم ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ بالإعلان عن قيام دولة إسرائيل عقب خروج آخر جندي بريطاني في مساء اليوم السابق [١].

وبهذا فقد وقعت حربان يدمجها الصهاينة عادة في واحدة هي الثانية تحديداً وهذا الدمج هو ما يجب كسره للخروج من الإشكالية المغشوشة وحتى نتمكن أخيراً من التحدث عن ضخامة الطرد ، وعن الزوال الفعلي للوطن الفلسطيني ، ويخلص «إلياس صنبر» إلى أن القوات العربية لم تخسر حرب الحفاظ على الأرض الفلسطينية وإنما حرب استعادتها .

وكنتيجة لذلك اندفع مئات الآلاف من الفلسطينيين تاركين وطنهم إلى البلاد المجاورة لبنان وسوريا بالإضافة إلى الأماكن التي بقيت تحت إدارة الجيشين الأردني

(١) الترانسفير : الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية ، ترجمات مختارة من العبرية تقديم د محجوب عمر، دار البيادر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٩٩٠ .

والمصري (في الضفة الغربية ، وقطاع غزة) على أن جزءاً آخر من المهجرين الذين أرغموا على ترك ديارهم لجأوا إلى مدن وقرى أخري في الأرض التي أصبحت دولة إسرائيل وهم بذلك قد أصبحوا لاجئين في وطنهم أو ما يطلق عليهم لاجئو الداخل وهم الذين تمسكوا بالأرض وبالوطن وبالأهل ورفضوا أن يشتركوا مع الأغلبية العظمي من السكان في لجوئهم إلى الخارج .

وهناك عوامل مختلفة حددت أماكن التطهير العرقى فى إسرائيل جغرافيا ومن هذه العوامل ما يلي :

بعد قيام الدولة العبرية أرادت الحكومة الإسرائيلية (تنظيف) واقتلاع قرى بكاملها بحيث لا يسكنها أي فلسطيني .

رغبة الجيش الإسرائيلي في إجراء توزيع سكاني بحيث لا يكون السكان الفلسطينيين العرب متركزين ككتلة سكانية متجانسة ومركزة ، حتى لا تطالب في المستقبل القريب أو البعيد بأن يكون لهم حكم ذاتي خاص أو إداري يميزها ككتلة مختلفة عن بقية الوطن اليهودي ، ذلك فضلاً عن عدم مطالبتها بالانفصال أو الاستقلال أو الانضمام إلى كيانات سياسية إقليمية أخرى ، وحتى اليوم فإن سعي الحكومة الإسرائيلية مازال متوجهاً وبتركيز شديد لتحقيق هذه الغاية وهي عدم وجود تركيز فلسطيني عربي سكاني في أي منطقة من إسرائيل وكان «شمعون بيريز» (نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (٢٠٠٤) والذي انضم بعد هزيمته فى رئاسة حزب العمل أمام عمير بيرتس إلى حزب كديما الذي أسسه شارون عام ٢٠٠٥) قد نذر أن يقوم بتطوير النقب والجليل حيث يوجد التركيز الديموجرافي السكاني الفلسطيني وهي خطة معلنة لا تخشي إسرائيل من إعلانها على الملأ .

صدور قرار التقسيم رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ والذي أعطت بموجبه

الأمم المتحدة الأرض التي سمحت فيها بقيام دولة إسرائيل ، وقد هاجر بعض الفلسطينيين من هذه الأماكن التي أصبح لا جدال في أنها ستتبع دولة إسرائيل إلى أماكن أخرى حددتها الأمم المتحدة لقيام دولة فلسطينية عليها .

وقد اعتمدنا بصورة رئيسية على كتاب «هليل كوهين» الغائبون الحاضرون ، اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الثانية ٢٠٠٣ .

أعداد اللاجئين

لايتم تعداد اللاجئين بمعزل عن السكان العرب ولم يتم نشر أى بيانات منذ الخمسينات والسبب :

- الحيلولة دون تكتل هذه الفئة حول مطالب مشتركة .
- محاولة عدم إعطاء هذه المجموعة السكانية صبغة خاصة .
- دعم الزعم بأن مشكلة اللاجئين في الداخل لم يعد لها وجود .

تقدير الأعداد :

النشطاء العاملون في أوساط لاجئ الداخل حالياً ما بين ٠,١٩٠ ألف – إلى ربع مليون .

يرى «د. رمزي رباح» عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية أن ٤٠ ٪ من عرب إسرائيل لاجئون أي أن عددهم (٣٠٠,٠٠٠) عام ٢٠٠٧.

يرى «سامي سموحه» أن ١,٢٣٪ من السكان العرب من لاجئ الداخل بالإضافة إلى أحفاد وأبناء لاجئين أو أقاربه من الدرجة الأولي .

وهذه تقديرات بالمفهوم الضيق لمصطلح «لاجئو الداخل» ويجدر ملاحظة :

أن هذه الأرقام للاجئين الذين دمرت ديارهم (بوصفها أملاك غائبين) وبقوا في البلاد وتسميهم إسرائيل «الغائبون الحاضرون» .

أن الذين عادوا إلى قراهم (العائدون إلى حيفا وعكا) غير مشمولين بهذه الأرقام رغم أن أملاكهم سبق أن صودرت.

معطيات إسرائيلية منذ أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات في أرشيف الدولة وأرشيف الصندوق القومي اليهودى في عام ١٩٥٠ أن عددهم أكثر من ٢٠ ألف لاجئ فلسطيني (هاجروا إلى الدول العربية في تلك الفترة ٨٠٠ ألف لاجئ) .

استطلاع في أرشيف الصندوق القومي اليهودي يبين وجود (١٩,٠٧٤) لاجئ فى الداخل .

في وزارة الزراعة وثيقة تبين وجود (١٩,٤٠٦) من القرويين يضاف إليهم (٦,٠٠٠) فى المدن ليصل إلى خمسة وعشرون ألف لاجئ .

وصل العدد بعد عامين من تحويل صلاحية الأونروا إلى إسرائيل في وزارة العمل إلى (١٦,٠٠٠) لاجئ وهو عدد منخفض .

وكذلك كان هناك لاجئون من ضمن هذه الأعداد في مناطق أخرى في البلد وأشخاص تم ترحيلهم لكن عددهم أقل (سكان الخرب في المثلث الذين تم ترحيلهم إلى القرى الكبيرة وبضع مئات من اللاجئين الذين كانوا في المثلث بعد تسليمه لإسرائيل وبقوا فيه) .

نخلص من ذلك إلى أن أكثر من ٩٠ ٪ من لاجئ الداخل في إسرائيل هم من الجليل وأغلبيتهم العظمي من القرى ، وهناك بعض القرى التي لم يبق منها في الدولة غير بضعة أفراد وقرى أخرى بقي منها عدد كبير من السكان .

السكان الباقون في أراضيهم ولم يغادروها :

	صفد	عكا	حيفا	الناصرة	طبرية	بيسان
بقي منها أكثر من خمسمائة شخص	لا يوجد	٤	لا يوجد	٣	١	لا يوجد
قرى بقي منها ١٠٠-٥٠٠	٢	٥	٤	١	١	٢
قرى أقل من ١٠٠ شخص	١٢	٨	٨	١	٧	٢
قرى مهجرة أخرى	٥٤	٧	١٧	٢	١٦	٢٨
بلدات لجوء بمبادرة سلطة تأهل اللاجئين	٢	٦	لا يوجد	لا يوجد	١	لا يوجد
بلدات لجوء رئيسية أخرى	لا يوجد	٦	٤	٤	١	لا يوجد
قرى باقية	٤	٢١	٨	١٥	٣	١

وقد عقدت «لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين في داخل إسرائيل» إجتماعا في مارس ١٩٩٥ في عبلين حضره لاجئون من الداخل من ٨ قرى من القرى العشر التي بقي منها أكثر من ٥٠٠ شخص وقد تعيب أهالي عيلوط الذين عادوا في معظمهم إلى قريتهم وأهالي طبرية لكن أشخاصاً من ٢٢ قرية أخرى شاركوا في المؤتمر ، وهذا يدل على أن المطلب الأساسي بالعودة إلى القرى واسترجاع الأراضي غير منوط بعدد السكان الباقيين .

ويمكن تقسيم عملية تهجير سكان إسرائيل العرب إلى أربعة موجات منذ بداية الحرب إلى نهايتها وهذه الموجات هي التي تسببت بنشوء ظاهرة لاجئ الداخل ولكل موجة ملامحها .

في الموجة الأولي

بناء على هذا التقسيم ، نزح الفلسطينيون عن البلد في الأشهر الأربعة الأولي من الحرب (ديسمبر ١٩٤٧ حتى مارس ١٩٤٨) وكان النازحون في معظمهم من الموسرين من سكان المدن الكبرى ، الذين أغلقوا بيوتهم وغادروها إلى مدن أخرى ، أملاً بالبقاء فيها إلى أن تستتب الأوضاع ، وهناك مجموعة أخرى من اللاجئين في هذه الموجة ، وهي من لاجئي القري في السهل الساحلي وبعض القرى الأخرى ، الذين هربوا في أغلبيتهم العظمي إلى مناطق ضمت لاحقاً إلى المملكة الأردنية . كما أن هناك ثمة آخرون عادوا فوجدوا أنفسهم لاجئين في دولة إسرائيل مع تسليم المثلث إلى إسرائيل بموجب اتفاقيات رودس .

الموجة الثانية

الموجة الأساسية من التهجير وقعت في الفترة الممتدة من (أبريل - يونيو ١٩٤٨) فخلال هذه الفترة تم ترحيل أهالي القرى الواقعة على جانبي طريق القدس – تل أبيب ، أما مدن حيفا ويافا وطبرية وصفد وعكا فقد احتلت ، وفر معظم سكانها ، كذلك احتلت مدينة (بيسان) في تلك الفترة ، ونزح القرويون من الجليل الشرقي وسهل الحولة عن قراهم . وفي أواخر تلك الفترة ، قام الجيش الإسرائيلي بعملية «بن – عامي» على امتداد شاطئ الجليل الغربي ، كما احتلت قواته مناطق واسعة في الجنوب ، فنزح سكان تلك المنطقة عنها أيضا وفرت أغلبيتهم العظمي إلى خارج حدود الدولة المستقبلية ، بينما لجأت أقلية منهم إلىَ الناصرة والمناطق المجاورة لها (وصل إلى الناصرة سكان من حيفا وطبرية والقرى الواقعة في هذين القضاءين) . هؤلاء وغيرهم وجدوا أنفسهم في يوليو ١٩٤٨ بعد عملية ديكل العسكرية في مناطق خاضعة للجيش الإسرائيلي .

أما موجة التهجير الثالثة :

فبدأت مع معارك الأيام العشرة في يوليو ١٩٤٨ (من ٩ إلى ١٨ يوليو) وانتهت بالعمليات العسكرية التي نفذت عشية الهدنة الثانية ، في أواسط أكتوبر من تلك السنة . في هذه المعارك تم احتلال اللد والرملة (عملية داني) ، وشفا عمرة والناصرة (عملية ديكل) ، وكذلك معظم قري الجليل الأسفل ، وأجزاء كبيرة من شمال النقب ، إضافة إلى القرى الواقعة على شاطئ جبال الكرمل (عملية شوتير) .

بلدات اللاجئين الأصلية

منذ أواسط ١٩٤٩ بدأ يظهر في معطيات مختلف الوزارات بشأن اللاجئين أسماء البلدات التي لجأوا إليها واستقروا بها دون ذكر بلداتهم الأصلية التى لم يهدم بعضها فعاد إليها أهلها وإجمالاً فقد أخليت ١٦٢ قرية في الشمال خلال الحرب والمعلومات عن اللاجئين الذين بقوا في الدولة تتعلق بـ٦٤ قرية في شمال البلد ويبدو أنه لم يبق أحد من سكان القرى الشمالية الأخرى والبالغ عددها ٩٨ داخل دولة إسرائيل .

ويعيش اليوم لاجئو الداخل في كل بلدة من البلدات والمدن العربية المختلفة في البلد تقريباً وهم يشكلون في بعض البلدان أكثرية السكان وفي بعضها الآخر لا يشكلون إلا نسبة ضئيلة وترجع الفوارق إلى الطرق المتعددة التي وصل بها اللاجئون إلى تلك البلدات فبعضهم وصل بشكل فردى وبعضهم الآخر تدخلت الدولة في توطينه .

كما أنشأت الدولة (إسرائيل) سلطة لتأهيل اللاجئين عملت لمدة ٤ أعوام تقريباً (١٩٤٩ – ١٩٥٣) باسم دولة إسرائيل ووطنت مئات اللاجئين في مختلف القرى ، وانصب عمل سلطة اللاجئين الأساسي على قرى اللجوء الرسمية التي عملت فيها وكانت هذه القرى شبه خاوية بعد أن غادرها معظم سكانها ثم وقع عليها الاختيار

لتوطين لاجئين من أماكن أخرى .

الاستقرار العفوي بقرى ومدن اللجوء

كان اللاجئون الذين هربوا من بيوتهم في أثناء المعارك يصلون عادة إلى القرى والمدن المجاورة لقراهم الأصلية ، وفي حال وجدوا القرية التي وصلوا إليها خالية من السكان أو هرب سكانها منها عند وجودهم فيها فإنهم كانوا يواصلون الترحال وكان هذا نمط النزوح الأساسي . ومع انتهاء المعارك حاول اللاجئون العودة إلى بيوتهم وسمح لمن بقيت قراهم ومدنهم على حالها بالعودة (على الرغم من أن أملاكهم وضعت بموجب القانون تحت تصرف القيم على أموال الغائبين) أما الذين دمرت قراهم فقد اضطروا إلى البقاء في قرية اللجوء أو انتقلوا إلى مكان اعتقدوا أنه سيتم استقبالهم فيه بشكل أفضل لدي أقارب لهم أو أبناء الطائفة الدينية التي ينتمون إليها .

لم تحمل القرى العربية التي بقيت ضمن دولة إسرائيل عبء استقبال لاجئي الداخل بالتساوي فبعض القرى استقبل بضعة لاجئين وبعضها الآخر استقبل كثيرين وكانت مدينتا عكا والناصرة من المدن الرئيسية التي استوعبت اللاجئين في شمال إسرائيل وأدى دخول اللاجئين إلى قرى اللجوء إلى زعزعة بنيتها الاجتماعية وحدث أكثر من مرة مشاحنات بين اللاجئين وسكان القرى الأصليين الذين دلت الدراسات مؤخراً بأنهم لا يزالوا في معظمهم يشعرون بالغربة وبأنهم لاجئون في الأماكن التي لجأوا إليها ، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد اقترحت تسجيل بعض البيوت بأسماء اللاجئين الذين سكنوا فيها في مقابل التنازل عن بيوتهم الأصلية وقد تلقي مهجروا (إقرث) وكفر (برعم) في إبريل ١٩٦١ رسائل من الحكومة فحواها أنهم يعتبرون الملاك الشرعيين للبيوت التي يسكنون فيها بسبب عدم موافقتهم على

الانتقال إلى الأحياء التي بنتها لهم الحكومة .

القرى الغير معترف بها من قبل الدولة

ظهرت في هذا الوقت مشكلة القرى غير المعترف بها ، وهو شكل آخر للاستقرار لدي لاجئي الداخل ، وهو عبارة عن تجمعات سكنية خارج البلدات القائمة بدون ترخيص وقد رفضت الدولة الاعتراف بمثل هذه القرى ويتجلى هذا الرفض من خلال عدم وصلها بشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي . وعلي أية حال فإن نسبة بسيطة فقط من لاجئي الداخل هى التى تعيش في القرى غير المعترف بها بحيث لن يؤثر حل هذه المشكلة بصورة جوهرية في القضية برمتها ولن يؤثر أيضا في مطلب اللاجئين المتجدد بالعودة إلى قراهم التي غادروها قبل ٥٠ عاماً .

وضع اللاجئين مع انتهاء عمليات الاحتلال

كان الجيش الإسرائيلي يبارك هجرة أية بلدة عربية (وإن كانت هناك حالات استثنائية مثل حيفا) فقد قررت حكومة إسرائيل تأليف لجنة حكومية في ١٩٤٨/١١/٢١ لاتخاذ ما يلزم من قرارات بشأن ترحيل العرب من مكان إلى آخر داخل الدولة ، و قدمت وزارة الأقليات مذكرة قالت فيها (تعم الفوضى الشديدة عدة مناطق سكنية عربية بسبب الحرب ، فبعد احتلال هذه المناطق وجدناها شبه خالية بل كان بعضها مهجوراً تماماً وبعضها الآخر يعج باللاجئين ، وبسبب النزوح في جميع الاتجاهات تفرقت العائلات بعضها عن بعض الزوجات في مكان والأزواج في مكان آخر وكذلك تشتت الأطفال عن ذويهم . هؤلاء اللاجئون وخصوصاً عند الحديث عن النساء والأطفال – كانوا يعانون ضائقة اقتصادية خانقة وأصبحوا بمثابة حالات اجتماعية تدعو إلى القلق) ، وقدر مجموع اللاجئين

داخل حدود الدولة باستثناء البدو في الجنوب ما بين ١٥ – ٢٠ ألف لاجئ .

اللاجئون في مقابل السكان الدائمين

في تلك الفترة بدأ التوتر بين اللاجئين والسكان الدائمين نظراً لتضرر كثيرين منهم اقتصادياً بسبب الحرب فقد حرصت المنظمات العمالية في الناصرة مثلاً على تشغيل أبناء المدينة فقط وأهملت اللاجئين ولم يكن هناك أي تعاون من قبل السكان الأصليين مع اللاجئين أما في القرى التي تجمع اللاجئين فيها فلم يكن الوضع الاقتصادي أفضل حالاً أيضاً على الرغم أن اللاجئين هناك استقبلوا بحفاوة أكبر . إلا أن الدروز في جولس فقد حاولوا التخلص من اللاجئين الذين وصلوا إلى قريتهم ، والخلاصة أنه بقي نحو ٢٠ ألف لاجئ في شمال البلد ربعهم تقريباً في مدينة الناصرة.

اللاجئون داخل إسرائيل وعلاقتهم بوكالة غوث اللاجئين

فى أواسط يوليو ١٩٤٨ وبعد أن احتل الجيش الإسرائيلي الجليل الأسفل (بما فيه الناصرة ومناطق شاسعة من السهل الساحلي ومنطقة الجنوب) ومع سريان مفعول الهدنة الثانية توجهت جامعة الدول العربية إلى الأمم المتحدة رسمياً طالبة مساعدة إنسانية للاجئين الفلسطينيين أينما كانوا ولم يوافق مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة على الطلب إلا بعد مرور بعض الوقت وفى هذه الأثناء توجه وسيط الأمم المتحدة (الكونت السويدى فولك برنا دوت) إلى الدول والمنظمات العالمية مطالباً إياها بتقديم المساعدة إلى اللاجئين ، واستجابت جمعيات كثيرة كانت فى معظمها برعاية منظمات مسيحية عالمية مثل مشروع الإغاثة البلجيكى ومشروع الإغاثة للإرسالية المعمدانية وأيضاً منظمة الكويكرز بالإضافة إلى منظمة يهودية تدعى (المجتمع اليهودى للخدمات الإنسانية) وركزت منظمات الإغاثة نشاطها

على توزيع الطعام والملابس التى جلبت من الخارج .

وفى سبتمبر ١٩٤٨ أقامت الأمم المتحدة «مركز تنسيق أعمال الإغاثة» على هيئة مركز طوارئ (UN DISASTER RELIEF PROJECT. DRP) وفى نوفمبر ١٩٤٨ حلت محله وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (UNITED NATIONS RELIEF FOR PALESTINIAN REFUGEES) التى نسقت بين مختلف المنظمات وبين الأذرع المتعددة للأمم المتحدة نفسها.

وقد أوكل تقديم المساعدة نفسها من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل إلى الصليب الأحمر الدولي ، وفى أوائل سنة ١٩٤٩ أبرمت اتفاقية بين حكومة إسرائيل وبين الصليب الأحمر نظمت أعماله فى إسرائيل.

وقد حلت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (UNRWA) بقرار الجمعية العامة فى ٨/ ١٢/ ١٩٤٩ والتى بدأت عملها فى مايو ١٩٥٠ محل وكالة غوث اللاجئين ، وحتى سنة ١٩٥٢ كانت تقدم الأونروا إلى اللاجئين فى إسرائيل(وعددهم ٣٢,٠٠٠) [1] الخدمات نفسها التى كانت تقدمها إلى اللاجئين فى المخيمات فى الدول العربية أى أنها كانت توزع عليهم الحصص التموينية وتساعدهم فى إيجاد عمل لكن فى صيف سنة ١٩٥٢ قررت الحكومة الإسرائيلية تحمل مسئولية اللاجئين الذين شملتهم الأونروا برعايتها وقد تزامن هذا الأمر مع إعلان وزارة الخارجية أنه لم يعد هناك أى لاجئين فى دولة إسرائيل .

مقاومة اللاجئين للأوضاع العسكرية التى فرضت عليهم بعد وقف القتال

مر خمسون عاماً منذ نشوء قضية لاجئي الداخل فى إسرائيل وكانت الأعوام

(1)تقرير المفوض العام للأونروا المقدم للأمين العام للأمم المتحدة عن الفترة ١/ ٧/ ١٩٩٧ الى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٨.

الأولى هى الأصعب .إذ عاش اللاجئون فى معظمهم فى أكواخ وأحواش خارج القرى التى لم تهدم،وتلقوا المساعدات من الأونروا والصليب الأحمر لإعالتهم.وقد جوبهت مطالبهم بالعودة إلى أراضيهم وقراهم بالرفض،بل سنت الدولة قوانين مكنتها من وضع يدها على تلك الأراضي.كذلك واصلت الدولة حتى سنة ١٩٥٢ عملية ترحيل السكان بالقوة عن القرى والخرب ، حيث انضم هؤلاء المقتلعون إلى موكب لاجئي الداخل.

فى سنة ١٩٥٣ سن قانون استملاك الأراضي، الذى هدف إلى تسويغ نقل ملكية الأراضي إلى الدولة، وتمكين اللاجئين من الحصول على تعويضات فى مقابلها. لكن التعويضات كانت ضئيلة ، وقلة من اللاجئين توصلت إلى تسويات مع الدولة . وفى أواخر الخمسينات (من القرن العشرين) ومع تحديث نسب التعويضات ارتفع عدد مقدمى الطلبات (للتنازل عن الأرض) الذين لم يكن كثيرون منهم من لاجئي الداخل وإنما أصحاب أراضى لحق بهم الضرر بسبب قانون استملاك الأراضي. وفى تلك الفترة بلورت الدولة خطة أولية كحل للضائقة السكنية التى كان يعانى منها لاجئو الداخل ، الذين بدأوا يستقرون بالقرى التى لجأوا إليها ، أو بقرى أخرى انتقلوا إليها فى الفترة نفسها.

خلال تلك السنوات كان الحزب الشيوعى هو موجه دفة عملية مقاومة الحصول على التعويضات. لكن يمكن القول، إجمالاً،إن المعارضة كانت السمة الأساسية التى اتسم بها السكان العرب. فقد كانت المبادرة تأتى فى معظمها من طرف الحكومة ومبعوثيها : القيم على أموال الغائبين ، والحكم العسكرى ، وسلطة تأهيل اللاجئين ، وغيرها.

أما بعد حرب الأيام الستة ، فقد أخذ وعى العرب فى الدولة يزداد بإمكان

التصدى للقوانين التى اعتبروها قوانين لنهب الأراضي وذلك كلما تعززت الهوية الفلسطينية لديهم . ومع توقيع الاتفاقيات بين منظمة التحرير وإسرائيل ، وإقامة السلطة الفلسطينية ، طرأ تغير آخر على الشعور السياسى لدى العرب فى إسرائيل . إذ بدأوا حينها يطالبون بحقوقهم كمواطنين يتوجهون إلى حكومتهم الشرعية . وقد أدى بهم تخوفهم من أن تتنازل منظمة التحرير عن «حق العودة» ، وإدراكهم حقيقة أن هذه المنظمة لا تمثلهم ، إلى تأليف «لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين فى إسرائيل» ، وذلك للمطالبة بإعادة اللاجئين الراغبين فى العودة إلى أراضيهم (والتى لا تستغلها بموجب القانون المستوطنات اليهودية) ، وإلى قراهم . وكان هذا المطلب غير مقبول من أى من الأحزاب الصهيونية .

لكن هناك استثناء واحداً للنفى المطلق لمبدأ العودة هو قريتا (إقرث وكفر برعم) إذ قررت لجنة وزارية فى أواخر سنة ١٩٩٥ تمكين أهاليهما من إقامة قريتين أهليتين على أراضيهما . وتعود هذه المعاملة الاستثنائية إلى ظروف تهجير سكان هاتين القريتين اللتين لم ينزح عنهما السكان خلال الحرب وإنما غادروا بأمر من قادة الجيش الإسرائيلي ، إضافة إلى قرارات محكمة العدل العليا التى صدرت فى الخمسينات (من القرن العشرين) والتى أيدت مطالب أهالى القريتين . لكن هذا القرار الذى يتيح العودة الجزئية لأبناء مهجرى إقرث وكفر برعم كان يثير المعارضة الشديدة لدى المستوطنات فى المنطقة، ولدى مختلف الأوساط السياسية، خشية أن يعتبر الأمر سابقة . وهناك أمر لا يقل أهمية ، ويعتبر جوهر المعارضة ، وهو الفكرة التى بقيت سائدة طوال أعوام قيام الدولة (والتى، كما أسلفنا، تظهر من خلال معالجة قضية لاجئ الداخل) : إعطاء المواطنين العرب فى الدولة أدنى حد من الأراضي .

اتفاق أوسلو واللاجئين داخل إسرائيل

بدون أن نتعرض للعلاقة الوطنية بين منظمة التحرير الفلسطينية التى رأسها الشقيرى ثم تلاه الرئيس ياسر عرفات وبين الفلسطينيين فى الداخل (داخل الخط الأخضر – إسرائيل الـ ٤٨) لأنها تحتاج لدراسة كاملة عن عوامل المد والجزر فيها إلا أننا بصورة مستعجلة لا يمكن أن نغفل أن لاجئي الداخل كانوا يتطلعون إلى المنظمة باعتبارها ممثلهم الأعلى فى الحصول على حقوقهم فى العودة إلى قراهم ومدنهم التى أبعدوا عنها وهجروا منها والتعويض الناتج عن هذا التشتت والتشرذم والحياة على هامش المجتمعات التى لجأوا إليها عام ١٩٤٨ وما تلاه من إعادة توزيع لمهاجرى الداخل لا سيما أن مشاكلهم أيسر فى الحل لأنهم مواطنون إسرائيليون ولا يتطلب إنصافهم تغيير فى جنسيتهم أو حاجتهم للحصول على تصاريح دخول وإقامة مثل التى يحتاجها اللاجئون الذين غادروا البلد ولجأوا إلى لبنان وسوريا والأردن ومناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ومصر ، كما أنهم يتمسكون بوضعيتهم كلاجئين ويطالبون بأن يطبق عليهم القرار رقم ١٩٤ الصادر فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ الخاص بالعودة والتعويض ومن أجل هذه الغاية أنشأوا مؤخراً التنظيمات التى تطالب بحقوقهم ولإن كان المهاجرون فى الشتات (خارج إسرائيل) قد شعروا بغصة فى حلقهم وانتابهم القلق إن لم يكن الفزع مما ورد فى اتفاق منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى اتفاق أوسلو فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ من تأجيل التعامل مع قضيتهم إلى مرحلة الحل النهائى حيث يتم معالجة المواضيع الشائكة مثل القدس والحدود والمستوطنات وما أضيف إليها بخصوص موضوع المياه فإذا كان هذا هو شعور اللاجئين فى الشتات فإن شعور اللاجئين فى الداخل كان أشد وقعاً وخيبة أمل ، لكنهم مع ذلك لم يستسلموا لليأس ومضوا منذ ذلك

الحين فى تفعيل وتنشيط وتكوين تجمعات اللاجئين فى الداخل (و قد أفردنا باباً خاصاً بتأثير اتفاق أوسلو على اللاجئين فى الدول العربية ومناطق السلطة الفلسطينية) .

أراضى اللاجئين والجهاز القضائى

بعد فترة وجيزة من قيام الدولة بدأت الحكومة سن الأنظمة لوضع أراضى اللاجئين تحت تصرفها ومنها أراضى لاجئى الداخل الذين منعوا من العودة إلى قراهم . وفى ٢٣ يونيو ١٩٤٨ تم إعلان أنظمة الطوارئ (الأملاك المتروكة لسنة ١٩٤٨) التى أوجبت على كل من يضع يده على أملاك غائبين تبليغ الشرطة ، وصدر أمر آخر فى ٣٠ من الشهر نفسه بفرض قانون الدولة على الأراضي المتروكة وعين قيما للنظر فى شئونها وفى ديسمبر ١٩٤٨ وضعت أنظمة طوارئ تتعلق بأملاك الغائبين حلت محل الأنظمة السابقة .

وعبر هذه الأنظمة والقانون الذى حل محلها وضع فى تصرف الدولة مئات الآلاف من الدونمات فى أنحاء البلد كافة أما النظام الآخر الذى وضعت الدولة يدها عن طريقه على أراضى شاسعة فكان أنظمة الطوارئ(استغلال الأراضى المبورة) لسنة ١٩٤٨ التى مكنت وزير الزراعة من حيازة أراضى لا يستغلها أصحابها وبموجب هذه الأنظمة حولت أراضى اللاجئين الذين هربوا من قراهم ولم يتلقوا إذناً بالعودة إليهم أو أولئك الذين تم ترحيلهم من قراهم بعد الحرب فقد آلت هذه الأراضي إلى وزارة الزراعة.

كانت الآلية القضائية الثانية التى استخدمت لنقل أراضى اللاجئين إلى سلطة الدولة هى إعلانها مناطق عسكرة مغلقة ، وكذلك استخدمت الأنظمة التى أعطت وزير الدفاع – بمصادقة لجنة الخارجية والأمن فى الكنيست–صلاحية إعلان

مناطق متاخمة للحدود (المنطقة المحمية) مناطق أمنية حيث تم ترحيل السكان عن أراضيهم وسميت هذه الأراضي مناطق أمن .

قانون أموال الغائبين

تم المصادقة على قانون فى الكنيست فى مارس ١٩٥٠ باسم قانون الغائبين والذى نظم عملية تجميع أملاك الغائبين ووضعها فى تصرف القيم مما أتاح للدولة استغلال أملاك الغائبين الحاضرين كأنها أملاكها الخاصة .

وللتمكن من فرض العقوبات القضائية على اللاجئين العائدين تم خلال سنة ١٩٥١ إعلان معظم القرى المهجرة مناطق عسكرية مغلقة ، وهكذا أصبح فى إمكان الحكم العسكرى أن يحاكم فوراً كل من يعثر عليه فى تلك القرى عائداً إلى قريته يفلح أرضه.

تحويل الصلاحيات من الأونروا إلى حكومة إسرائيل

كان هناك إصرار من اللاجئين على العودة إلى بيوتهم ورفض التوصل إلى ترتيبات مع الدولة وكان هناك وجهة نظر حكومية مفادها (بما أن مساعدة الصليب الأحمر مستمرة – للاجئين – فإنه لا يمكن التوقع أن تأتى المبادرة منهم للمطالبة بتدبير أمورهم أو تأهيلهم للعمل) وكانت هذه الفكرة أحد الأسباب الرئيسية التى جعلت الحكومة توافق على تحمل مسئولية تقديم المعونة وتوفير العمل للاجئين الذين بقوا داخل حدود إسرائيل أى تولى المهمات التى كان يتولاها فى السابق الصليب الأحمر والأونروا .

أما الهدف الثانى : فكان الحيلولة دون تكريس مكانة بارزة للاجئين فى دولة إسرائيل،وهكذا أصبحت إسرائيل الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى استغنت

عن خدمات الأونروا لكن دافعها كان مناقضاً لدوافع سائر الدول العربية التى سعت إلى تكريس قضية اللاجئين وقد انتقدت الدول العربية هذه السياسة .

قانون تملك الأراضي (مصادرة الأعمال والتعويض)

وقد أعطى هذا القانون صفة قانونية لوضع يد الحكومة على الأراضى و الذى تم سابقاً بدون سند قانونى ، والقسم الثانى منه يحدد إجراءات يمكن من خلالها لأصحاب الأراضى الحصول على تعويضات بسبب تحويلها إلى الدولة ولم يوجه النقد الحاد من قبل اللاجئين (إلى القانون) الذى نقل ملكية الأراضى للدولة فحسب ، بل لم يتقبل كثيرون طريقة التعويض التى نص عليها القانون .

الحاصلون على تعويضات

لم يحدد بدقة حجم الأراضى التى التزمت الحكومة بتعويض أصحابها عنهاوبناء على تقديرات القيمين على سلطة التعمير والإنشاء والصندوق القومى الذين تولوا تطبيق القانون كان هناك أراضى تتراوح مساحتها ما بين ٣٠٠,٠٠٠ دونم و٤٥٠,٠٠٠ دونم من أصحاب الإستحقاقات ولهذا فقد أعيد نحو ١٠٠,٠٠٠ دونم كتعويض ، إضافة إلى نحو ٢ مليون ليرة إسرائيلية عشية العام المالى ١٩٥٤ .

دور تأجير الحكومة الأراضي المهجورة اللاجئين فى ظل تملكها للأرض

بدأ تأجير الأراضي المهجورة للعرب وخصوصاً لمن لا يملكونها (وعلى رأسهم لاجئو الداخل) فى أواخر سنة١٩٤٩ مشكلاً بذلك إحدى الوسائل الفورية لحل مشكلة العمل والضائقة الاقتصادية لديهم ، وكان هذا التأجير قصير الأمد مريحاً للطرفين المعنيين ، فالدولة حافظت على سيطرتها على الأراضى والغائبون الحاضرون تمكنوا من استعمال أراضى ليست لهم .

لاجئو الداخل فى الفترة من (١٩٦٧-١٩٩٧)

لم تحتل قضية اللاجئين فى الداخل على أهميتها المتوقعة خلال الفترة سالفة الذكر لدى الجمهور العربى فى إسرائيل ، ذلك أن واقع اللاجئين كانوا فى معظمهم قد تدبروا أمورهم من الناحية الاقتصادية، إما بجهودهم الذاتية وإما بمساعدة الحكومة التى شجعت منذ أواخر الخمسينات على دمج العرب فى الاقتصاد والمرافق الاقتصادية كذلك طرأ تحول ملحوظ على الأوضاع السكنية لدى معظم اللاجئين، فقسم كبير منهم لم يعد يسكن فى أكواخ خارج القرى إذ بنى، إما بتمويل حكومى (فى حال توقيع وثيقة التنازل عن الأراضى- التى كان يملكها) وإما بتمويل خاص(فى حالة رفض التوقيع) ، وسكن بيوتا لا تختلف عن بيوت جيرانه.

لكن يبدوا أن هناك سبباً آخر(لغياب الاهتمام العربى بقضية لاجئي الداخل) فمع انتهاء حرب ١٩٦٧ وفتح الحدود بين إسرائيل والمناطق التى احتلتها، تحول اهتمام الجمهور العربى فى إسرائيل إلى ما يدور فى تلك المناطق ، وإلى العلاقات بين المجموعتين الفلسطينيتين اللتين التقتا بعد فراق دام ١٩ عام ، وهكذا أصبحت مشكلة لاجئى الداخل ثانوية .

والمؤسسة الحاكمة الإسرائيلية بدورها لم تنظر بجدية فى تلك الفترة إلى مشكلة لاجئى الداخل ، بسبب عدم وجود أى نظام أو تنظيم جدى من قبلهم فى ذلك الوقت .

وفى مقابل انشغال (الوسط العربى بمشكلات أخرى) ، ربما تدل على أنه تم التوصل على الصعيد الشخصى إلى حل عدد كثير من المشكلات،لكنها لا تدل على أن مشاعر الإحباط والغضب جراء سياسة الأراضى التى تبنتها الحكومة قد تبخرت . وقد سنحت الفرصة فى مارس ١٩٦٧ عندما قررت الحكومة مصادرة نحو ٢٠

ألف دونم من أجل توسيع بلدات ومستوطنات فى الجليل ، وبحسب المعطيات الحكومية فإن ثلث الأراضى فقط كان ملكاً للعرب من الأراضى المصادرة و الباقى كان ملكاً إما للدولة وإما لليهود ، لكن الجمهور العربى كان يعتبر جزءاً كبيراً من أراضى الدولة أراضى عربية ، لأنها صودرت بموجب القوانين المتعددة . وعلى أى حال بادرت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضى إلى إعلان إضراب ٣٠/ ٣/ ١٩٦٧ حيث قتل خلال التظاهرات ٦ متظاهرين وأصيب العشرات برصاص قوات الأمن ، وسمى هذا اليوم «يوم الأرض» ومنذ ذلك التاريخ يحيى العرب ذكراه سنوياً .

وقد أوضحت «اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضى العربية فى إسرائيل» أن الحكومة صادرت حوالى ٤٠ ٪ من الأراضى التى يملكها العرب فى إسرائيل المقيمون فيها بصورة قانونية . لكن جيل الأبناء من اللاجئين الفلسطينيين فى الداخل الذين ولدوا بعد حرب١٩٤٨ وسعوا لحل مشكلة السكن لديهم كانت مشاعرهم تجاه الأراضى المهجورة أخف وطأة من مشاعر أهاليهم ، ومن جهة أخرى كانت حاجتهم السكنية أكبر،سواء كان ذلك من ناحية موضوعية بسبب (الزيادة العددية) أو من ناحية شخصية بسبب (الارتفاع فى مستوى المعيشة) ولهذا فقد استمر توقيع صفقات التنازل عن أراضى المهجرين فى مقابل الحصول (من الحكومة) على أراضى للبناء .

وحتى أواخر السبعينات لم ينتظم أهالى القرى المهجرة ضمن جمعيات أو فى أطر اجتماعية-سياسية ، باستثناء أهالى كل من قريتى إقرث، كفر برعم الذين يتمتعون بمكانة قانونية خاصة ، فهم لم يغادروا قريتهم أثناء المعارك وإنما تم ترحيلهم عنها بعد انتهاءها (حيث أصدر إليهم الجيش أوامر إخلاء لفترة زمنية محددة) ولكن لم يسمح لهم بالعودة حتى اليوم .

لاجئو الداخل بين ثلاث سلطات

لقد طرأ تحول ملحوظ طوال أعوام قيام الدولة على العلاقات التبادلية بين المؤسسة الحاكمة ولاجئى الداخل، كجزء من التحول الذى طرأ على الدولة وتعاملها مع مواطنيها العرب كافة . من هنا ، يمكن اعتبار قضية لاجئى الداخل حالة اختبار لدراسة طبيعة علاقة المؤسسة الحاكمة بالمواطنين العرب فى الدولة، لأنهم بمجرد وجودهم يسلطون الضوء على مسألتين تقعان فى صلب الصراع بين العرب واليهود فى إسرائيل:الصراع بشأن الأرض، والخطيئة التى ارتكبت أو لم ترتكب بحق العرب خلال فترة «حمل وولادة» دولة إسرائيل . وكان التحول الذى طرأ على العلاقات متدرجاً ، وحدث على خمس مراحل أساسية وهى بإيجاز:

فى المرحلة الأولى(١٩٤٨-١٩٥٢)

عملت الدولة انطلاقا من مصالحها فقط ، أو بعبارة أدق : من مصالح الأكثرية اليهودية فيها . ولم تجر أية محاولات جدية لتحقيق الوعد بالمساواة فى الحقوق،الذى أعطى للمواطنين العرب داخل الدولة فى وثيقة الاستقلال . وخلال هذه المرحلة تم تهجير السكان العرب بالقوة ، سواء إلى خارج الحدود أو من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة ، مع تجاهل حقوق المواطنة الأساسية وكانت تسويغات عمليات التهجير إما أمنية وإما استيطانية . وقد استمرت هذه المرحلة خمسة أعوام ، وقعت خلالها المسئولية الأساسية – من ناحية الاهتمام بإعالة اللاجئين ورفاهم – على عاتق جهات خارجية ، كان فى مقدمها الصليب الأحمر و الأونروا .

فى المرحلة الثانية (١٩٥٢-١٩٥٨)

اعترفت الدولة بمسؤوليتها عن اللاجئين الذين بقوا داخل حدودها ، وأخذت على عاتقها مسئولية حل مشكلاتهم ، على الرغم من أنها فعلت ذلك مكرهة ،

وبسبب الضغط العالمى الذى مورس عليها. ويعتبر قانون استملاك الأراضى ، وطريقة حساب التعويضات الواردة فيه ، مثالاً لهذا الإكراه ، وفى المقابل ، توقفت فى هذه المرحلة عمليات طرد لاجئين وأيضا «متسللين» إلى دول مجاورة.

فى المرحلة الثالثة (التى استمرت حتى سنة ١٩٦٧)

تم إشراك شخصيات عربية عامة فى تحديد قيمة التعويضات فى إطار قانون استملاك الأراضى وكان هذا بمثابة منفذ تمكنت من خلاله هذه الشخصيات من التأثير فى سياسة الدولة على أرض الواقع وهو ما شكل أول خطوة للتعاون المؤسس بين الجمهور العربى ومؤسسات الدولة، فى محاولة لإيجاد حل لقضية لاجئى الداخل ومشكلات السكن لدى الجمهور العربى بأكمله وخلال هذه المرحلة ارتفع المستوى المعيشى للاجئى الداخل سواء فى أعقاب التعويضات التى حصل عليها قسم من اللاجئين من الدولة، أو بفضل مبادرتهم الشخصية التى قاموا بها.

فى المرحلة الرابعة (من ١٩٦٧ حتى أوائل التسعينات من القرن العشرين)

فقد الموضوع مركزيته فى الأجندة العامة لدى العرب فى إسرائيل، وتابعت لجان قانون استملاك الأراضي (ولا تزال) عملها ، وتوصل القيّمون عليها إلى تسويات هادئة مع الدولة ، لكن على الصعيد الأساسى لم ينشغل أحد بالقضية تقريباً ابتداء من التسعينات (من القرن العشرين) ، وخصوصاً منذ سنة ١٩٩٢ . ويمكن الحديث عن مرحلة جديدة فى أعقاب عملية السلام بين منظمة التحرير وإسرائيل، وتوقيع اتفاقات أوسلو، حين حدث انبعاث جديد للوعى بالمشكلة .

ولأول مرة جاءت المبادرة ، على الأقل بشكل جزئى ، من طرف الجمهور العربى. فاستعداداً لانتخابات سنة١٩٩٦ طالبت القوائم العربية كافة ، وأيضاً

الجبهة الديمقراطية ، بإيجاد حل مناسب لقضية مهجرى ١٩٤٨ ، الذين يعيشون اليوم فى إسرائيل ، على أساس الاعتراف بحقوقهم فقد ألف المهجرون لجنة قطرية ، تضم لجاناً محلية لأهالى القرى التى هدمت ، وبدأوا يطالبون بإعادة أراضيهم التى وضعت الدولة يدها عليها ، وبإعادتهم إلى قراهم وكان الدافع إلى هذه المطالبة مزدوجاً : قوميا و شخصيا فعلى الصعيد القومى تعّبر المطالبة عن مطلب أقلية عربية تعيش فى الدولة للاعتراف بحقوقها(وأن ما سلب منها أخذ بالقوة) وعلى الصعيد الشخصى هناك الرغبة فى استعادة أرض مفقودة، وبناء بيوت عليها لأبناء الجيلين الثانى والثالث، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

طوال الوقت، كانت الدولة مهتمة بالجانب الاقتصادى للقضية . وقد حصل المهجرون الذين كانوا معنيين بالأمر على تعويضات بموجب قانون استملاك الأراضى ، على الرغم من عدم وجود أى تناسب بين قيمة التعويضات وقيمة الأرض الفعلية . أمّا جوهر الخلاف فهو على الصعيد القومى ، إذ تتم المطالبة – بصورة علنية أو مبطنة- بأن تعترف الدولة بالظلم المتعمد الذى لحق بالمجتمع العربى على مر الزمن ، وتتحمل المسئولية الخلقية عما آل إليه اللاجئون . وحتى الآن لا تزال الدولة غير مهتمة بالاستجابة لهذا التحدى (عدا فى قضية إقرث وكفر برعم الاستثنائية).

تعود عمليات التغير التى طرأت على الطرفين إلى التغيرات الموضوعية التى حدثت على الساحتين الداخلية والعالمية (مثل انتصار إسرائيل فى حرب ١٩٦٧) ، وإلى التغيير الذى طرأ لدى كل طرف (زيادة ثقة إسرائيل بنفسها فى الستينات من القرن العشرين ، والتوترات بين الهوية الفلسطينية لدى العرب فى إسرائيل وبين هويتهم الإسرائيلية بعد سنة ١٩٦٧) .

لكن العامل الذى لا يقل أهمية هو التحولات التى طرأت على موازين القوى داخل المجتمع والمؤسسة الحاكمة ومختلف الجهات فى السلطة التنفيذية وبين هذه السلطة والسلطتين المهمتين : السلطة التشريعية (التى يشارك فيها أيضاً ممثلون عن المجتمع العربى) ، والسلطة القضائية (المحكمة العليا أساساً).

وبهذا المفهوم فإن مسألة التغيير فى النظرة إلى لاجئى الداخل تعتبر جزءا من عملية الدمقرطة التى تمر بها دولة إسرائيل . ومع ذلك لا يمكن إغفال الادعاء بأن التساهل النسبى الذى أظهرته الدولة منذ أواخر الخمسينات (من القرن العشرين) تجاه لاجئى الداخل جاء بعد أن وضعت يدها على أراضيهم الأمر الذى يدعو إلى التحفظ على طبيعة هذا التساهل .

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مصر

لا يوجد أي لاجئ فلسطيني واحد في مصر ترعاه وكالة الأونروا (UNRWA) باستثناء معسكر كندا الذى تم ترحيل سكانه إلى رفح الفلسطينية[1] ولكن هناك نحوا من « ٥٠,٠٠٠- إلى ١٠٠,٠٠٠ » فلسطيني يعيشون في مصر حسب تقارير مختلفة : كما تفيد تقديرات أخرى أن عدد اللاجئين في مصر ٢٢٠ ألف لاجئ وأن هذا هو العدد الكلي للنازحين في غزة وصدرت لهم وثائق سفر مصرية ، أما المستقر منهم في مصر فعددهم حوالي ١٠٠ ألف فلسطيني[2]. لكنهم لا يتمتعون برعاية الوكالة ذلك أنهم انتشروا فى طول البلاد وعرضها منذ أن هجروا من فلسطين عامى « ١٩٤٨-١٩٤٩» .

ومن بين هؤلاء من لجأ إلى مصر مباشرة من فلسطين ، ومنهم من هاجر إلى قطاع غزة ثم إلى مصر فى ذلك التاريخ ، لكن المهاجرين الفلسطينيين فى مصر ذابوا فى نسيج المجتمع المصرى ولم يشكلوا فى أى وقت من الأوقات كتلة سكانية متجانسة أو مجتمعا متميزا أو كتلة جغرافية محددة ، ولقد أصبح كثيرا منهم من ذوى الخلفية التجارية تجارا مهرة ورجال أعمال متميزين يشتغلون فى محلاتهم ومراكزهم التجارية المرموقة محتفظين بوثائقهم وأوراقهم الثبوتية كلاجئين من فلسطين

(1) مترجمة عن الإنجليزية من كتاب:
The status of Palestinian refugees in International low A.TAKKENBERG
(2) معهد البحوث والدراسات العربية : المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية ، مؤسسة دار الهلال – القاهرة – ١٩٩٣ ، صـ٤٧.

يقيمون إقامة متصلة بمصر وإن كان بعضهم قد تحايل مؤخرا – نظرا لطول مدة بقائهم بمصر خلال أجيال مختلفة - للحصول على الوثائق المصرية وبعضهم قد تم تجنيده فى الجيش مع نظرائهم من الشبان المصريين وأصبح بعضهم خلال أجيال مختلفة من التزاوج مع المصريين مصريون بالثقافة والتربية والهوى والمزاج .

ونظرا لطول مدة بقاء الرئيس أبو عمار بمصر منذ أن لجأ إليها طالبا فى المدارس الثانوية إلى أن تخرج من كلية الهندسة جامعة القاهرة الشعبة المدنية فإنه قد اكتسب طريقة الحديث بالعامية المصرية والتى كان من الصعب عليه أن يغيرها عندما عاد إلى فلسطين فى ١/ ٧/ ١٩٩٤ وكان يقول دائما «أنا مصرى الهوى» وكذلك كان كثير من الفلسطينين المنحدرين من أمهات مصريات وقد دخلوا إلى قطاع غزة وهم من مواليد مصر ليلتحقوا بآبائهم العائدين إلى فلسطين عقب اتفاق أوسلوا عام ١٩٩٣ ، والذين بعد أن أمضوا فترة قصيرة فى فلسطين رغبوا فى العودة إلى مصر لكن معظمهم كان قد فقد حق الإقامة بمصر ومن ثم فإن مجرد زيارتها وليس الإقامة فيها قد أصبح مستحيلا.

وقد كان الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر» يشرع بأن تكون معاملة الفلسطينيين فى مصر كمعاملة أبناء الوطن تماما من حيث التعيين فى الوظائف الحكومية والتملك للأراضى والمساكن والمنشآت التجارية والصناعية والتعليم الجامعى وفوق الجامعي والمدارس بمختلف أنواعها ، ولهذا فإن معظم الحاصلين على شهادات جامعية فى قطاع غزة فى الخمسينات والستينات والسبعينات ممن درسوا فى مصر . ولا يحتاج أيا من أبناء الجيل الذى عاصر ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ فى قطاع غزة أن يذكره أحد بأهمية فلسطين فى سياسة مصر الخارجية وخوضها الحروب فى ١٩٤٨ - ١٩٥٦- ١٩٦٧ من أجل فلسطين وبوابة مصر الشرقية

وسقوط ١٢٠ ألف مصرى شهداء فى محاولة وقف التوسع الصهيونى الاستعمارى ، وما قدمته مصر فى التعليم العالى لأبناء قطاع غزة جهد يشكرها عليه الجميع بوفاء وعرفان .

وأذكر أننى وجدت وكيل وزارة التعليم فى قطاع غزة الدكتور «عبد الله عبد المنعم» من زملاء دفعتى فى كلية الزراعة بعين شمس سنة ١٩٦٣ وكذلك الدكتور «أبودية» عميد كلية التربية فى غزة التى تعتبر جامعة بحد ذاتها تدرس فيها العلوم فى مختلف الكليات ، ومنذ عام ١٩٧٠ وتولى الرئيس السادات الحكم فإن حقوق أبناء فلسطين فى مصر بدأت تتقلص شيئا فشيئا وأصبحوا يعاملون تقريبا كبقية الأجانب تماما.

وبمقتضى تعديل حديث فى قانون الجنسية (رقم ١٥٤ / لسنة ٢٠٠٤) فقد أصبح لأبناء المصريات المتزوجين من أجانب حق المطالبة بالدخول في الجنسية المصرية إلا أن تطبيق وزارة الداخلية للقانون استثنى أبناء الفلسطينيين وهذا الاستثناء تم الطعن عليه وألغى التطبيق وبذلك أصبح يحق لأبناء المصريات التجنس بالجنسية المصرية (جكم المحكمة الإدارية العليا الوارد بجريدة الأخبار فى ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٦) وبهذا فإن عددا كبيرا من الأبناء لآباء فلسطينيين سيصبحون مصريو الجنسية ، ولاشك أن هذا سيزيل أعباء كثيرة عن كواهل تلك الأسر .

وكانت الجامعة العربية قد أصدرت قرارا فى بداية نزوح اللاجئين الفلسطينيين إلى البلاد المجاورة عام ١٩٤٨ يوصى بعدم اكتسابهم لجنسيات الدول اللاجئين إليها حتى لا تتآكل قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة خاصة مع استمرار حرمانهم من العودة إلى ديارهم ، وقد طبقت مختلف الحكومات العربية هذا القرار بمنتهى الحزم.

وفي تقديرنا أن السبب الرئيسي وراء اتخاذ هذا القرار من جانب الجامعة العربية يهدف إلى عدم اندماج الفلسطينيين في البلاد المضيفة ، وكان ذلك مطلوبا عندما كانت أعدادهم قليلة لكنه بوصول الأعداد إلى حوالى ستة ملايين (٢٠٠٩) فلم يعد هناك أي خوف على قضية العودة على الأقل من الناحية الديموغرافية .

وتصدر وزارة الداخلية المصرية وثائق سفر صالحه لخمسة سنوات لثلاث فئات من اللاجئين الفلسطينيين كالتالى :

- اللاجئون الذين جاءوا إلى قطاع غزة كمهاجرين من أرض فلسطينية احتلتها إسرائيل أعوام ١٩٤٧ ،١٩٤٨، ١٩٤٩ .

- اللاجئون الذين جاءوا لمصر فى نفس المدة واستقروا فيها .

- الفلسطينيون غير اللاجئين والذين كانوا موجودين فى غزة قبل الهجمة الصهيونية الاستيطانية ويجب أن يحول الفلسطينى مبلغا ماليا بالعملة الصعبة لتجديد وثيقته.

كما يجب أن يحصل الفلسطينى قبل مغادرته مصر على إذن بالتغيب لمدة معينة يفقد بعدها حق الرجوع إلى مصر إذا لم يقدم أسبابا معقولة لتخلفه عن العودة وفى هذه الحالة فإنه يحصل على تأشيرة دخول من القنصليات المصرية فى الخارج قبل السماح بدخوله إلى مصر . وقد ازدادت صعوبة الحياة للفلسطينيين بمصر عقب غزو العراق للكويت سنة ١٩٩١ من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وقد منح عدد قليل من الفلسطينيين الموجودين بمصر والخارج المسموح لهم من قبل إسرائيل بالعودة إلى قطاع غزة تأشيرة مرور مصرية حيث ينقلون تحت الحراسة من المنافذ والمطارات إلى منفذ رفح ، وكان هذا متبعا أيضا مع الفلسطينيين المقيمين فى ليبيا وطردهم الرئيس (معمر القذافى) صيف عام ١٩٩٥ عقب اتفاق أوسلو ١٩٩٣ .

وحدثت فترة اضطراب فى إصدار مصر لوثائق السفر الفلسطينية عندما أصدرت السلطة الفلسطينية وثائق سفر (جوازات سفر) بمقتضى اتفاق أوسلو لكن سرعان ما تبين لوزارة الداخلية المصرية أن من حق الفلسطينيين المقيمين فى قطاع غزة والضفة الغربية وأبنائهم الموجودين أثناء دخول القوات الإسرائيلية عام ١٩٦٧ فقط فى الحصول على جوازات السفر الفلسطينية أما باقى اللاجئين الفلسطينيين فى دول العالم المختلفة والذين يقدر عددهم بحوالى خمسة ملايين نسمة فإنه ليس من حقهم الحصول على هذه الجوازات أو دخول فلسطين.

قبيلة الملالحة (أو البدون المصريين)

على جانبى كل حدود سياسية غير طبيعية فى العالم مرسومة على الخرائط ولا يطابقها على الأرض مظاهر جغرافية مميزة مثل نهر أو بحر أو جبل فإن الطبيعة البشرية لا تعترف بمثل هذه الحدود ولا تعترف بالحدود التى رسمها السياسيون أو العسكريون على الخرائط .

و مثال ذلك عدد من القبائل تتحرك فى صحراء النقب بين مصر وإسرائيل منها قبائل الحزازمة والذين استقر بعضهم فعلاً على جانب الحدود المصرية واستقر البعض الآخر على جانب الحدود الإسرائيلية وتحددت تبعاً لذلك هويتهم .

أما قبيلة الملالحة والذين كانوا يقيمون فى مثلث الحدود المصرية الفلسطينية الإسرائيلية وكان عددهم حوالى ٢٠٠٠ نسمة تبعاً لاحصاء الجيش الإسرائيلى عقب احتلال إسرائيل لقطاع غزة وسيناء فى ٥ يونيه ١٩٦٧ فقد اعتبرهم الجيش الإسرائيلى قبيلة مصرية بينما سجلتهم وكالة الأونروا لديها كلاجئين فلسطنيين تقدم لهم حتى اليوم خدماتها من معونات غذائية ورعاية صحية وهم لا يقيمون فى مخيم أو معسكر بل ينتشرون مع أغنامهم فى الصحراء بحثاً عن المرعى والماء منحدرين

من أصولهم حول مدينة بئر السبع وهم بذلك يمكن أن نطلق عليهم «البدون المصريين» استعارة لهذا التعبير من سكان دولة الكويت الذين لا يحصلون على الجنسية الكويتية وإن كانوا أكثر شهرة من قبيلة الملالحة فى صحراء سيناء وذلك لأن خط الحدود المصرى الإسرائيلى الفلسطينى فى سيناء لم يلق الاهتمام الإعلامى الكافى بعد انتهاء مشكلة طابا وعودتها إلى مصر وذلك قبل تولى حركة حماس السلطة فى غزة فى يونيو ٢٠٠٧ .

وإذا كان الفلسطينيين فى معسكر كندا برفح المصرية قد شملهم اتفاق فلسطينى إسرائيلى خاص وتم ترحيلهم إلى تل السلطان فى رفح فلسطين فإن قبيلة الملالحة لم يرد ذكرها فى أى اتفاق مصرى إسرائيلى .

معسكر كندا فى رفح المصرية

فى السبعينات من القرن الماضى عندما اشتدت المقاومة الفلسطينية فى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الثمانية فى قطاع غزة حيث لم تستطع الآليات والمدرعات والدبابات الإسرائيلية المرور فى الحوارى الضيقة بين المساكن فلقد قامت القوات الإسرائيلية بهدم كثير من المساكن لتوسيع الطرقات لتمر فيها المركبات العسكرية الإسرائيلية ، وحدث هذا فى معسكر رفح فى مدينة رفح قبل انفصال التوأم رفح فلسطين ورفح سيناء وقد أنزلتهم القوات الإسرائيلية في أحد المعسكرات ولذلك سمى «بمعسكر كندا» التي كانت تقيم فيه القوة الكندية العاملة ضمن القوة الدولية المتعددة الجنسيات التي كانت تعمل كحاجز عسكري بين القوات المصرية والإسرائيلية المنسحبة من سيناء والتي لا تزال عناصرها موجودة حتى الآن لمراقبة الالتزام باتفاق كامب ديفيد في شقه العسكري رغم مرور أكثر من ٣٠ عاماً على توقيعه .

وبدأ عمل قوات المراقبة عقب الانفصال في ٢٥/ ٤/ ١٩٨٢ ووفقا لخط الحدود الموضوع عام ١٩٠٦ فإن «معسكر كندا» ظل فى الجانب المصرى وتم بشأنه اتفاق خاص ملحق باتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل بعد مفاوضات دامت ستة أشهر ، وكان الاتفاق يقضى بعودتهم لرفح الفلسطينية على مراحل بعد أن توفر لهم السلطات الإسرائيلية قطع الأراضى التى تمد لها الخدمات من مياه وكهرباء وصرف صحى فى تل السلطان برفح الفلسطينية ، على أن تقدم مصر لكل عائل أسرة مبلغ ثمانية آلاف دولار أمريكى يقوم بها ببناء مسكنه ثم يستدعى أفراد أسرته والذين تسمح لهم إسرائيل بالعودة إلى رفح فلسطين.

وقد تطور الوضع بأن تقوم مصر بتقديم ١٢ ألف دولار للمساهمة فى البناء واستقرار الأسر وقد ماطلت إسرائيل كثيراً فى عودة هؤلاء الفلسطينيين حتى لايشكلون سابقة لتطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين المنتشرين فى الدول العربية وعددهم ٥ مليون نسمة تقريباً ، ومن جهة أخرى حتى لايزداد سكان القطاع المزدحم أصلاً بالسكان والذين يعدون وقوداً فى الكفاح ضد الاحتلال الاسرائيلى ، ومن ناحية أخرى فإن هناك أصواتا إسرائيلية تعلو بين الحين والآخر مطالبة بتوطين اللاجئين الفلسطينيين فى صحراء سيناء .

وقد تعثرت مصر فى تقديم مساهمتها لعودة سكان معسكر « كندا » وقامت دولة الكويت بتقديم واحد مليون من الدولارات لهذه العملية وعندما ساءت الأحوال بين الكويتيين والفلسطينيين لاتهامها إياهم بمساعدة صدام حسين فى غزو الكويت ١٩٩٠ فإن الكويت قد توقفت عن تقديم معوناتها مباشرة للسلطة الفلسطينية وقدمتها من خلال منظمة «الأونروا» وظلت إسرائيل تماطل فى عودتهم حتى كانت الدفعة الأخيرة التى اشترطت إسرائيل فيها دخولهم وأمتعتهم وأثاث منازلهم عن

طريق منفذ رفح ومنفذ العوجة (نتسانا) حتى يتم الكشف الدقيق على أمتعتهم وأثاثهم وقد اشترطت مصر خروجهم من بوابة صلاح الدين[1]. إلا أن إسرائيل امتنعت عن ذلك وفى النهاية تم الاتفاق على خروجهم من منفذ صلاح الدين وعبورهم فى ممر صلاح الدين (ممر فيلادلفى) لمسافة حوالى ثلاثة كيلومترات دخلوا بعدها عن طريق معبر رفح .

وقد كانت وكالة الأونروا تقدم جميع الخدمات اللازمة للمعسكر من مساعدات غذائية وخدمات طبية ورعاية اجتماعية والإنفاق على المدرسة الوحيدة بالمعسكر ومدها بالمدرسين الفلسطينيين والكتب الدراسية من فلسطين ، ونظرا لكثافة عدد السكان فى المعسكر فلقد كانت هذه المدرسة هى المدرسة الوحيدة التى تشرف عليها الوكالة وتتم فيها الدراسة على ثلاثة فترات ، وقد أقيمت فى المدرسة المذكورة امتحانات الثانوية العامة الفلسطينية حيث كانت أسئلة الامتحان تصل صباح كل يوم من غزة وتعاد أوراق الإجابة فى نفس اليوم وذلك بتنسيق بذل فيه مكتب التمثيل فى غزة مع السلطات المصرية جهدا كبيرا حتى تم هذا الامتحان بدون أى إعاقة .

وهكذا بعد أن ظلت مصر لسنوات طويلة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٩٦ ترسل امتحانات الشهادات الثانوية والإعدادية من مصر جاء حين من الدهر تعبر فيه الامتحانات والأسئلة من فلسطين إلى مدرسة معسكر «كندا» . وكانت مصر تسمح لسكان معسكر كندا بالعمل والدراسة فى مصر إلى حين نقلهم إلى رفح الفلسطينية .

واعترفت مصر بسكان المخيم كلاجئين مؤقتين يحملون وثيقة سفر مصرية

(1) وهى بوابة فريدة فى نظامها حيث تسمح إسرائيل للفلاحين الفلسطينيين بالتوجه إلى أرضهم فى رفح الفلسطينية ثم العودة لرفح المصرية كل مساء ، وذلك بدون تأشيرات حيث كان عددهم لايتجاوز ٢٠ فردا.

للاجئين الفلسطينيين يتم تجديدها كل ٦ أشهر بلا تصريح للعمل ويسمح الإسرائيليون من جانبهم لبضعة عشرات من أرباب الأسر بالانتقال أسبوعيا للمحافظة على أعمالهم في إسرائيل ، وأكد الطرفان بأن هذه الحالة مؤقتة واتفقا على تأمين عودة اللاجئين إلى غزة حيث سيقوم الإسرائيليون بإعداد قطع أرض مجهزة في تل السلطان على الجانب الآخر من الحدود بينما سيدفع المصريون ١٢ ألف دولار لكل أسرة لبناء منزل لهم .

وكان يجب الانتظار من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٩ (لكي يتم تنفيذ عودة بعض الأسر) والواقع أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تمول هذه العودة عن طريق مصر ، وخلال الفترة بين (١٩٨٩ – ١٩٩١) تم السماح لحوالي ١٥٠ أسرة بعبور الحدود (إلى فلسطين) لكن أزمة منظمة التحرير المالية عقب حرب الخليج أوقفت العملية ثم مضت ٣ سنوات دون أن تعود أي أسرة . وبدءا من عام ١٩٩٤ تمكنت ٥٠ أسرة أخرى من العودة لقطاع غزة (الذي أصبح تحت إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية) . والواقع أن الحكومة الكندية التي تقود مجموعة العمل الخاصة باللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف المنبثقة عن إتفاق أوسلو ١٩٩٣ قررت منح مساعدة قدرها ٤ مليون دولار لتمويل عودة سكان المعسكر إلى فلسطين والذى كانت القوات الكندية تقيم فيه .

وبالرغم من أن مصر ليس بها لاجئين فلسطينيين ترعاهم وكالة «الأونروا» باستثناء قبيلة «الملاحة» كما أسلفنا فإن للوكالة مكتب صغير بالقاهرة يديره موظف واحد كانت له أهمية كبيرة فى شراء الكتب الدراسية من مصر حيث كان المنهاج المصرى يدرس فى جميع مدارس قطاع غزه من سنة ١٩٤٨ حتى بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ وكان هذا المكتب يرسل الكتب عبر سيناء التى كان

يحتلها الإسرائيليون عن طريق الصليب الأحمر والذى كان يرسلها بدوره إلى رئاسة منظمة اليونسكو إلى باريس (فرنسا) لإقرارها ثم إرسالها الى السلطات الإسرائيلية التى كانت تقوم بنزع وشطب كل المواد التى تحتوى على مواد قومية فى مقررات التاريخ والجغرافيا والقومية العربية وحتى اللغة العربية .

ونظرا لأن الامتحانات التى كانت ترسل إلى قطاع غزه هى نفس الامتحانات التى كان يمتحن بها الطلبة فى مصر فإن إذاعة فلسطين من القاهرة كانت تقوم بدور حيوى عبر موجات الأثير فى إذاعة وتدريس من المناهج الأجزاء التى حذفتها إسرائيل .

ونظرا للضائقة المالية المتزايدة التى تعمل فيها وكالة «الأونروا» كما أسلفنا وحرصها وحرص المفوض العام PETER HANSEN على تخفيض وترشيد الإنفاق فى سنوات عديدة فقد عزم على إلغاء مكتب الوكالة بالقاهرة ، إلا أننى نجحت فى إثناءه عن هذا الاتجاه عن طريق توضيح الأهمية السياسية واللوجستية التى يقوم بها هذا المكتب فى شراء مواد غذائية من السوق المصرية والكتب والمقررات الدراسية .

وقبل أن ننهى هذه السطور يجب أن نذكر أن عددا من المظاهرات قامت بها سيدات فلسطينيات أمام مكتب التمثيل المصرى فى غزة تطالب بالإفراج عن المساجين الفلسطينيين فى السجون المصرية ، وهم طائفة من الفلسطينيين غير مجرمين ولا مهربى مخدرات لكن نظرا لأنهم من «المطاردين» من قبل إسرائيل لاشتراكهم فى الانتفاضة الثانية التى دامت سبعة سنوات من ديسمبر ١٩٨٧ حتى اتفاق أوسلوا عام ١٩٩٣ فإنهم قد غادروا قطاع غزة ودخلوا إلى الأراضى المصرية هاربين من الملاحقة الإسرائيلية بدون وثائق سفر ولا موافقات أمنية على دخول

مصر وتم تقديمهم إلى المحاكمة بهذه التهمة ، وصدرت عليهم أحكام أتمها أغلبهم ولكنهم لا يجدون بلد أو ملجأ يأويهم.

فليس فى مصر النظام الموجود فى المملكة العربية السعودية حيث يودع الفلسطينيون الذين تنتهى إقامتهم فى المملكة ولا يجدون بلدا تقبلهم فيما يسمونه بالتراحيل انتظاراً لقبولهم وسفرهم الى أى بلد . وهم بذلك لا يوضعون فى السجون العادية مع المجرمين كما هو الحادث فى مصر . وقبل غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ فلم تكن هناك مشكلة فى ترحيل أى فلسطينى تنتهى مدة إقامته فى أى بلد عربى مطلوب مغادرته منه حيث كان يجد الفرصة متاحة لدخول العراق أو السودان أو اليمن أو الجزائر أو أفغانستان.

لكن هذا الوضع انتهى بعد حرب الخليج ولم تعد هناك حاليا أى دولة تقبل دخول الفلسطينيين المطرودين من البلاد العربية ولا يملكون حق دخول الأراضى الفلسطينية المحتلة. كذلك طالبت المظاهرات النسائية التى قام بها أخوات وأمهات وبنات وقريبات المساجين الفلسطينيين أمام مكتب تمثيل مصر فى غزة بالإفراج عن فئة منهم دخلت الأراضى المصرية بدون إذن قادمين من ليبيا فى طريقهم إلى غزة أو العكس .

تطور عدد اللاجئين الفلسطينيين في مصر[1] :

السنة	١٩٤٨	١٩٩٣	١٩٩٨	٢٠٠٢
عدد اللاجئين	٨,٠٠٠	٤٩,٥٥٩	٥٨,٨٦١	٦٦,٢٤٩

تستأثر محافظة القاهرة والجيزة والإسكندرية بنحو ٧٦٪ من إجمالي عدد الفلسطينيين في جمهورية مصر العربية بينهم ٥٢٪ في القاهرة ، ٧٪ في الجيزة ، ١٧٪

(1) المصدر : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية : حمد موعد صـ٥٣٣ .

في الإسكندرية.

وثائق السفر المصرية لعام ١٩٩٤ موزعة حسب فئات الإقامة[1]

الفئة	التعريف	العدد
فئة أ	الوافدين إلى مصر قبل نكبة ١٩٤٨	١,٠٧٥ لاجئ
فئة ب	الوافدين مع نكبة ١٩٤٨	١٣,٠٣٢ لاجئ
فئة جـ	الوافدين مع العدوان الثلاثي ١٩٥٦ وبعده	١٤٢ لاجئ
فئة د	الوافدين حتى اندلاع حرب ١٩٦٧	٦,٤١٧ لاجئ
فئة هـ	الوافدين بعد حرب يونيو ١٩٦٧	٢٣٦,٣٠٧ لاجئ
المجموع		٢٥٦,٩٧٣ لاجيء

هذا لا يعني بأن حجم الفلسطينيين يساوي هذا الرقم بل هو لا يتجاوز ١٠٠ ألف شخص وفقاً لأرقام ١٩٩٥ ، أما من تبقي فيعيش خارج مصر ، وتحول القيود التي فرضتها الحكومة المصرية على تنقل الفلسطينيين وإقامتهم دون تمكن العديد من حملة الوثائق المصرية من العودة والإقامة فيها .

في ربيع ١٩٩٥ أنهت وزارة الداخلية المصرية حصراً لعدد الفلسطينيين من أبناء قطاع غزة والمقيمين في مصر و الحاصلين على وثيقة السفر التي تمنحها مصر للفلسطينيين المقيمين فيها أو في قطاع غزة وأفاد المصدر أن مصر تضم أكبر عدد من النازحين من قطاع غزة حيث بلغ عددهم ٨٩ ألف بالإضافة إلى عدد عشوائي لم يتم حصره بعد يتراوح ما بين (١٠ – ٢٠) ألف مشتتين في ريف مصر وقراها علماً بأن مجموع من غادر فلسطين إبان نكبة ١٩٤٨ الفلسطينية الذين أقاموا في مصر يصل إلى حوالي ٣٥ ألف لاجئ .

(1) الفلسطينيون في مصر وشمال سيناء : عبد القادر ياسين وآخرون ، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) صـ١٧ .

ويتواجد التركيز الأكبر للفلسطينيين في مصر في القاهرة ثم مدن شمال سيناء وخاصة العريش ورفح تنتشر أعداد قليلة منهم في المحافظات الأخرى .

ويوضح الجدول التالي أعداد الفلسطينيين في مدن شمال سيناء (اعتبروا أجانب)

م	السنة	البلد	السكان	الأجانب	٪ للأجانب
١	١٩٤٧	العريش	-	١٢	-
٢	١٩٦٦	العريش	٤٠,٣٣٨	٢٥٦٣	٪١٠
٣	١٩٨٢	العريش	٤٤,١٣٦	٣٨٨٨	٪٧
٤	١٩٨٢	رفح	٧٦٢٧	٤٤٢٤	٪٥٨

وفي عام ١٩٨٨ وجدت فئات من العائلات نفسها بلا موارد وكانت تعيش على إعانات الأونروا من سلع غذائية وملابس ، وبسبب عدم وجود تصريح رسمي بالعمل فى مصر كانت الأسر تعيش بفضل الأونروا أو العمل بصفة غير رسمية أو التهريب أو الهجرة ، وكانت ليبيا خلال أعوام كثيرة هي الرئة الرئيسية للعديد من سكان مخيم «كندا» الذين يسعون للحصول على عمل ، ويقدر عدد المساجين السياسيين في السجون المصرية عام ١٩٩٥ بحوالي مائة شاب من رفح .

اختراقات وتحدي

إن تاريخ مخيم كندا هو قبل كل شيء كسر للقيود التي فرضت حتى لا ينقطع الاتصال بين جانبي السلك . فإن السكان يتحدثون يومياً مع أسرهم وأصدقائهم على الجانب الآخر من شريط حدودي عرضه ٢٠م ومحاطة بالأسوار المكهربة والأسلاك الشائكة وأبراج الحراسة التي يتظاهر السكان بتجاهلها .

من المؤكد أنه يجب الحديث بصوت عال حتى يتمكن الآخرون من السماع لكنها وسيلة أخرى لتأكيد العزم والتصميم ، فحين يكون هناك حفلة عرس فإنه ينقسم

إلى شطرين متماثلين على جانبي الأسلاك الشائكة لأن السلطات المصرية والإسرائيلية ترفضان منح تأشيرات دخول للمدعوين . وهذا يذكرنا بما حدث في هضبة الجولان بالنسبة للسوريين تحت الاحتلال وأهلهم في سوريا. ومع ذلك توجد أنفاق سرية تحت الأرض تم تشييدها لتربط بين البيوت الواقعة على جانبي الحدود . بل وبما هو أكثر من ذلك أي بعبور الرجال والأسلحة والبضائع وفي أثناء الانتفاضة كثيراً ما أثير موضوع هذه الظاهرة التي لا تزال موضع اهتمام السلطات المصرية وكذلك الإسرائيلية.

وهكذا طلبت لجنة الدفاع بمجلس الشعب المصري بداية عام ١٩٩٥ هدم المساكن المحاذية للحدود في رفح للقضاء على التسلل عبر الأنفاق . ويبدو أن الإجراءات لم توقف سيل المبادلات المتزايدة وليست لقصة رفح التي لم تحظ باهتمام الإعلام بما فيه الكفاية قيمة بسبب تفرد هذه الظاهرة في مصر فحسب بل وأيضا لم تكشف عنه من لامعقولية حين ترغب السلطات في فرض نفسها فوق نظام يتجدد نشاطه عند اقل ثغرة[1].

وفي مصر : فإن مهماتها تشمل علي :

- إعادة الاعتبار لوثائق السفر للفلسطينيين وتسهيل التجديد والإضافة .

- إزالة القيود المفروضة على دخول الفلسطينيين وإقامتهم وتحسين معاملتهم أسوة بالعرب الآخرين .تشكيل هيئة أو مرجعية تمثيلية للفلسطينيين هناك لمتابعة مشكلاتهم وحاجاتهم بالتنسيق مع السفارة الفلسطينية والجهات المصرية المعنية .

- العمل على إعادة التسهيلات التعليمية والإدارية أمام الطلاب الفلسطينيين في الجامعات والمعاهد المصرية.

(1) عبد القادر ياسين وآخرين: الفلسطينيون في مصر وشمال سيناء: صـ٥٨.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المغرب العربي

اللاجئون الفلسطينيون فى تونس

هاجر بعض الفلسطينيين عقب نكبة سنة ١٩٤٨ إلى تونس وتمت هجرة أخرى إلى تونس عقب احتلال إسرائيل لجنوب لبنان لمدة عشرين عاماً هاجر خلالها أعداد كبيرة من الفلسطنيين إلى تونس . وقد عاد عدد كبير منهم إلى فلسطين عقب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ بما فيهم الرئيس «ياسرعرفات» الذى كان يقيم فى تونس مع قيادات منظمة التحرير الفلسطينية عقب خروجهم من لبنان ، ولا تزال هناك ثلاثة دوائر لمنظمة التحرير باقية فى تونس وهى :-

الدائرة السياسية التى يرئسها فاروق القدومى (أبو اللطف) الذى يقيم بصفة أساسية فى تونس .دائرة اللاجئين . والدائرة العسكرية والتى صفت أعمالها بقبول منظمة التحرير فى الانحراط فى الحل السلمى .

اللاجئون الفلسطينيون فى الجزائر

وصل عدد اللاجئين الفلسطينين فى الجزائر إلى عشرة آلاف لاجئ لكن معظمهم غادرها بعد الحرب الأهلية بين جبهة الإنقاذ الإسلامى والحكومة الجزائرية . وقد حوصر عددا كبير من اللاجئين الفلسطينين - والذين يحمل معظمهم وثائق سفر مصرية - عند محاولة خروجهم من الجزائر فراراً من الحرب الأهلية لأن وثائق السفر التى يحملونها لا تسمح لهم بالعودة إلى مصر أو إلى أى بلد آخر وتعامل

الحكومة الجزائرية منظمة التحرير الفلسطنية بإاعتبارها حركة تحرير وطنية وتمنحها كثيرا من التسهيلات .

اللاجئون الفلسطينيون فى ليبيا

تمتع جميع المواطنين العرب بمكانة خاصة فى ليبيا لسنوات طويلة متساوين فى ذلك مع المواطنين الليبيين فى حق الإقامة وحق المغادرة والعودة إلى ليبيا وحق العمل وقد تمتع بهذا الوضع عدة آلاف من الفلسطينيين الذين أقاموا فى ليبيا وحتى عهد قريب فلقد اعتبرت ليبيا واحدة من أكثر البلاد ترحيباً باللاجئين الفلسطنيين ومنحهم حق الإقامة والعمل وقد أدى هذا إلى هجرة عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين ضاق بهم العيش فى بلاد مضيفة أخرى إلى التوجه إلى ليبيا ، ويقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين فى ليبيا عام ١٩٩٢ بحوالى ٣٠ ألف فلسطينى .

وفى أبريل عام ١٩٩٢ فرض مجلس الأمن حظراً إقتصادياً على ليبيا بسبب حادثتين : سقوط الطائرتين بان آم فى لوكيربى بإنجلترا والطائرة الفرنسية فوق النيجر مما أدى إلى تدهور خطير فى الاقتصاد الليبى أدى إلى أن تصبح ليبيا أقل جاذبية للاجئين الفلسطينيين . وفى نفس الوقت أعلنت ليبيا نيتها فى تخفيض عدد الأجانب فيها وأعلن الرئيس القذافى فى سبتمبر ١٩٩٥ أن جميع الفلسطينيين سيجبرون على مغادرة ليبيا ، وقبل هذا التوجه وبعده فإن آلاف كثيرة من المهاجرين الفلسطينيين المقيمين فى ليبيا والقادمين من بلاد مضيفة أخرى غادروها ، وقد وضع عدة مئات منهم على سفن للتوجه إلى سوريا ولبنان و حاولت السلطات الليبية الحد من عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون فى ليبيا عن طريق إصدار قوانين جديدة بشأن منحهم تأشيرات العودة.

واضطر العديد من الفلسطينيين لمغادرة ليبيا عن طريق البر إلى الأردن قاطعين

مسافة أكثر من ٢٠٠٠ كيلو متر وهم أولئك الذين كانوا يحملون جوازات سفر من الأردن وقد حوصر مئات من الفلسطينيين (الذين كان يقيم معظمهم من قطاع غزة ويحملون وثائق مصرية للاجئين الفلسطينيين) فى الصحراء الليبية على الحدود المصرية نظراً لفقدانهم حق الإقامة فى قطاع غزة بفضل إجراءات الاحتلال الإسرائيلى للقطاع . وكان موقفهم هو نفس موقف اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من الكويت عام ١٩٩١ عقب تحرير الكويت من الغزو العراقى ومنذ أغسطس ١٩٩٥ فقد أقام نحوا من ٢٠٠ معظمهم من النساء والأطفال فى معسكرات ووسائل معيشة بدائية على الحدود المصرية وإزاء ضغط الحكومة المصرية على العقيد القذافى فقد ألغى التهجير القسرى للفلسطينيين مؤقتاً.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيون في دول الخليج العربي

أولا : اللاجئون الفلسطينيون فى الكويت

جاءت أول موجات الهجرة الفلسطينية إلى دول الخليج إلى الكويت مباشرة بعد حرب ١٩٤٨ عندما كانت الشياخة ما زالت تحت الحماية البريطانية . وكان الذين قدموا فارين من حرب عام ١٩٤٨ من الفلسطينيين المقيمين فى الضفة الغربية أصلا وكان من بينهم المدرسون والعمالة المهرة والعمالة غير المدربة وقد تزايد أعداد الفلسطينيين بمرور الزمان، ولتسهيل قدوم العمالةالأجنبية وقعت الكويت عدداً من الاتفاقيات مع الدول العربية الأخرى بإزالة طلب الحصول على تأشيرة الدخول للقادمين من الدول العربية ومنها اتفاقية مع الأردن بإلغاء شرط الحصول على تأشيرة دخول إلى الكويت للمواطنين الأردنيين فى عام ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ .

وقد أدى هذا إلى حدوث موجة هجرة إلى الكويت من شرق وغرب نهر الأردن وبعد أن تحسنت أحوال المهاجرين الفلسطينيين فى الأردن فإنهم قد أرسلوا فى إحضار ذويهم ومعارفهم من الفلسطينيين إلى الكويت وكونوا جالية فلسطينية كبيرة ظلت فى البلاد لمدة أكثر من ٣٠ عام . وفى عام ١٩٦٥ شكل الفلسطينيون نسبة تزايد عن ١٦٪ من سكان الكويت وثلث الأجانب فى الكويت. وفيما بين عامى ١٩٦٥ - ١٩٧٥ تزايد عدد الفلسطينيين الموجودين فى الكويت ثلاثة أضعاف حيث وصل عددهم إلى ما يزيد عن ٢٠٤٠٠٠ وفى وقت الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ كان عدد الفلسطينيين يتراوح ما بين ٣٥٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف

شكلوا أكبر تجمع فلسطينى فى دول الخليج .

وبالرغم من المدد الطويلة التى أمضاها الفلسطينيين فى الكويت فإنهم لم يحصلوا على حق المواطنة ، أو حق الإقامة الدائمة ، ولقد أصدرت الحكومية الكويتية عدة قوانين صارمة بخصوص تأشيرات الدخول والسماح بالإقامة وبالعمل وجعلت حق استقدام العمالة قاصر على أن تتم بطلب من مواطن كويتى فيما يعرف (بالكفيل) الذى يكون مسئول مسئولية كاملة عن العامل الأجنبى الذى يستقدمه وأصبح القانون يحتم مغادرة أى وكل أجنبى للكويت عقب انتهاء فترة عمله .

وأصبح لكل مؤسسة حق معلوم (كوته) لا تستطيع أن تزيد عنها فى استقدام العمال الأجانب وأصبح من المستحيل تمديد الإقامة لأى سبب . وقد سمح القانون بدخول ٥٠ مواطن أجنبى فقط كل عام فى الجنسية الكويتية ، لكنه فى تعديل عام ١٩٦٠ سمح للمواطنين العرب الذين أمضوا عشرة سنوات متصلة فى الكويت بالحصول على الجنسية الكويتية ، وهناك فارق واضح بين المواطن الكويتى والذين اكتسبوا الجنسية الكويتية حيث لا يسمح للمتجنسين بحق التصويت فى الانتخابات إلا بعد عشرين عاماً من حصولهم على الجنسية كما لا يحق لهم الترشيح لمجلس الأمة الكويتى أو التعيين كوزراء ، وحتى عام ١٩٩١ كانت العلاقات طيبة بين المجتمع الكويتى والحكومة الكويتية من ناحية وبين الفلسطينيين المقيمين فيها وكان لهم الفضل فى تطوير وتشكيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى الكويت عن أى جالية أخرى نظراً لدأبهم فى العمل وإخلاصهم فيه سواء فى القطاع العام أو الخاص واندماجهم فى الحياة الاقتصادية والوظيفية والمهنية ووسائل الاعلام أهلتهم لأن يصبحوا من أكثر المجتمعات الفلسطينية المهاجرة نجاحاً وانصهاراً عن أى دولة أخرى من دول الشتات التى عاش فيها الفلسطينيين.

ولقد تحولت العلاقة بين الحكومة الكويتية وحكام الكويت والمسئولين فيها وبين الجالية الفلسطينية عقب غزو «صدام حسين» للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ إلى علاقة سيئة ومواجهة . وذلك نظراً لتأييد القيادة الفلسطينية وبعض المسئولين الفلسطينيين لصدام حسين واعتبر الفلسطينيون طابوراً خامساً من الجواسيس والعملاء لصدام حسين واعتبروا خائنين للدولة التى أعطتهم الملجأ والمأوى وفرص التقدم والازدهار إلا أنه لم تقدم إثباتات عملية لمدى هذا الادعاء. ويقدر الكويتيون (الذين بقوا فى بلدهم عقب الغزو العراقى) أن حوالى ١٠٪ فقط من الفلسطينيين المقيمين هم الذين قدموا المعونة الفعلية للقوات العراقية الغازية كما قدروا ان نسبة مماثلة تقريباً (١٠٪) منهم قد ساعدت على الوجه المقابل حركات المقاومة السرية الكويتية ضد القوات الغازية .

أما الباقين (٨٠٪) فقد امتثلوا للأوامر العسكرية العراقية أو استمروا فى ممارسة حياتهم العادية وعقب انتهاء الغزو فإن هذه الفئة قد اتهمت بأنه كان فى إمكانها الإضراب عن العمل ومقاطعة أعمالهم وهو ما أدى إلى الاعتقاد بخيانة الجالية الفلسطينية للكويتيين واعتبرتهم الحكومة غير مرغوب فيهم .

وكان قد غادر الكويت أثناء فترة الغزو التى استمرت من ٢/ ٨/ ١٩٩١ حتى ١٥/ ١/ ١٩٩٢ ما بين ١٨٠ إلى ٢٠٠ ألف فلسطينى وأعقب تحرير الكويت مورثه فى حق الفلسطينيين الذين استمروا فى الإقامة فى الكويت أعمال اضطهاد واسعة النطاق وانتهاك لحقوق الإنسان .

لكن هناك نحو من ٥٠ إلى ٦٠ ألف ظلوا بالكويت برغم ذلك وبعد عام واحد من انتهاء الغزو أصبح يقدر عدد الفلسطينيين ٢٥ ألف فقط وظل هذا العدد فى انخفاض مستمر حيث تطلع الفلسطينيون المغادرون إلى ظروف عمل ومناخ

سياسى أفضل . وقد كانت الغالبية العظمى من الفلسطينيين المقيمين فى الكويت من حاملى جوزات السفر الأردنية ومن ثم فقد كان من حقهم الرجوع إلى الأردن كما كان نحوا من ١٠٪ منهم يحملون وثائق السفر المصرية التى تصدرها الحكومة المصرية ، وكانت هذه الفئة هى التى واجهت أكبر المصاعب شأناً خاصة أولئك الفلسطنيين الذين قدموا إلى الكويت من قطاع غزة قبل عام ١٩٦٧ عندما وقع القطاع تحت الاحتلال الإسرائيلى ، وبذلك أصبحت هذه الفئة غير مستحقة للعودة لقطاع غزة وأصبحوا فى موقف حرج غير قادرين إلى العودة إلى القطاع أو دخول مصر ولم يعد لهم خيار إلا البقاء فى الكويت بطريقة غير قانونية أو المغادرة إلى العراق .

وفى منتصف عام ١٩٩١ فإن انتهاكات حقوق الانسان الفلسطينى فى الكويت قد تضاءلت إلا أنهم ظلوا مجال عداء من الشعب الكويتى ، وظلت الحكومة الكويتية ترغب فى تقليص عددهم ومغادرتهم للبلاد وأمهلوا حتى ١٥ نوفمبر ١٩٩١ لتجديد وثائق إقامتهم وقد مدت هذه الفترة حتى منتصف عام ١٩٩٢ . حيث كان على كل أجنبى لم يحصل على حق الإقامة حتى ذلك التاريخ أن يغادر الكويت وحتى هذا التاريخ فإن هناك نحواً من خمسة آلاف فلسطينى يحملون وثائق السفر المصرية محصورون فى الكويت واستمر العديد منهم فى المغادرة إلى العراق ، وفضل بعضهم البقاء بصورة غير قانونية.

اللاجئون الفلسطينيون فى المملكة العربية السعودية

وقد عاش الفلسطينيون المقيمون فى المملكة العربية السعودية فى ظروف عمل صعبة حيث أن مدة إقامتهم تبعاً لعقود عملهم تجدد كل عامين . وقد اختلف عدد الفلسطينيين العاملين فى دول الخليج تبعاً لحالتها الاقتصادية حيث لم يعملوا فيها

كعمال عاديين لأن دول الخليج استقدمت عمالة رخيصة من جنوب شرق آسيا ولكنهم عملوا كطبقة وسطى فى المؤسسات الصغيرة فى القطاع الخاص حيث يعتمدون بصورة أساسية على الكفيل الذى استقدمهم .

obeikan.com

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق

وهم الخارجين عن مناطق خدمات الأونروا فمجموع الفلسطينيين الذين اضطروا للذهاب مع الجيش العراقي الذي كان مرابطاً في جزء من الساحل الفلسطيني أبان حرب عام ١٩٤٨ لم يتعد خمسة آلاف فلسطيني غالبيتهم من قرى مثلث أجزم وجبع وعين غزال في الساحل الفلسطيني إضافة إلى أعداد قليلة من كفر لام وعين حوض والطيرة ومدينة حيفا .

الخصائص المختلفة بين اللاجئين في العراق :

وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى (٤٠٠٠٠) ألف في عام ٢٠٠٠ ونحو (٤٢٤٣٦) لاجئ عام ٢٠٠٢ ، والمجتمع الفلسطيني هناك مجتمع فتي (١ , ٤١ ٪) منه دون الخامسة عشر من العمر ، ويتركز ١ , ٩٦٪ منهم في العاصمة بغداد بكونها منطقة جذب اقتصادي ، تستحوذ الموصل على ٤ , ٢ ٪ ، والبصرة ٥ , ١٪ ، ويتوزع اللاجئون على مناطق حضارية في منطقة بغداد الجديدة ، مدينة الحرية وحي السلام والطوبجي ، والزعفرانية .

تقسيم سكن اللاجئين الفلسطينيين في العراق

- الدور المجمدة لدي الدولة .

- الملاجئ وهي بيوت قديمة وكبيرة الحجم يقيم في كل منها أسرة كبيرة وهي غير صالحة للسكن .

- الدور الحكومية والمستأجرة وهي أشبه ما يكون بالمساكن الشعبية .

- العمارات السكنية في حي ٧ نيسان وتقدر نسبة القاطنين فيها ٢٨ , ١٩٪ من اللاجئين في العراق .

- بيوت حكومية مؤجرة ومجمدة متنوعة وهذه متناثرة في مختلف مناطق بغداد وأحيائها الشعبية .

الخصائص الأساسية للاجئين الفلسطينيين في العراق

- تراجع الخصوبة الكلية للمرأة من ٧ مواليد فى السبعينات إلى ٤ مواليد فى عقد التسعينات .

- تراجع معدلات النمو السكاني لتصل إلى (٥ , ٣٪ عام ٢٠٠٠) مقابل ٤٪ في السبعينات .

- يقدر مجموع اللاجئين في العراق بنسبة (٥ , ١ ٪) من إجمالي مجموع الفلسطينيين المقدر عام ٢٠٠٢ .

- تشكل القوى البشرية بين اللاجئين في العراق نحو ٥٦٪ من إجمالي اللاجئين هناك ، ولا يتعدى معدل النشاط الاقتصادي ٢٧٪ ، ومرد ذلك للتركيب العمرى للسكان وانخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي حيث لا تتعدي ٩ ٪ .

- يستحوذ قطاع الصناعات التحويلية على ٢٣ ٪ ، والبناء ٢٦ ٪ والزراعة ٣ ٪ والمطاعم ١٧ ٪ وباقي القطاعات غير المذكورة تستوعب ٤١ ٪ .

- يلاحظ تدني استيعاب قطاع الزراعة لقوة العمل ويعود ذلك إلى حالة اللجوء التي أفقدت الفلسطيني ملكياته الزراعية ، وبالتالي نشاطه الزراعي الذي كان يطبع النشاط الاقتصادي الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨ . وشأن الفلسطيني في العراق في

ذلك شأن كافة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات والوطن .

- كان للحصار الدولي على العراق بالغ الأثر على دخل الأسرة الفلسطينية حيث لا يتعدى ٥٠ دولاراً بعد انخفاض قيمة العملة العراقية ، ولم يبق للاجئين الفلسطينيين في الوقت الراهن سوى السكن المجاني على حساب وزارة العمل وهو سكن في كل الأحوال لا يتمتع بالاستقرار .

- شارك اللاجئون الفلسطينيون في العراق في نضالات الشعب الفلسطيني وانضموا إلى فصائل العمل الوطني الفلسطيني منذ عام ١٩٦٤ وقدموا طوال الفترة الممتدة منذ العام المذكور أكثر من ٢٥٦ شهيداً أملاً بالعودة إلى الوطن

- للاجئين الفلسطينيين في العراق نشاط خاص في إطار النشاط المجتمعي الفلسطيني وذلك عبر فروع الاتحادات الشعبية الفلسطينية كاتحاد الكتاب والصحافة وهو ما يدل على حيوية المجتمع الفلسطيني في العراق [1].

اللاجئون	عام ١٩٤٨	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠٠٢
العراق	٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٢٤٣٦

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق

أولاً : بدأت محنتهم عند طردهم من الكويت الدولة التي عاشوا فيها لعشرات السنين ولم يبق منهم بعد تحريرها من صدام حسين سوى القليل وفر الباقون إلى العراق أساساً حيث رحب بهم في محنتهم نظام صدام حسين وهم الذين اتهموا بأنهم ساندوا قواته عند غزوها للكويت . وكان هؤلاء قد قدموا الكويت من الأردن ثم عادوا إليها عن طريق العراق بعد حرب الخليج الثانية .

(1) المصدر : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية : حمد موعد صـ٥٣٣- ٥٣٦.

ثانياً : ظلت أعداد من الفلسطينيين في العراق حتى نهاية حكم صدام ووصول الجنود الأمريكان في ٢٠٠٣ لكن بعضهم غادر إلى الأردن ومناطق أخرى وعانى آخرون من اضطهاد الشعب العراقي لهم ، حينئذ فروا إلى الحدود العراقية – الأردنية والسورية والسعودية حيث يعيشون في مخيمات بدائية مرة أخرى ، وكأن لعنة الترحال تلاحقهم أينما كانوا وهم حملة وثائق السفر المصرية أساساً ، والدليل على ذلك أنهم كونوا معسكرات على الحدود العراقية السورية والعراقية السعودية ، وفى أكتوبر ٢٠٠٧ سمح لألف منهم بالهجرة إلى البرازيل ، وحصل بعض مئات منهم على حق اللجوء فى السودان وسمحت أيسلندا لنحو مائة منهم باللجوء إليها كذلك شيلى.

ثالثا : مات عدد كبير من الفلسطينيين فى السجون العراقية منهم أبو العباس مختطف السفينة (أكيلى لاورو) فى البحر المتوسط ونعتقد أن هناك أصابع للموساد الإسرائيلى فيما يجرى للفلسطينيين فى العراق .

وفي العراق فإن مهماتها تتراوح في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة بين :

- العمل على توفير الحماية الأمنية والسياسية للفلسطينيين المقيمين في العراق.
- الحفاظ على الحقوق المدنية المكتسبة للفلسطينيين عبر العقود الماضية .
- إيجاد علاقة بين اللاجئين ووكالة الأونروا لتحسين أوضاع الفلسطينيين .
- العمل مع القوى السياسية الوطنية على محاربة مشروع التوطين .
- بلورة مرجعية داخلية فلسطينية بين السكان المقيمين في العراق .
- تشكيل لجان محلية للدفاع عن حق العودة وربطها بشبكة اللجان المماثلة في البلدان الشقيقة .

- وضع الفلسطينيين في العراق منذ عام ١٩٤٨[١].

ينحدر الفلسطينيون المتواجدون في العراق من قرى مثلث الكرمل (إجزم ، عين غزال جبع) قضاء حيفا والقرى المحيطة بها حيث استعصت قرى مثلث الكرمل على العصابات الصهيونية لمدة ثلاثة أشهر بعد سقوط مدينة حيفا.

وقد نزح سكان مثلث الكرمل وبعض سكان القرى المحيطة في سيلٍ من البشر باتجاه مدينة جنين حيث الجيش العراقي ، وبعد أن استولى الجيش العراقي على مدينة جنين قام عبد الإله الوصي على عرش العراق والملكة عالية ملكة العراق آنذاك بزيارة لمدينة جنين لتفقد وحدات الجيش العراقي هناك ورأوا بأعينهم ما آل إليه وضع الفلسطينيين المهجرين من قرى مثلث الكرمل ، وأثنائها قام قائد القوات العراقية بوصف مشهد الشجاعة والصمود الذي صمده أبناء هذه القرى وتعاونهم مع الجيش العراقي .

أمام هذا المشهد المؤلم أمرت الملكة عالية والأمير عبد الإله بأن يتم نقل هؤلاء اللاجئين ليحلوا ضيوفًا على الحكومة العراقية والشعب العراقي ، وبالفعل نقلت عائلات اللاجئين باستثناء الشباب القادر على حمل السلاح في شهر آب من عام ١٩٤٨ بواسطة آليات الجيش العراقي عبر الأردن .

أوضاع الفلسطينيين فى العراق بعد الغزو الأمريكى

شهد الوضع الأمني لما يناهز ٣٤,٠٠٠ لاجئاً فلسطينياً في العراق تدهوراً حاداً منذ سقوط حكم صدام حسين في أبريل ٢٠٠٣ وتقوم جماعات مسلحة ، جلّها من الشيعة ، باستهداف هذه الأقلية التي يغلب عليها الطابع السني .فهم يهاجمون

(١) دراسة لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني : اللاجئون الفلسطينيون فى العالم العربى ، C D مجلة السياسة الدولية عدد ١٦٨ إبريل ٢٠٠٧.

مبانيهم، ويقتلون عشراتٍ منهم ، ويتوعدونهم بالأذى إن لم يغادروا العراق فوراً . وفي خضم العنف السياسي والإجرامي في العراق ، تم استهداف الفلسطينيين أكثر من الأقليات الأخرى بسبب الاستياء من المكاسب التي حصلوا عليها إبّان حكم صدام حسين ، وكذلك للاشتباه بأنهم يناصرون المقاومة .

تتحمل الحكومة العراقية شطرا كبيراً من المسئولية عن محنة الفلسطينيين في البلاد . ويساهم عناصر وزارة الداخلية في ما يصيب الفلسطينيين من اعتقالات تعسفية وتعذيب وقتل وحالات «اختفاء» . ورغم تمتعهم بصفة اللاجئين ، فإن فلسطينيي العراق يخضعون إلى شروط تسجيل جديدة شديدة الوطأة تفسح المجال أمام العداوة البيروقراطية ، وعلى النقيض من المواطنين العراقيين المعرضين للخطر، والذين يتمكن معظمهم من إيجاد ملجأ خارج البلاد ، فليس أمام الفلسطينيين مكانٌ يفرون إليه(فدول المنطقة مع استثناءاتٍ قليلةٍ عارضة) تغلق حدودها بإحكامٍ أمام الفلسطينيين الفارين من العراق . ولا يكاد المجتمع الدولي يفعل شيئاً لتخفيف هذه المحنة.

لقد أضحى اللاجئون الفلسطينيون في العراق هدفاً للعنف والمضايقات والطرد من المنازل عقب سقوط الحكومة العراقية عام ٢٠٠٣ على يد قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة .حيث دأب مهاجمون مجهولون على إطلاق أسلحتهم الهجومية وقذائف الهاون على أماكن سكن الفلسطينيين، وإلقاء القنابل داخل بيوتهم .ولعل من الأسباب الهامة للعداوة قيام الحكومة العراقية السابقة بتقديم السكن المدعوم للفلسطينيين، وغالباً على حساب المالكين الشيعة الذين كانت الحكومة تدفع لهم بدلات إيجار زهيدة .وفور سقوط حكومة صدام، قام المالكون الشيعة بطرد المستأجرين الفلسطينيين.

ومنذ ذلك الحين استمرت ظروف اللاجئين الفلسطينيين في العراق بالتدهور . وأدى تفجير ٢٢ فبراير ٢٠٠٦ الذي دمر واحداً من أقدس الأضرحة الشيعية ، وهو جامع الإمام العسكري في سامراء ، إلى موجةٍ من القتل الطائفي لازالت مستمرةً حتى اليوم . حيث هاجم مسلحون (قيل بأنهم من الشيعة) أماكن سكن الفلسطينيين في بغداد فقتلوا عشرة منهم على الأقل كان بينهم شقيقا الملحق الفلسطيني السابق في بغداد ، واللذين اختطفا من منزل والدهما يوم 23 فبراير ثم وجدا مقتولين في أحد برادات الجثث بعد يومين . وعشية تفجير سامراء، قتل أشخاصٌ مجهولون سمير خالد الجيّاب، وهو فلسطيني في الخمسين، بأن ضربوه على رأسه بالسيف وأطلقوا عليه أكثر من ٢٠ طلقة . وفي ١٦ مارس ، قام مسلحون مجهولون في حي الشعلة ببغداد بخنق الحلاق الفلسطيني محمد حسين صادق البالغ ٢٧ عاماً حتى الموت، إضافةً إلى اثنين من العراقيين السنة.

وفي أواسط شهر مارس ، وزعت جماعةٌ مقاتلة تدعو نفسها «سرايا يوم الحساب» منشورات في مناطق سكن الفلسطينيين متهمةً إياهم بالتعاون مع مجموعات المتمردين. وقالت تلك المنشورات :«ننذركم بأننا سنطردكم جميعاً إذا لم تغادروا المنطقة نهائياً خلال عشرة أيام» .وقد أدت حوادث القتل والتهديد به إلى جعل الفلسطينيين يعيشون حالة صدمة كما يقول مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين[1] . كما دعت تلك الحوادث رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس والمفوض السامي للاجئين أنطونيو غوتيريس إلى مناشدة الرئيس العراقي جلال الطالباني التدخل لوقف أعمال القتل بحق الفلسطينيين .ومازال الذعر يحيط بتجمعات الفلسطينيين في بغداد، وهناك آلافٌ من فلسطينيي العراق يتلهفون

(1) لا ترعى الـ UNRWA لاجئي فلسطين في العراق وكالة UNCHR .

لمغادرته. ومازال القتل مستمراً، فقد أفادت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عن مقتل ما لا يقل عن ستة فلسطينيين عراقيين في بغداد وعن تجدد تهديدات القتل الموجهة إلى الفلسطينيين .

ولم تفعل الحكومات العراقية في مرحلة ما بعد صدام شيئاً يذكر لحماية الفلسطينيين العراقيي (الذين منحوا جميع حقوق المواطنين ما عدا المواطنة الفعلية وحق التملك) كما ساهم بعض العناصر داخل الحكومة مساهمةً فعلية في انعدام الأمن الذي يعيشونه . ففي أكتوبر ٢٠٠٥، دعت وزيرة الهجرة والمهجرين الحكومة إلى إبعاد جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى غزة متهمةً إياهم بالمشاركة في الأعمال الإرهابية .

وقد تلقت «هيومن رايتس ووتش» إفاداتٍ متطابقة من فلسطينيين عراقيين تتحدث عن قيام جهات تابعة لوزارة الداخلية بمضايقة اللاجئين الفلسطينيين في العراق وممارسة التمييز بحقهم واستهدافهم بالاعتقال واتهامهم بالإرهاب . وتحدث فلسطيني احتجز ثمانيةً وستين يوماً في قاعدة الكوت العسكرية جنوب بغداد عن التعذيب الذي يعتقد أنه تعرض له لمجرد كونه فلسطينياً كان الحرس يدخلون غرفة الاحتجاز ويسألون عن «الفلسطيني »؛ وكانوا يضربونه بانتظام ويعرضون قضيبه للتيار الكهربائي . وقد قال محامي مجموعة من الفلسطينيين اعتقلوا في مايو ٢٠٠٥ بتهمٍ تتعلق بالإرهاب أن موكليه تعرضوا للضرب بالسلاسل الحديدية وللصدمات الكهربائية ولحرق الوجه بالسجائر، ووضعوا في غرفةٍ تغمرها مياهٌ مكهربة كما اعتقلت وحدات الحرس الوطني العراقي في أبريل ٢٠٠٥ فلسطينياً في الخامسة والسبعين من العمر؛ ومازال الرجل «مختفياً»، مع وجود شكوك بقيامهم بقتله أثناء الاحتجاز.

وبعد أن كان اللاجئون الفلسطينيون يتمكنون بسهولةٍ من تجديد إقامتهم في

العراق فيما مضى ، أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها لهم بالحصول على تصاريح إقامة قصيرة الأجل معاملةً إياهم بوصفهم أجانب غير مقيمين بدلاً من معاملتهم كلاجئين معترفٍ بهم . كما أن إجراءات الحصول على الإقامة شاقةٌ ومرهقة ، إذ تتطلب أن يُحضر اللاجئ الفلسطيني جميع أفراد أسرته إلى مكتب تابع لوزارة الداخلية بغية تجديد تصاريح الإقامة وهو أمر قد يستغرق أياماً أو أسابيع كما أن تصاريح الإقامة الجديدة تكون صالحةً لشهرٍ أو شهرين فقط.

ويواجه الفلسطينيون الذين يحاولون الفرار من العراق عقباتٍ أكبر بكثير مما يواجهه المواطنون العراقيون بمن فيهم أفراد الأقليات الأخرى المعرضون للخطر كالمندائيين والكلدان . حيث ترفض البلدان المجاورة كالأردن والكويت والسعودية وسوريا استقبالهم ، ولا تسمح إسرائيل عموماً بعودتهم إلى أراضيها أو إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة . أما فرص إعادة توطينهم في بلدانٍ أخرى فهي محدودة جداً.

لقد أدت الهجمات التي استهدفت اللاجئين الفلسطينيين العراقيين عام ٢٠٠٣ إلى تشريد الآلاف منهم داخلياً ، إضافةً إلى فرار المئات إلى الأردن . وقد أغلق الأردن حدوده في البداية، ثم سمح بدخول عدة مئات منهم إلى مخيم الرويشد المعزول القاحل الذي يقع على مسافة ٨٥ كم داخل الحدود الأردنية . أما بقية الفلسطينيين العراقيين فظلوا أكثر من سنتين في مخيم الكرامة الذي لا يقل قسوة والواقع داخل المنطقة العازلة على الحدود العراقية الأردنية ، إلى أن قامت السلطات الأردنية بإغلاقه عام ٢٠٠٥ ونقلهم إلى مخيم الرويشد .

الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين فى العراق

بعد وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى العراق عام ١٩٤٨ أصبح هؤلاء تحت

ولاية وزارة الدفاع العراقية حيث تم توزيع سكنهم في المقرات الحكومية التي لا تستخدم عادة في فترة العطلة الصيفية مثل دار المعلمين وكليات الجامعة ، ومع انتهاء العطلة الصيفية تم توزيعهم على مناطق مختلفة من العراق بين البصرة وبغداد والموصل في معسكرات وأندية تتبع للحكومة ، وكان لهم مخصصات من الطعام والغذاء بشكل يومي كباقي قطع الجيش العراقي ، إذ كانوا يعتبرون جزءًا من قطع الجيش في هذه الناحية ، وبقي الحال هكذا حتى عام ١٩٥٠ حيث انتقلت ولايتهم إلى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ضمن مديرية خاصة سميت مديرية شئون اللاجئين الفلسطينيين في العراق حيث أعيد توزيع سكن الفلسطينيين وفق نظام السكن الجماعي في الملاجئ التي تفتقر لأدنى متطلبات الرعاية الصحية .

ومع تشكيل وكالة الإغاثة الدولية (الأنروا) كان الفلسطينيون في العراق مشمولين برعايتها ، إلا أن الأنروا لم تمارس مهامها في العراق إلا لأشهر قليلة خرج بعد ذلك العراق من مناطق عمليات الأنروا بطلب من الحكومة العراقية وبموجب اتفاقية بين الحكومة العراقية والأنروا بأن تقوم الحكومة العراقية برعاية شئون اللاجئين الفلسطينيين في العراق مقابل إعفاء العراق من أي التزام مالي للأمم المتحدة بهذا الخصوص ، وفي هذه الأثناء خصصت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل العراقية مبلغ ١٦٠ ألف دينار كميزانية لمديرية شئون اللاجئين الفلسطينيين، وكانت مخصصات الأفراد (١٠٠ فلس للكبير و ٥٠ للصغير يوميًا) ، إلا أن هذه المخصصات بدلا من أن تزيد مع الزمن كانت تنقص بسبب ثبات الميزانية وازدياد عدد الفلسطينيين ، فلم تزدد الميزانية المخصصة للمديرية بين أعوام ١٩٥٥ - ١٩٧٣ سوى ٥٠ ألف دينار فقط في الوقت الذي زاد في أعداد الفلسطينيين في هذه الفترة أربعة أضعاف تقريبًا من (٣,٥٠٠ إلى ١٤,٠٠٠) ،

ومع ذلك لم يكن جميع الفلسطينيين في العراق مشمولين برعاية مديرية شئون اللاجئين فقد كان لهذه المديرية شروطها في تسجيل الفلسطينيين مثل :

- أن يكون من بلد محتل عام ١٩٤٨ .

- وأن يكون دخل العراق وأقام فيه قبل ٢٥/ ٩/ ١٩٥٨ .

- ولغرض لم الشمل أجازت الوزارة ضم الزوجة إلى زوجها المسجل قبل عام ١٩٦١ ولا يجوز العكس أي ضم الزوج إلى زوجته .

وبالعودة لموضوع المساعدات فقد كانت هذه المساعدات أداة ابتزاز بيد المديرية تقطعها متى شاءت بصلاحية قرار من مديرها فقط . ثم تقلص دور هذه المديرية وبدأت تقطع المعونات عن كل من يعمل أو يحصل على أي مصدر رزق إلى أن انتهى دورها من ناحية المساعدات لتقتصر على دور السجلات والتعاملات الورقية الخاصة بالفلسطينيين . هذا من ناحية ولاية ورعاية الفلسطينيين في العراق ، أما من ناحية القوانين الصادرة بحقهم فقد بقي وضعهم القانوني ضبابيًا قابلا للتأويل حتى صدور القرار الشهير ٢٠٢ عام ٢٠٠١ ، ففي عام١٩٦١ صدر قرار مرقم ب ٢٦ ينظم عملية منح الفلسطينيين في العراق وثائق سفر خاصة ويحدد مدة صلاحيتها ، وفي عام ١٩٦٤ صدر قرار بمعاملة الفلسطيني معاملة العراقي في الوظائف الحكومية من حيث الرواتب والعلاوات ، لكن الفلسطيني استثني بموجب هذا القرار من حصوله على امتياز الخدمة التقاعدية بحجة أن ذلك قد يدفعه للتمسك بالبقاء في العراق والتفريط بحق العودة ، ومنح الفلسطيني المنتهية خدمته راتب شهر واحد عن كل سنة من خدمته ، وفي العام ١٩٦٥ صدر قرار بشطب كلمة (اللاجئين) من وثائق السفر.

بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ قام وزير الشئون الاجتماعية والعمل العراقي

بزيارة للملاجئ التي يسكنها الفلسطينيون وهاله ما رأى من البؤس الذي يعيشه الفلسطينيون ، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية لاتخاذ قرار رقم ١ لسنة ١٩٦٨ تتضمن توصيات بتخصيص أراضي للفلسطينيين مع سلف لمواد بناء ، وجرى إصدار تعليمات خاصة بالفلسطينيين تتضمن إعانات نقدية منتظمة . لكن لم يقدر لهذا القرار أن يخرج عن إطار التوصية، فقد جاء انقلاب حزب البعث في تموز (يوليو) ١٩٦٨ ، إلا أن مجلس قيادة الثورة قد أصدر القرار رقم ٣٦٦ المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ١٧/ ٨/ ١٩٦٩ والذي عالج في نصه قضايا أهمها:

إنشاء مجمعات سكنية شعبية على غرار مدينة السلام يتوفر فيها كافة الشروط الصحية (كمجموعات سكنية متكاملة الخدمات) وتبقى هذه الدور ملك للدولة يتمتع الفلسطيني بمنفعتها مادام موجودًا في العراق ولا يحق له شراء الأراضي والبناء وطلب السلف التعاونية والعقارية .

مساواة الفلسطينيين بالعراقيين عند التعيين والترفيع والتقاعد على أن يبقى مشروطًا بالإنهاء في حال عودتهم إلى ديارهم .

ولم يسمح لهم مع ذلك بالترشح لمجلس الإدارة حتى عام ١٩٧١ حيث سمح للفلسطينيين بالتدرج الوظيفي حتى منصب مدير عام . وفي عام ١٩٨٠ صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢١٥ والذي يحق بموجبه تملك الفلسطيني المقيم إقامة دائمة دار للسكن بعد التدقيق و أخذ موافقة وزارة الداخلية و الموافقات الأمنية اللازمة، على أن تسجل الدار التي اشتراها الفلسطيني المقيم باسم وزارة المالية .

وفي عام ١٩٨٣ صدر قرار يوجب على الفلسطيني استصدار موافقة المؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني عند عمله أو انتقاله لعمل آخر حتى ضمن القطاع الخاص ، وهددت التعليمات كل من يخالفها بحمله على مغادرة البلاد ومنع دخوله

مستقبلا ، وفي عام ١٩٨٧ صدر قرار من مجلس قيادة الثورة السابق رقم ٩٣٦ والذي يحق بموجبه للفلسطيني المقيم إقامة دائمة تملك قطعة أرض سكنية أو دار سكنية أو قطعة أرض زراعية.

لكن في عام ١٩٨٩ صدر قرار يوقف العمل بالقرار ٢١٥ الصادر عام ١٩٨٠ والقرار ٩٣٦ لعام ١٩٨٧ لمدة خمس سنوات، وفي ٧/ ٣/ ١٩٩٤ عن مجلس قيادة الثورة نهاية المدة صدر قرار رقم ٢٣ ينص على : (يوقف العمل بالقوانين والقرارات التي تجيز تملك غير العراقي العقار أو استثمار أمواله في الشركات داخل العراق ، وكل ما من شأنه التملك أو الاستثمار في أي وجه كان) ، وبهذا عومل الفلسطيني الذي يقبع في العراق منذ أكثر من أربعة عقود .

وبهذا القرار أصبح الفلسطينيون في العراق عرضة لأي إجراء تعسفي وأصبح وضعهم القانوني في العراق عرضة لتأويلات أصغر موظفٍ حكومي وأصبح لا يحق للفلسطيني تملك ولو خط هاتف ، بقي الحال هكذا حتى صدر القرار ٢٠٢ عن مجلس قيادة الثورة في (جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/ ٩/ ٢٠٠١ والذي نص: (يعامل الفلسطيني المقيم إقامة دائمة في العراق معاملة العراقي في جميع الحقوق والواجبات باستثناء الحق في الحصول على الجنسية العراقية) . كان هذا القرار الذي جاء بعد سبع سنوات من القرار٢٣ لعام ١٩٩٤ وبشكل غير قابل للتأويل لوضوح القرار بشكل كبير ، إلا أن الفلسطينيين في العراق لم يقدر لهم أن يتمتعوا بأول امتيازٍ قانوني واضح لهم منذ عام ١٩٤٨ ، فبعد عامين فقط احتلت بغداد وسقط معها هذا القرار لتحل مكانه قرارات الطائفية والعنصرية .

التوصيات

- دعوة الجامعة العربية للبحث في قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق لوقف

المجزرة من خلال الزيارات الميدانية لهم ، ومن ثم نقلهم إلى دول عربية لحين عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها، حيث لم يتجاوز مجموعهم في عام ٢٠٠٧ عشرين ألف لاجئ فلسطيني .

- ضرورة حث وكالة الغوث لأخذ دورها بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق وتقديم الخدمات لهم لحين حل مشكلتهم .

- تشكيل لجنة فلسطينية من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لمتابعة شئون اللاجئين الفلسطينيين في العراق والعمل على القيام بحملة إعلامية لفضح القوى التي ترتكب المجازر .

- ضرورة مساعدة اللجان المهتمة بحق العودة في التحضير لمؤتمر حول اللاجئين في العراق للوصول إلى نتائج وتوصيات محددة لرفع الظلم عن لاجئي العراق ووقف المعاناة بشكل نهائي لتهيئة الظروف لا سكانهم في دولة عربية أكثر أمنا لهم

- لا بد من الإشارة إلى أن شعار الصمود والإبقاء لعدد قليل من اللاجئين في بحر من الأعداء حولهم يشكل ضرب من ضروب الخيال، والحل الأسلم هو الهجرة إلى بلد عربي آخر، فبذور الحرب الطائفية آخذة بالتفاقم في العراق بدعم من قوى دولية وإقليمية فاعلة في المنطقة، وقد نجحت الولايات المتحدة وإسرائيل في تصوراتها عبر جعل الاقتتال الطائفي سيد الموقف في العراق الذي كان على الدوام العمق الاستراتيجي للعرب .

- مطالبة السيد «أنتونيو جوترس» المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين بالتدخل لدى الحكومة العراقية للضغط على الفصائل الشيعية التي ترتكب المجازر بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق وخاصة على قوات جيش «المهدي »التابعة لمقتدى الصدر، لوقف استهدافها للفلسطينيين .